



جامعة الحاج لخضر - باتنة 1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

حوكمة المياه في الجزائر في الفترة ما بين 2000-2014م

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: حوكمة وتنمية

إعداد الطالب: العربي بوحريرة

إشراف الأستاذة: أ.د. دلال بحري

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باتنة 1
دلال بحري	أستاذة التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة 1
إسماعيل كرازدي	أستاذ محاضر للهأللّه	عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1
يوسف جحيش	أستاذ محاضر للهأللّه	عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1

السنة الجامعية:

2016 - 2017م /1437-1438ه

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ سورة التوبة: 105

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله"

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.. أبي

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي .. أمي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

بوحريرة العربي.

شكر و تقدير

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث المتواضع، نحمد الله عز وجل على نعمه التي أنعم بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للأستاذة الدكتورة " **بحري دلال** " لما قدمته لي من جهد و نصح و توجيهات طيلة إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة حوكمة وتنمية دفعة 2013.

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى و أثمن عبارات الشكر و العرفان إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات، فلهم منا كل الشكر.

بوحريرة العربي.

جدول الإختصارات

جدول الإختصارات

المعنى باللغة العربية	المختصر باللغة الأجنبية
المشروع الانمائي للأمم المتحدة	**UNDP**
صندوق النقد الدولي	**IMF**
المؤتمر العالمي للمجتمع المدني	**UNCI**
ميثاق الأمم المتحدة	**UNCH**
الحوكمة المائية	**W.G**
منتدى المياه العالمي	**WWF**
الشراكة العالمية للمياه	**GWP**
تحلية مياه البحر	**SWD**
الوكالة الوطنية لتجهيز هياكل الري	**ANTSI**
تفويض الخدمة العمومية للمياه	**D.P.S.W**
وزارة الموارد المائية	**MRE**
مديرية الدراسات وتهيئة الري	**DEAH**
مديرية حشد الموارد المائية	**DMRE**
مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب	**DAEP**
مديرية التطهير وحماية البيئة	**DAPE**
مديرية الري الفلاحي	**DHP**
الشركة الجزائرية للمياه	**ADE**
الوكالة الوطنية للمياه الشروب والمياه الصناعية والتطهير	**AGED**
الديوان الوطني للتطهير	**ONA**

جدول الإختصارات

المعنى باللغة العربية	المختصر باللغة الأجنبية
وكالة الأحواض الهيدروغرافية	**ABH**
الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات	**ANBT**
منظمة الجودة والمعايير	**ISO**
شركة المياه والتطهير للجزائر	**SEAAL**
شركة المياه والتطهير لوهران	**SEOR**
شركة المياه والتطهير للقسنطينة	**SEACO**
شركة المياه والتطهير للطارف وعنابة	**SEATA**

الخطة

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للحوكمة المائية.

المبحث الأول: مفهوم حوكمة المياه.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة.

المطلب الثالث: فواعل الحوكمة.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة المائية.

المطلب الأول: تعريف الماء.

المطلب الثاني: تعريف حوكمة المياه.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة المياه.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لحوكمة المياه.

المطلب الأول: المقاربة الايكولوجية لإدارة المياه.

المطلب الثاني: مقاربة النوع الاجتماعي لإدارة المياه.

الفصل الثاني: القدرات والآليات المائية في الجزائر.

المبحث الأول: مصادر المياه بالجزائر.

المطلب الأول: المصادر التقليدية للموارد المائية.

المطلب الثاني: المصادر غير تقليدية للموارد المائية.

المبحث الثاني: التسيير المفوض لخدمة المياه في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف التسيير المفوض.

المطلب الثاني: خصائص تفويض تسيير الخدمة العمومية للمياه.

المبحث الثالث: التنظيم المؤسساتي للموارد المائية في الجزائر.

المطلب الأول: وزارة الموارد المائية.

المطلب الثاني: الشركة الجزائرية للمياه(ADE) و الديوان الوطني للتطهير(ONA).

المطلب الثالث: وكالات الأحواض الهيدروغرافية(ABH) والوكالة الوطنية للسدود و التحويلات الكبرى(ANBT).

الفصل الثالث: واقع حوكمة المياه بالجزائر.

المبحث الأول: دور القطاع العام في تحقيق الحوكمة المائية في الجزائر.

المطلب الأول: استراتيجيات حوكمة المياه في الجزائر.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية لتسيير المياه بواسطة الاحواض الهيدروغرافية.

المطلب الثالث: الشركة الجزائرية للمياه والديوان الوطني لتطهير المياه.

المبحث الثاني: سياسة التفويض ودور القطاع الخاص في تسيير المياه بالجزائر.

المطلب الأول: شركة المياه والتطهير للجزائر (SEAAL).

المطلب الثاني: شركة المياه و التطهير بوهران (SEOR)

المطلب الثالث: شركة المياه والتطهير بقسنطينة(SEACO) و شركة المياه و التطهير بالطارف و عنابة(SEATA).

المبحث الثالث: المجتمع المدني ودوره في حوكمة المياه.

المطلب الأول: عناصر الاستبيان وأهدافه.

المطلب الثاني: عرض النتائج المتحصل عليها خلال الاستبيان.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

الخاتمة.

مقدمة

أصبحت الالفية الثالثة تعرف تحديا حقيقيا للإنسان في موضوع الماء ، فثروة الانسان من الماء محدودة، كما يلعب الماء دورا استراتيجيا في عملية التنمية الشاملة و المتكاملة و المستدامة، خاصة و أن مبدأ التنمية المستدامة يقتضى منا تحسين معرفتنا بتأثير أفعالنا على البيئة مع الاستعمال الامثل لمواردنا الطبيعية و بالخصوص مورد الماء، مما أصبح يتطلب حوكمة فعالة لهذه المادة الحية من خلال إشراك جميع فواعل الحوكمة.

الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ندرة المياه و اللاأمن المائي و سوء إدارة هذا المورد الحيوي مما يتطلب إشراك جميع فواعل الحوكمة، فإلى جانب الدولة يجب إشراك المجتمع المدني بمختلف أطيافه بدءا من المواطن ، بالإضافة الى القطاع الخاص لما له من دور فعال في عملية التنمية، فيجب أن لا يهمل أي دور من أدوار هذه الفواعل الثلاث، فالجزائر أمام تحدي حقيقي و هو حوكمة المياه و ذلك من أجل تطوير الحاجيات الحالية من هذا المورد دون رهن نصيب الأجيال القادمة من هذه المادة.

أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع الذي بين أيدنا أهمية بالغة كون أن الماء يعتبر متغير هام في تسير شؤون الدول و توجيه سياساتها الخارجية، حيث تشير الدراسات المستقبلية أن الحروب القادمة ستكون حول المياه، و حقيقة بدأت بوادرها تلوح الى الأفق، حيث نال موضوع المياه حيزا كبيرا من الدراسات سواء في البحوث الاقتصادية أو السياسية و موضوعنا حول حوكمة المياه في الجزائر يتسم بأهمية بالغة كون أن الجزائر بلد نامي يسعى الى تطبيق مقاربة الحوكمة المائية، كما تتجلى قيمة الموضوع في قيمته العلمية و العملية :

أ- **القيمة العلمية:**

إن الدراسات المهتمة بموضوع المياه كثيرة و متعددة ، هذا يمكن إرجاعه الى طبيعة المشكلة التي باتت تفرض نفسها على المجتمع الدولي و نجد أن التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية و الدراسات و البحوث كلها تناولت موضوع المياه و كذا حوكمة المياه ، إلا أنه ما يمكن ملاحظته هو قلة الدراسات التي تطرقت لموضوع حوكمة المياه في الجزائر دراسة و تحليلا لواقع المياه في الجزائر و كيف يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة المائية للمضي قدما نحو تنمية و تطوير قطاع المياه بالجزائر، و تعتبر دراستنا الموسومة بحوكمة المياه في الجزائر إضافة علمية لهذا الموضوع من أجل إثرائه وكأرضية لدراسات لاحقة .

ب-القيمة العملية

تبرز أهمية دراسة موضوع حوكمة المياه في الجزائر من خلال الحاجة الضرورية والاستراتيجية لهذه المادة، و كذا حاجة الجزائر الماسة للتسيير العقلاني و المحوكم من خلال إشراك جميع فواعل الحوكمة في عملية تسيير هذه المادة الحيوية التي تدفع بعجلة التنمية الى الأمام، خصوصا و أن احتياط الجزائر من المياه في تراجع بسبب الظروف المناخية المتذبذبة و غير المنتظمة، و توسيع المساحات المسقية هذا من جهة، و كذا غياب التسيير الرشيد و الفعال من جهة أخرى، و الارتفاع النسبي للنمو السكاني الذي أدى الى تزايد الاستهلاك نتيجة الظروف الحضارية الجديدة، بالإضافة الى تزايد تلوث المياه بسبب النفايات الصناعية و التدهور البيئي.

هذه العوامل القوية دعت الى ضرورة التكفل بموضوع حوكمة المياه في الجزائر قائما على دراسة و تقويم الوضعية المائية للجزائر حاضرا و مستقبلا.

أهداف الموضوع:

من خلال دراستنا لموضوع حوكمة المياه في الجزائر نهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف هي كالتالي:

- توضيح مفهوم الحوكمة المائية و ما هي أهم مبادئها وخصائصها و ماهي أهم النظريات و المقاربات التي يمكن توظيفها في إطار حوكمة المياه .
- ما هي أهم المقدرات و الإمكانيات المائية في الجزائر و ما هي أهم السياسات المنتهجة في تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر .
- توضيح مدى نجاعة تجربة التسيير المفوض في إدارة قطاع المياه الذي إنتهجته الجزائر .
- دور القطاع الخاص في تسيير خدمة المياه و الصرف الصحي في الجزائر من خلال الشراكة مع المؤسسات الخاصة و ما هي النتائج المحققة على أرض الواقع .
- تبيان مكانة مؤسسات المجتمع المدني و المواطنين في المساهمة في إتخاذ القرارات الخاصة بتسيير خدمة المياه في الجزائر.
- توضيح مكامن النقص في تطوير قطاع الموارد المائية في الجزائر وكذا إعطاء حزمة من الحلول للنهوض بهذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد اسباب اختيار الباحث لأي موضوع بحيث تتنوع بين أسباب موضوعية مؤسسة علميا و منهجيا، و بين أسباب ذاتية نابعة من تكوينات الباحث و بيئته و قناعته الفكرية بالموضوع و تتجلى هذه الاسباب فيما يلي :

أ- الأسباب الموضوعية:

-الماء و بدون منازع هو موضوع القرن الواحد و العشريين، فلا يمكن الحديث عن تنمية شاملة بدون هذه المادة.

-يعتبر الماء العنصر الأساسي في الحياة و البقاء و الإنماء، و هو أحد الركائز الاساسية لتحقيق الأمن الغذائي و الصحي و البيئي .

-الجزائر كدولة إفريقية ذات موقع جغرافي جيواستراتيجي في منطقة جنوب حوض المتوسط، و رغم إمكانيتها المعتبرة من المياه و تنوع مصادرها المائية (كالمياه الجوفية، و المجاري المائية) فهي تسجل نقصا كبيرا في هذا المورد الثمين.

-سوء تسيير الموارد المائية في الجزائر و عدم إشراك فواعل الحوكمة في إدارة المياه.

-أهمية الرهان المائي لمستقبل البلاد يجعل منه موضوعا مجتمعيا ذا أهمية قصوى، حيث هناك تفاوت ملحوظ في حجم إستهلاك الفرد من المياه سنويا على المستوى الدولي المحدد من طرف البنك الدولي وما يستهلكه الفرد في الجزائر من كميات.

ب- الأسباب الذاتية:

فكرة اختياري لهذا الموضوع تعود بالدرجة الأولى إلى ملاحظاتي اليومية أثناء المرور بمختلف الأحياء و الشوارع و الطرقات إلى التسربات المائية الكبيرة و المهدورة، و التي تضيع من غير وعي و لا اكتراث من مختلف فواعل الحوكمة، وكذا تذبذب توفير خدمة المياه، و بصفتي مواطن جزائري فارتباطي بوطني و بصفتي ممثّل لإحدى مؤسسات المجتمع المدني البيئية ، كل هذا دفعني الى دراسة هذا الموضوع من أجل الوصول الى تفعيل حوكمة هذه المادة من خلال إشراك الى جانب الدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني بمختلف أطيافه بدءا بالمواطن في الإدارة الفعالة لهذه المادة.

إشكالية البحث:

إن موضوع حوكمة المياه في الجزائر من أهم المواضيع التي تفرض نفسها بإلحاح نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة بفعل عدة عوامل كالجفاف و النمو الديمغرافي فلا يمكننا تحقيق التنمية الإنسانية دون تحقيق الأمن المائي المرتبط بالتنمية المستدامة، و عليه فإن الجزائر تسجل تراجعا في ثروتها المائية خاصة الجوفية منها ، مما يحتم عليها انتهاج مقاربة متكاملة و رشيدة في تسيير هذا القطاع لتحقيق الاستدامة المائية و كذا مواطنة الماء و لا يتأتى ذلك إلا من خلال مقاربة الحوكمة المائية .

و إنطلاقا مما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن حوكمة المياه في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2014م؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي الإمكانيات المائية الحقيقية المتاحة و المستغلة في الجزائر ؟

2- ما هي الإجراءات القانونية و التدابير العملية التي اتخذتها الجزائر في مجال إقتصاديات المياه ؟

3- ماهي السياسات الفعالة و الرشيدة التي تضمن تحقيق تنظيم فعال و تسيير مستديم و ناجح (الحوكمة) للموارد المائية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

و لمعالجة الإشكالية المطروحة إنطلقنا من مجموعة من الفرضيات مفادها :

- كلما تم إشراك المجتمع المدني و القطاع الخاص الى جانب الدولة في عملية التسيير المائي كلما تمكنا من الوصول الى حوكمة المياه في الجزائر.

حدود الدراسة:

إن تحديد الاطار الجغرافي و كذا الزماني لأي دراسة يساعد من التحكم الدقيق في الموضوع و حصر أبعاده دون الخوض في أفكار خارج هذه الحدود، وبالتالي ضبط محتويات البحث و تتمثل الحدود المكانية و الزمانية لدراستنا هذه في :

أ -المجال المكاني: دراستنا هذه تناولت الجزائر كمجتمع بحثي نظرا لطبيعة الموضوع و خصوصياته.

ب-المجال الزماني: يرتبط المجال الزماني لدراستنا في حده الاول و هو سنة 2000 ، بحيث ربطنا هذا التاريخ بانتعاش الاقتصاد الوطني و دخول الجزائر في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة حيث خصصت الجزائر برنامجا وطنيا يعطي أهمية بالغة لقطاع الموارد المائية.

أما الحد الزماني الأخير و المحدد ب: سنة 2014 ، فربطنا هذا التاريخ بنهاية البرنامج الخماسي الذي طبقته الجزائر في إطار الإقتصاد الوطني (2014/2009)، و ما هي أهم السياسات و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تطوير هذا القطاع في الفترة ما بين (2014/2000).

المقاربة المنهجية:

الموضوع الذي نحن بصدد دراسته معقد و متشابك بفعل أبعاده المتعددة، مما يتطلب استخدام منهجية متكاملة في إطار ما يعرف بالتكامل المنهجي، حيث استخدمنا المناهج التالية:

المنهج الاحصائي:

للاستدلال ببعض الأرقام و الاستعانة بالجداول الإحصائية لتقدير الموارد المائية و حجم الاحتياجات.

أدوات البحث العلمي:

كما لا يفوتنا أن نشير الى أننا اعتمدنا على بعض الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات و البيانات من خلال توظيف اداة **الاستبيان** في دراسة سلوكيات الافراد في استخدام المياه.في الفصل الثالث لمعرفة مدى مشاركة الأفراد في حوكمة المياه في الجزائر وترشيد الاستهلاك، و كذا دراسة سبر غور أفراد المجتمع في مشاركتهم في اتخاذ القرارات المعنية في هذا الشأن و دور مؤسسات المجتمع المدني في ذلك من خلال التصرفات اليومية اتجاه مورد المياه.

المداخل النظرية:

تم الاعتماد على مجموعة من المقاربات والمداخل النظرية التي تعتبر واحد من الوسائل المنهجية التي يعتمد عليها الباحث في تحليله للظاهرة المدروسة، حيث تم استخدام المداخل النظرية التالية:

مدخل الاقتصاد السياسي: يبحث هذا المدخل في مدى تأثير العوامل الاقتصادية والمتغيرات الداخلية في السياسة المائية الجزائرية، وفي تبني استراتيجيات وسياسات أكثر استدامة على مستوى القطاع المائي، وفي تشكيل مؤسسات وطنية تعنى بالنهوض بالقطاع المائي في الجزائر والحفاظ على هذا المورد الهام.

كما يتمثل دور هذا المدخل في البحث في العلاقة بين ما تشرعنه الدولة من سياسات وبرامج وطنية لتطوير قطاع الموارد المائية والحفاظ عليها، وبين الواقع العملي من ناحية التطبيق والذي تشرف عليه مجموعة من الهيئات والمراكز الوطنية المتخصصة.

المدخل النسقي: يفيد هذا المدخل في تفكيك العلاقة التفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الاسترجاعية، فالمدخلات تمثل الأهمية الاستراتيجية للمورد المائي والذي يهدده الجفاف والتلوث بسبب التصرفات المجتمعية اللامسؤولة والأنماط الاستهلاكية القائمة على التبذير والاستخدام العشوائي للمياه وكذا

تأثير مختلف العوامل الطبيعية. أما المخرجات فتتمثل في النتائج المتحصل عليها في افراز برنامج وطني لترشيد استهلاك المياه والمحدد نهايته بتاريخ 2030م.

أما التغذية الاسترجاعية فيمكن اجمالها في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، وترشيد الاستهلاك الوطني للمياه والحفاظ على البيئة عموما وعلى الموارد المائية بصفة خاصة.

الدراسات السابقة:

1-دراسة بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية: الأبعاد القانونية والتنظيمية والأمنية، لمحمد بلغالي، الجزائر، دار الكتاب الحديث، 2012.

حيث نجد هذه الدراسة انطلقت من إشكالية مفادها: ماهي السياسة المنتهجة في إدارة الموارد المائية في الجزائر؟ وماهي الحلول المستقبلية؟ واعتمد على مجموعة من الفرضيات أهمها:

هناك علاقة ارتباطية بين مقدرات الجزائر من الموارد المائية والمتغيرات المناخية والطبيعية.

تحقيق الأمن المائي في الجزائر يقتضي تعبئة جميع موارد التقدم العلمي والتكنولوجي لتأمين الاستعمال الناجع والمثمر للموارد المائية.

منهجية الدراسة: استخدم الكاتب منهجية متكاملة ترمي إلى ربط الكل وأجزائه ووضع الظاهرة محل الدراسة في سياقها الزماني والمكاني، ولتحقيق ذلك وظف المنهج التاريخي في المحطات المتعلقة باستقراء الحقائق والمراحل التي مرت بها السياسات الوطنية لإدارة الموارد المائية، كما استخدم المنهج الإحصائي للاستدلال ببعض الأرقام والاستعانة بالجداول الإحصائية لتقدير الموارد المائية وحجم الاحتياجات بالجزائر، واعتمد كذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم للظاهرة المدروسة، كما استعان الكاتب ببعض الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات منها المقابلات والاستجوابات والتحقيقات مع بعض المسؤولين والمختصين بقطاع الموارد المائية.

أما النتائج التي توصل إليها الكاتب فهي:

-مقدرات الموارد المائية للجزائر محدودة، وتعاني من مشكلة الاستغلال العشوائي واللاعقلاني وعدم الاستغلال الكامل للموارد المائية المتاحة. وكذا العجز في حماية الملكية العمومية للمياه.

-اعتبار الماء مادة أولية لها أهمية أكثر من المحروقات والطاقة ينبغي إيلاء الأهمية القصوى لها.

-ضرورة إشراك جميع الفاعلين المعنيين بمسألة المياه يضمن تنسيق أنجع في رسم السياسات والمشاريع والمنجزات في مجال المياه.

-يجب بذل مزيد من الجهود من أجل تحسيس وتوعية المستعملين بأهمية وقيمة مورد المياه، من خلال خلق ثقافة خاصة بالماء ومواطنة الماء "لضمان الأمن الغذائي والصحي والبيئي".

-ضرورة إجراء دراسة تقويمية فعلية لجميع المشاريع لإدارة السياسات المائية ورسم استراتيجيات مستقبلية لإدارة الموارد المائية من خلال علبة المتابعة والمراقبة المستمرة، لإحصاء نسبة التقدم المحققة والعراقيل والاختلالات وطبيعتها ومدى مطابقة النتائج المحققة للأهداف المرسومة وللمعايير والمقاييس المحددة، وماهية الإجراءات اللازم إحداثها.

-إن تحقيق الأمن المائي في الجزائر يقتضي تعبئة جميع موارد التقدم العلمي والتكنولوجي لتأمين الاستعمال الناجع والمثمر للموارد المائية في الجزائر. كما يشترط بلورة مقاربة ومنهجية جديدة لهذه المسألة.

من خلال تطرقنا إلى هذه الدراسة اتضح أن الكاتب تناول موضوع مشكلة الموارد المائية في الجزائر إلا أنه في تحليله لم يتطرق إلى دور القطاع الخاص في مجال إدارة الموارد المائية وتسييرها من خلال التجارب الناجحة في عدة دول، وكذا دور مؤسسات المجتمع المدني ومساهمتها في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة هذا القطاع كل هذا في إطار ما يسمى بالحوكمة المائية وهذا ما سنتعرض إليه بالتفصيل في دراستنا هذه.

2-دراسة بعنوان **الاستهلاك المستدام: من أجل إدارة أفضل للموارد في البلدان العربية**، لإبراهيم عبد الجليل ونجيب صعب، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، لبنان، بيروت، 2015.

حيث انطلقت هذه الدراسة من إشكالية هي: هل تتوافق العادات الإستهلاكية في الدول العربية مع السياسات الحكومية المنتهجة في إطار ضمان موارد مستدامة؟

وتطرقت لفرضية مفادها:

يساهم الإزدياد المتسارع في السكان والهجرة من الأرياف إلى المدن والدعم الغير متوازن في أسعار الماء إلى زيادة غير مسبوق للطلب على المياه.

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج من بينها المنهج الوصفي مبرزة أهم الإمكانيات المتاحة للموارد المائية في الدول العربية، وكذا المنهج الإحصائي من خلال العرض أهم البيانات المتعلقة بالإستهلاك المائي اليومي على مستوى كل دولة عربية.

وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن النمط الإستهلاكي القائم على الدعم الغير متوازن لأسعار الماء يشجع على التبذير والهدر، وخدمة فئة الأغنياء على حساب الفقراء في الدول العربية.

كذلك إرتفاع معدل الإعتماد العام على موارد المياه المشتركة يعد من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية.

نتيجة أخرى مفادها أن التسارع النسبي في معدلات التوسع الحضري ساهم في زيادة مفرطة في إستهلاك المياه للأغراض المنزلية.

فدراستنا ستكون مكملة بحيث جوانب النقص التي أغفلتها هذه الدراسة سيتم معالجتها لاسيما الشق المتعلق باستدامة النمط الإستهلاكي للمياه في الجزائر، ومدى نجاعة الإستراتيجيات الحكومية في الحد من الإستهلاك المفرط للمياه.

3-دراسة بعنوان: **Water Governance in the Arab Region : Managing scarcity and securing in the future**, an UNDP report, New-York, 20014.

انطلق هذا التقرير الذي أعده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من إشكالية مفادها:

ماهي أهم التحديات التي تعيق حوكمة المياه في المنطقة العربية؟

اعتمد الكاتب في دراسته على مقاربة منهجية متكاملة تتوافق و طبيعة الموضوع، بحيث استخدم المنج الوصفي و ما هي اهم السياسات التي انتهجتها في الرفع من مستوى خدمة المياه في المنطقة، اضافة الى المنهج الاحصائي من خلال توظيف الجانب الكمي و تقديم مجموعة من البيانات حول وضعية المياه و كذا الجهود المبذولة لرفع مستوى خدمة المياه و توظيف الجانب البياني من خلال اعتماد الاعمدة البيانية و المدرجات التكرارية و الدوائر النسبية..الخ.

توصل التقرير الى مجموعة من النتائج يمكن ذكر اهمها فيما يلي :

1- ان ازمة المياه في المنطقة العربية هي ازمة حوكمة، ذلك ان قطاع المياه يدار في كثير من الاحيان من قبل مؤسسات حكومية مجزأة ذات امكانيات محدودة مع قلة التنسيق و تداخل المسؤوليات مما يؤدي الى عدم الكفاءة في توفير خدمة المياه و الصرف الصحي .

2-نقص التمويل الحكومي لقطاع المياه في كثير من بلدان المنطقة العربية يحد من الاستدامة المالية لقطاع المياه.

3-الامن المائي في المنطقة العربية يؤكد الحاجة الى اتباع نهج متكامل و شامل للحوكمة الفعالة للمياه.

4-يجب اقامة و تعزيز البيئة المواتية من خلال التشريعات و الانظمة و المؤسسات و دعم التغييرات في انماط الطلب على المياه، و خلق حوافز الاستثمار من خلال نهج اكثر استدامة.

من خلال هذه الدراسة و النتائج التي توصل اليها هذا التقرير نلاحظ انه لم يتطرق الى دراسة حالة حوكمة المياه في الجزائر بتعمق بل اكتفى التقرير بالتطرق اليها سطحيا مما

يستوجب علينا في دراستنا هذه الغوص و التعمق في دراسة حالة الموارد المائية في الجزائر و ما هي اهم العوائق التي تقف امام تطوير هذا القطاع و ما مدى مساهمة مقاربة الحوكمة المائية في تحسين خدمة المياه في الجزائر.

4-دراسة بعنوان: **l'efficience d'utilisation de l'eau et approche économique en Algérie,** Mohamed Benblidia, centre d'Activités régionales PNUE/PAM, Algérie, juin 2011.

انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: هل تطورت السياسية المائية الجزائرية الجديدة نحو تسيير أكثر رشادة واقتصاد الماء بما يضمن تحقيق كفاءة مائية؟ وفرضية مفادها:

تسعى السياسة المائية الجديدة في الجزائر إلى تحقيق كفاءة مائية في كل قطاعات المستهلكين والمستخدمين.

و توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-السياسة المائية الوطنية إلى يومنا هذا تتمحور حول التسيير عن طريق العرض وليس عن طريق الطلب تترجمه الزيادة السريعة في الحاجيات.

-الإستراتيجيات الجزائرية في مجال ترشيد إستهلاك المياه، وكذا القوانين والتشريعات المنتهجة تعتبر غير كافية للحد من التبذير بسبب غياب للتواصل والتنسيق والترابط فيما بينها.

فدراستنا ستحاول الكشف عن أسباب، وكذا نتائج إنعدام الترابط والتنسيق في مجال حوكمة المياه في الجزائر بين مختلف الفواعل والمؤسسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة، وتقديم حلول واقتراحات في هذا السياق، فموضوعنا سيغطي جوانب نقص هذه الدراسة.

تبرير الخطة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و كذا التأكد من صحة الفرضية، قسمنا خطة الدراسة الى ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة و خاتمة على النحو التالي :

ارتأينا أن نخصص الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي و النظري لحوكمة المياه بحيث اندرج تحته ثلاثة مباحث نتناول في أولها نشأة الحوكمة و مفهومها و خصائصها، و المبحث الثاني نحدد فيه مفهوم حوكمة المياه و أهم مبادئها، لنصل الى المبحث الثالث الذي يخصص لأهم النظريات المفسرة لحوكمة المياه.

أما الفصل الثاني من الدراسة سنبرز فيه إمكانات و قدرات الجزائر من الموارد المائية و أهم السياسات المنتهجة لإدارة هذا المورد، بحيث نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بحيث كان المبحث الأول امكانات الجزائر المائية من مصادر تقليدية و غير تقليدية ثم المبحث الثاني نتناول فيه سياسة التسيير المفوض لخدمة المياه في الجزائر لنصل الى المبحث الثالث الذي نبرز فيه أهم المؤسسات التي اعتمدتها الجزائر في ادارة المياه.

أما الفصل الثالث و الأخير فاندرج تحت عنوان واقع حوكمة المياه في الجزائر بحيث تناولنا في مبحثه الأول دور القطاع العام في إدارة و تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر، كما سنتناول في المبحث الثاني دور القطاع الخاص في تطوير خدمات المياه في الجزائر من خلال عقود الشراكة في اطار التسيير المفوض، لنخلص الى مبحث ثالث و هو دور المجتمع المدني في حوكمة المياه في الجزائر.

لنصل في الأخير الى الخاتمة التي سنحاول فيها الاجابة عن إشكالية الدراسة، و اختبار صحة الفرضيات بالإضافة الى التوصل الى أهم النتائج لنصل الى تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تصب في موضوع حوكمة المياه في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار الفاهيمي والنظري لحوكمة المياه

تمهيد:

قابلت مصطلح " **GOVERNANCE** " بالإنجليزية عدة ترجمات الى اللغة العربية، فنجد هناك من يترجمها الى الحاكمية و ترجمات اخرى تؤولها الى الحكم الصالح في حين هناك ترجمات تشير بها الى الحوكمة إضافة الى ترجمات اخرى، و سنتطرق في هذا الفصل الى مفهوم الحوكمة ليقودنا ذلك الى التعرف على ماهية حوكمة المياه التي هي متغير أساسي في دراستنا هذه و أهم المبادئ التي تتوقف عليها حوكمة المياه، بالإضافة الى أهم النظريات التي يمكن توظيفها في هذا الشأن و هذا ما سنتناوله من خلال ثلاثة مباحث هي كالتالي:

- 1 المبحث الاول :مفهوم الحوكمة.
- 2 المبحث الثاني :مفهوم الحوكمة المائية.
- 3 المبحث الثالث :أهم النظريات المفسرة للحوكمة المائية.

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة.

المطلب الأول: تعريف الحوكمة.

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي ولجت حقل الدراسات السياسية، ولم تضبط مضامينها المختلفة بشكل دقيق من قبل علماء السياسة ويعود الفضل لعلماء الإقتصاد في إبراز هذا المصطلح الجديد المتمثل الحوكمة، وذلك من خلال احتكاكهم بالمؤسسات المالية و النقدية الدولية ففي خضم الوصفات التي اتجهت هذه المؤسسات لتقديمها قصد معالجة الإختلالات الإقتصادية للدول. [1]

رغم الحداثة النسبية في استخدام مفهوم الحوكمة من قبل كل من علماء الإقتصاد و المؤسسات النقدية و المالية و الدولية إلاّ أن الكثير من المضامين التي حملها هذا المفهوم تم بلورتها منذ الربع الثني من القرن العشرين ونشير هنا أن مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، التي قدمت إسهامات كبيرة في هذا المجال خلال الثلاثينات من القرن العشرين وذلك من خلال أحد باحثيها وهو **RONALD COASE** الذي يؤكد أن علاقة التعاون الداخلي لمؤسساتها تسمح بتجنب كلفة الصفقات و المعاملات كالعقود، المفاوضات وتحديد معايير ومقياس الجودة و البحث عن السعر الأفضل لقد اعتقد **رونالد كواز** أن الهدف الأول من المؤسسة ما هو إلا إزالة تكلفة المعاملات في مقال مرجع له "**طبيعة المؤسسة**" وتناول القواعد و الأسس الحديثة للمؤسسة الحديثة وذلك من رواية اقتصادية.[2]

---

[1] –صالح زياني ومراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكالات، الجزائر: دار قانة، 2010 ، ص12.

- [2] المرجع نفسه ، ص 14.

لقد عرفت سنوات السبعينيات من القرن العشرين اهتمامات أكاديمية عن بعض المضامين التي يحملها مفهوم الحوكمة ومن بينها تلك الاهتمامات الحديث عن حوكمة الشركات وعن هياكل وأطر الحوكمة وتعد كتابات **OLEVER WILLIAMSON** رائدة في هذا المجال سيما من خلال اهتماماته بالسياسة الداخلية للمؤسسة (أساليب العمل، الهرمية، العقود، التحالفات الوقتية، المقاييس وغيرها) ومن خلال اهتماماته بالعلاقات التي تجسد السلطة داخل المؤسسة وخارجها و ارتباط ذلك بالإنتاجية وقد ساهم "**ويليام سون**" بالانتقال من ما يعرف **بالفوردتية إلى التيوتية** (نسبة إلى شركة **TOYOTA**) أو إلى اقتصاد الشبكات أين تتصرف المجموعة بصفتها جملة من الأفراد المرتبطين الواحد بالآخر في علاقة متبادلة بصفتها جملة من الأفراد المرتبطين الواحد بالآخر في علاقة متبادلة تماما كما هي الخلايا العصبية التي تعمل من خلال التفاعل المتبادل في شكل شبكة[1]

من خلال إبراز بعض المحطات التاريخية لتشكل مفهوم الحوكمة نصل إلى تثبيت فكرة محورية وهي أنه رغم الصبغة الإقتصادية لهذا المفهوم و التي رافقته منذ اللحظات الجنينية الأولى لظهوره إلا أن المتمعن في المضمون الشامل سيلاحظ أن الحوكمة ما هي سوى استعارة للسياسة ، بمعنى السياسة في الإقتصاد أي تلك السياسة التي تتضمن أسلوبا وفلسفة جديدة لإدارة المؤسسة و الأفراد بغاية تحقيق الأرباح.

بالرجوع إلى استخدام هذا المفهوم من قبل علماء السياسة، نجد أن بدايات استخدامه تعود فقط إلى بداية التسعينات من القرن العشرين وذلك في سياق محاكاة علماء السياسة لكل من الاقتصاديين وكذا المنظمات الدولية التي أصبح المصطلح مألوف الاستعمال عندها، بحيث يعبر عن دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة سيما في الدول النامية التي كانت تعاني حكوماتها قصور واضح في المجالات التنموية أين تميز أداء هذه الحكومات بنقص في الفعالية و الكفاية.

لقد كان للتحولات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين دورها في ظهور هذا في الدراسات السياسية كذلك، فسقوط ما يعرف سابقا بالإتحاد السوفياتي أنهى مبدأ أساسيا في العلاقات الدولية وهو مفهوم "**توازن القوى**" ووقع العالم فيما يمكن أن نطلق عليه الإنكسار الجيواستراتيجي لقد تزامن الإنكسار مع تنامي وتيرة العولمة بإفرازاتها المختلفة و التي من أبرزها ظهور الدعاوى التي تنادي بضرورة مراجعة نموذج الحكم التنفيذي للدول وفسح المجال أمام وعي جماعي جديد كفيل بالتعاطي مع العديد من الإفرازات و المشكلات الناجمة عن تنامي العولمة.[2]

[1]–صالح زياني و مراد بن سعيد،المرجع السابق الذكر ، ص،13.

[2]الرجع نفسه، 13–14.

على الرغم من أن مفهوم الحوكمة تناولته مجموعة من الأدبيات وكذا السياسة ونوقش في مجال واسع من طرف الخبراء و الأكاديميين، لكن نجد عدة تعريفات للحوكمة رغم الاتفاق على المبادئ المكونة لها وسنستعرض أهم تعريفاتها.

1- عرفها المنتدى العربي للتنمية بأنها: "مفهوم احتوائي يتضمن عمليات متعددة الأوجه، حيث يتم السعي إلى تحقيق الأهداف المجتمعية عن طريق التفاعل بين جميع الأطراف المعنية في حقل معين من التنمية وتتطلب هذه العملية تشجيع الحوار الهادف إلى اتخاذ القرار و المشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة، كما تأخذ بعين الإعتبار الطرائق التي تتفاعل من خلالها الحكومات و المنظمات وكيف يرتبط بالرأي العام، وكيف يتم إدارة مفهوم المسائلة".

2- كما نجد التقرير العالمي للبنك الدولي حول التنمية العالمية لسنة 2002م فيعرف الحوكمة بأنها: "القوانين و الآليات التي تحكم المؤسسات".[1]

3- ويؤكد التقرير المتعلق بالتنمية الإنسانية العربية 2002 على أن الحوكمة أو ما يسميه الحكم الصالح هو الحكم الذي يعزز ويدعم رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيراتهم وفرصهم وحرياتهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا".[2]

4- أما عبد الكريم الكايد فيعرف الحوكمة بأنها: "عملية تعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الإجتماعية الأخرى ، وكيف ترتبط تلك الأطراف بالمواطنين و المقيمين وكيف يتم اتخاذ القرارات.[3]

يتوقف مفهوم الحوكمة على السياق الذي يستخدم فيه، وتشمل ممارسة السلطة الإقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون البلاد على جميع المستويات كما تشمل الآليات و العمليات و المؤسسات و المواطنين ومجموعات المصالح من خلال ممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتها للتوسط في الخلافات وتعتبر كذلك الجهات المحلية و الإقليمية جهات فاعلة في نظام الحكم في البلاد و المؤسسات العامة وكل الجهات الفاعلة و الهياكل اللازمة لتحقيق وتنفيذ القرارات التي تشكل وتنظم حياة المواطنين.[4]

---

[1] – برنامج الامم المتحدة الانمائي، "**مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر و تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية و تعزيز التنمية المستدامة**"، تقرير عن الفساد و التنمية، نيويورك،2008، ص 19.

[2] صلاح الدين أكريلان، الميثاق الجماعي الجديد-النظرية و التطبيق- أجهزة الجماعة السلطة المحلية- الجماعة و التنمية، المغرب: مطابع فيدرايت، 2003، ص107.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مصر : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص14.

[4] AFRICAN DEVLOPMENT BANK, WATER SECTOR GOVERNANCE IN AFRICA, VOLUME: 01, Ghana, 2005, P 1.

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة.

بعد التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بمفهوم الحوكمة توصلنا إلى تحديد تعريف إجرائي يشمل كل التعاريف التي تناولت هذا المفهوم و لتطبيق الحوكمة الحقة يجب أن ترتكز على مجموعة من المبادئ و الركائز، في أغلب الأحيان يتفق المنظرين بأنها ستة مبادئ سنقوم بعرضها وطرحها باستفاضة وهي كالآتي:

1- المشاركة و المسائلة (VOICAND ACCONTABILITY):

وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسة تكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، و التي تضمن حرية الرأي و التعبير و المعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

2- الإستقرار السياسي وغياب العنف (POLITIQUE STABILITY AND ABSEBNCE OF VIOLAENCE):

وتعني استقرار النظام السياسي و قبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

3- الفعالية:

أي فعالية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة و القدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفعالية.[1]

4- الإفصاح و الشفافية:

ويعني أن تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للأشخاص المتأثرين بالقرارات ومضامينها، وأن يكون تفسيرا واضحا لدستورية القوانين وتكون سياسات مفتوحة وواضحة من أجل اتخاذ القرارات، كما تعني أيضا بأن المعلومات الكافية يتم تجهيزها بشكل مفهوم و الإفصاح عنها في أجهزة الإعلام و الإعلانات الصادرة عن المؤسسة وأن هناك معلومات مؤسسية كافية ومتاحة وسهلة الوصول إليها.

وأهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها:

[1] محمد محمود العجلوي ، أثر الحكم الراشد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع الإقتصاد و التمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو و العدالة و الإستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013، ص6.

- النتائج المالية و نتائج عمليات الشركة.
- أهداف الشركة.
- عوامل المخاطرة المتوقعة.

5- **الرؤية الإستراتيجية:**

هي الرؤية المبنية على معلومات ومعطيات سوسيو اقتصادية واجتماعية وثقافية مستنبطة من الواقع تهدف إلى تحسين وتوعية المجتمع ككل.[1]

6- **التوافق و التوعية نحو بناء توافق الآراء:**

بحيث تتوسط الحوكمة المصالح المختلفة لوصول إلى توافق واسع للإدراك بشأن ما يحقق مصلحة المجموع كأفضل ما يكون وبشأن و الإجراءات حينما يكون ذلك ممكنا.[2]

من خلال تطرقنا إلى مبادئ الحوكمة يلاحظ أنه من الصعوبة بما كان الاتفاق على مبادئ موحدة لها مما استدعى منا استقراء هذه المبادئ وتوظيف أهم ما اتفق عليه من طرف الهيئات الدولية و المنظرين وشملناها في المبادئ الستة التي سبق التطرق إليها.

فهذه المبادئ يجب أن تطبق من طرف **ثلاثة فواعل رئيسية** تحكم مسار الحوكمة ويجب أن تتفاعل هذه الفواعل الثلاث على شكل تشاركي للتطبيق الجيد لهذه المبادئ و التوصل إلى نتائج إيجابية وسنتعرف على أهم هذه الفواعل في المطلب اللاحق.

المطلب الثالث: فواعل الحوكمة.

تتضمن الحوكمة ثلاثة فواعل رئيسية هي:

- الحكومة، أو القطاع العام.
- القطاع الخاص.
- المجتمع المدني.

أولا: القطاع العام:

تعد الحكومة الفاعل الأقدم وذلك لاعتبارات سياسية وتاريخية في مسار تكور الحوكمة، فهي المسؤول الأول عن تقديم الخدمة الإجتماعية و الإقتصادية لمواطنيها وحمايتهم من الآثار الضارة للأنشطة العامة و الخاصة

---

[1]- زهير عبد الكريم الكايد ، المرجع السابق الذكر، ص 19.

[2] إسلام البدوي محمود داعر، "**مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، في بلديات الضفة الغربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل ،2008، ص21.

داخل حدودها، سوف نحاول في هذا المطلب أن نركز على الدور المحوري للحكومة كفاعل أساسي من فواعل الحوكمة.[1]

وتعرف الحكومة بالقطاع العام الذي يتشكل في الدول ذات النظام الإنتخابي من حكومة منتخبة وجهاز تنفيذي وهذا الأمر يسري على الحكومات التي يتم تشكيلها وفق الأحزاب، يتم الإنتخاب وفقا لها بحيث يشكل الحزب الأغلبية الحكومية وللحكومات وظائف عديدة، نذكر منها كونها تركز على البعد الاجتماعي فهي تحدد المواطن و المواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة فهي تتحكم وتراقب ممارسة القوة، وكونها مسؤولة نحو تقديم الخدمات العاملة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع لذا فالحكومة معنية بوضع الإطار العام القانوني و التشريعي الثابت و الفعال للأنشطة، مثلما تكون معنية بترسيخ الإستقرار والعدالة في السوق، وتهتم بتقديم الخدمات العامة التي يعرف عنها القطاع الخاص.[2]

فالقطاع العام هو ظاهرة اجتماعية و اقتصادية، جزئية ، موضوعية، ولدت مع ولادة الدولة وتستمر معها بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي و الاقتصادي القائم فالدولة ظاهرة اجتماعية معقدة نشأت مع ظهور التمايز الاجتماعي وبالتالي الصراع الاجتماعي القبلي أو القومي أو الطبقي، حاملة في ذاتها منذ ولادتها طابعا تناقضيا مزدوجا فهي من جهة مؤسسة اجتماعية ذات وظائف عمومية، تؤديها لصالح مجتمعها بشكل عام، ومن جهة هي جهاز طبقي تهيمن عليه الطبقة المهيمنة اقتصاديا المالكة الرئيسية لوسائل الإنتاج.

إن استعمال مصطلح القطاع العام بأوسع معانيه يشمل السياسات و الأنشطة الإقتصادية التي تقوم بها السلطة الحكومية عبر الوزارات وكذلك المشاريع الإنتاجية التي تعود إليها ملكية الإنتاج و تقوم بإنتاج سلع وخدمات وأيضا المشروعات التي أعطى القطاع العام مهمة إنجازها إلى شركات خاصة فهي تعود إلى القطاع العام إذ أن ملكيتها تقع ضمن إطار السلطة السيادية للدولة.

إن الإدارة الحكومية للقطاع العام تتمثل في التنظيمات العامة و السياسات و اللوائح و الأنظمة و القوانين التي تنظم أعمال القطاع العام ككل، وفي الإشراف و التوجيه التي تباشر سلطاته على شركات ومؤسسات القطاع العام.[3]

---

[1] Ilona Kickbusch, **"Global health diplomacy: how foreign policy can influence health"**, BMJ Clinical research, Volume 342, Issue jun10, 2011,P.1

[2] مريم بن عبيدتي و مروى حمادة، "**دور الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات العامة دراسة حالة جامعة 08 ماي 1945 – قالمة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة قالمة، 2014، ص18.

[3] فارس النفيعي، "**مفهوم ونشأة القطاع العام**"، تاريخ الولوج: 2016/03/01، من الموقع الإلكتروني: **https://hrdiscussion.com/hr15804.html**

ثانيا: القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسا محوريا في عملية التنمية الإقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الإقتصادية ومن ثم رفع معدلات النمو و الحد من الفقر، على هذا الأساس فإن تطور مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الإقتصادية بما ينعكس إيجابيا على النشاط الاقتصادي، ويعتبر القطاع الخاص ضمن سياق الحوكمة شريك فعال إلى جانب القطاع العام إضافة إلى القطاع الثالث (المجتمع المدني).

يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الإقتصادية و الإجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الإقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الإقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.[1]

ويعرف القطاع الخاص على أنه عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق و المنافسة، وتعدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر، القرارات، الأنشطة المتخذة.[2]

يقوم اقتصاد السوق على نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة التي تحدد الإنتاج و الاستهلاك، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات ، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.[3]

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط إقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الإقتصادي.[4]

---

[1] كريم بودخدخ و مسعود بودخدخ ، "**رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لما بعد البترول يومي 20 و 21 نوفمبر 2011، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل،2011، ص03.

[2] OECD," **Accelerating Pro-Poor Growth through Support for Private Sector Development",** 2004, P17

[3] كريم بودخدخ و مسعود بودخدخ، المرجع السابق الذكر، ص03.

[4] Inter American Development Bank," **Private Sector Development Strategy**",accessed :14/05/2015, available at: . **https://www.devex.com/news/how-the-inter-american-development-bank-is-restructuring-its-private-sector-financing-88105**

حيث تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو إقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، و التي تتمثل في إعادة تخصيص الموارد في القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل يزيد من مكانته في النشاط الإقتصادي إذ أن عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الإقتصادي التي يعكسها القطاع الخاص وقد جاء هذا التحول انطلاقا من يتميز به من مزايا عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي:

1- ارتكاز نشاطه الإقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي، ذو الخلفية السياسية على الهدف الإقتصادي في نشاطه.
2- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتعلمه من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
3- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية و الصرامة في الأداء.
4- الإدارة الكفأة للنشاط الإقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهداف الموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة و المهارة و الكفاءة العالية.
5- التميز بروح المبادرة و ديناميكية الإبداع و الابتكار و التجديد في النشاط الإقتصادي للقدرة على المنافسة في السوق بخلاف القطاع العام.[1]

وفي هذا الإطار لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته مؤسسات التمويل الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و المشروع الإنمائي للأمم المتحدة (**undp**) وبعض حكومات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية في مجال دعم التحول نحو القطاع الخاص، و الربط بين ما تقدمه من مساعدات ومنح دعم وتعميق هذا التوجه عن طريق تحقيق البيئة المناسبة لتعزيز دور المشاركة (**partnership**) الشعبية في التفاعل و المساهمة في رسم السياسات ومن خلال تكامل الأدوار بين الإدارة الحكومية و القطاع الخاص وقطاع الجمعيات المدنية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين ظهرت مفاهيم عديدة جديدة منها مفهوم العولمة و الحوكمة (**governance**) (أي تحسين و إصلاح إدارة القطاع الحكومي من خلال المشاركة)، وتعاظم هذا الاهتمام بهذه المفاهيم في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة، وهذه المفاهيم تعتبر توابع لعملية التحول نحو القطاع الخاص بحيث تصحح وتوجه نحو مزيد من دعم هذا التحول، حيث ثبت علميا أن الأنظمة الحكومية المركزية القومية في الدول النامية تعتبر في الكثير من الحالات مقيدة ومحددة للتنمية،

[1] كريم بودخدخ و مسعود بودخدخ ، المرجع السابق الذكر، ص4.

وفشلت كذلك في إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومارست الإساءة المستمرة في استخدام[1] السلطات يتضح من خلال ما سبق أنه لتفعيل الحوكمة الحقة يجب أن تعطي الحكومة دورا كبيرا للقطاع الخاص لإحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع ككل وذلك من خلال التفاعل و التكامل بين دور الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني بشكل متكامل.[2]

ثالثا: المجتمع المدني:

يجب قبل التطرق إلى هذا المفهوم و المراحل التاريخية التي مر بها، التفريق بين المجتمع المدني كممارسة قديمة وكمفهوم ومصطلح حديث، فهو أوروبي المولد و النشأة و العقيدة، أما من حيث الممارسة فهو ليس حكرا على الثقافة الأوروبية وإنما نجده في مختلف الحضارات و الثقافات وإن اختلفت تسمية هذه الممارسات و الدرجة التي تطبق بها.

بغض النظر عن الترتيب لظهور هذه الممارسات نجد من أبرزها "مقاومة السلطة المطلقة الليبرالية"، "العقد الاجتماعي أو التعاقد الاجتماعي" ، "نظرية الحق الإلهي المملوك" وكذا "الفصل بين الدين و الدولة"، والتعددية السياسية بدلا من الحكم المطلق، وسيادة الأمة أو الشعب، المواطنة ونبذ الانتماءات في صيغها الدينية و المذهبية و العرقية وحركة الشعب أو المواطنين في مقابل الحكومة، ومقاومة البرجوازية، "الإقتصاد الرأسمالي" "الشيوعية و الاشتراكية" و الشفافية و الحاكمية وغير ذلك من المفاهيم.[3]

حين صدر ميثاق الأمم المتحدة عام 1945م كانت الكلمات الأولى هي "نحن الشعوب" "we the people" رغم ذلك ظلت الحكومات هي الفاعل الرئيسي في الساحة ولم تترجم نحن الشعوب ولمدة 55 عاما إلى أن جاء العام 2000م حين عقد المؤتمر العالمي للمجتمع المدني الذي نظمته الأمم المتحدة، حيث حدث إحياء لمفهوم نحن الشعوب وصدر بيان عن ما يقارب 2500 منظمة دولية يبدأ بمقولة "نحن الشعوب" وكأن الشعوب قد وجدت أخيرا من يتحدث باسمها في العالم بدلا من نحن الحكومات.[4]

من خلال ما سبق يتضح أنه أصبح متاحا للوسط المجتمعي بما يشمل العديد من الروابط و الهويات و المؤسسات و الجمعيات وغيرها مساحة ملائمة لممارسة حريتها ونشاطها.

---

[1] صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، مصر: دار تجارب عالمية، (د،ت،ن)، ص ص5-6.

[2] وفاء معاوي، "**الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، سياسة عامة و حوكمة مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص148.

[3] عبد الرحمان أحمد هيجان، المجتمع: المفهوم و الأبعاد، (ب. ب. ن)، 2003، ص1.

[4] فهيمة خليل احمد العيد ، "**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**"، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث المنعقد بالكويت ما بين 11/10 أفريل 2006 ، ص9.

هنا نستحضر قول الفيلسوف الأمريكي "**جون ديوي**" "إن أسس التطور الاجتماعي تعتمد الحرية لبناء المساواة و التسامح تجاه الأفكار المختلفة و التعددية الثقافية و الرغبة في التعاون في إطار من القيم و المثل المشتركة".[1]

نستشف من هذا القول مجموعة من مبادئ التي هي التعاون و المشاركة وتقاسم الأفكار وإشراك جميع الفواعل وهذه المبادئ نفسها نجد أن الحوكمة تحويها في طياتها وأن المجتمع المدني يعتبر فاعل ثالث في معادلة الحوكمة إلى جانب الدولة و القطاع وسنتطرق إلى مجموعة من التعاريف التي تناولت مفهوم المجتمع المدني لنصل إلى تعريف إجرائي، وهذا لا يعني إغفال الإرهاصات و الممارسات الأولى لأفكار عصر النهضة و **هيغل وماركس** ومؤسسو العقد الإجتماعي.. الخ، وصولا إلى **غرامشي** فلا يسعنا الموضوع للتفصيل في تاريخ فكرة المجتمع المدني فسنقتصر على التعاريف الحديثة حتى نزيل اللبس الواقع حتى يتسنى للقارئ فهم الموضوع الذي نحن بصدد دراسته.

لقد تبنت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م تعريفا للمجتمع المدني: " كونه جملة المؤسسات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني و القومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أعراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب و المثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض الإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية".[2]

بتحليلنا لهذا التعريف نجد أنه يحتوي على جوانب عديدة هي كالتالي:

أ- **الجانب المؤسساتي:** نجدها تشمل جميع جوانب الحياة السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

ب-**الإستقلالية:** أي أن هذه المؤسسات لها حرية اتخاذ القرارات في حدود ما يخوله القانون بدون الرجوع إلى سلطة الدولة المركزية من أجل البلوغ إلى أهدافها المشروعة.

ت-**الأهداف و الدور:** كل مؤسسة من هذه المؤسسات المشار إليها في التعريف تسعى للوصول إلى أهداف حسب اختصاصاتها، و الدور من خلال تصور المؤسسة لمكانتها ودورها في النسق الكلّاني (الدولة)

---

[1] John dewey, freedom and culture,promeetheus books, 1989,p134

[2] عبد السلام عبد اللاوي، "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012، ص17.

ونستحضر منها نظرية الدور لـ: "**جيمس روزناو**"[1] حول مكانة ودور الدولة في سياق النظام العالمي وهنا نستعين بهذه النظرية في مستوى أقل وهو مستوى تصور المؤسسة لدورها داخل الدولة.

وما ينقص هذا التعريف هو الجانب التطوعي فلم يتطرق التعريف لهذا الجانب مع العلم أنه النواة الأساسية في تكوين المجتمع المدني.

ونجد في تعريف آخر للمختص في الشؤون الديمقراطية "**لاري دايموند Larry diamond** " المجتمع المدني هو حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة و الدعم الذاتي و الإستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين و الالتزامات المشتركة.[2]

نجد أن هذا التعريف قد ضمن في طياتها مبادئ المجتمع المدني دون إهمال الجوانب القانونية التشريعية إلا أن ما ينقصه هو تغييبه لتحديد أهم المؤسسات التي يشملها المجتمع المدني.

أما صندوق النقد الدولي فنجده يعرف المجتمع المدني بأنه "مجال تسعى فيه جمعيات المواطنين الطوعية إلى تشكيل هياكل الحكم و الإدارة و السياسات ذات الصلة بها".[3]

يعد هذا التعريف أكثر عمقا مما سبقوه من تعاريف، لأن القارئ لهذا التعريف يجد أنه قد لامس بالتقريب لب وجوهر المجتمع المدني من خلال تخصيص كلمة "المواطنين" التي تحمل دلالات وإيحاءات مجردة لأن المواطن هو الفاعل المحوري في معادلة المجتمع المدني ضمن سياق الحوكمة ككل.

من خلال عرضنا لهذه التعريفات وتحليلها وإظهار جوانب النقص فيها نصل إلى تعريف إجرائي خاص بمفهوم المجتمع المدني وهو:

" مجموعة من المؤسسات المكونة من طرف المواطنين، الخاضعة لنظم قانونية معينة، تشغل النظام العام، مبادئها: التطوعية و الدعم الذاتي و الإستقلالية عن الدولة ، يكمن في خدمة المصالح العامة وتكون في موقع وسط بين الدولة و الأسرة".

- **خصائص المجتمع المدني:** تتفق معظم الدراسات الأكاديمية و المتناولة لمفهوم المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها "**صموائيل هانتغتون Samuel huntington**" و المحددة في أربعة خصائص هي:[4]

1. القدرة على التكيف مقابل الجمود.
2. الإستقلال في مقابل الخضوع و التبعية.

[1] James Rosenau , World politics : an introduction , New York : the free press , 1976, p16.
[2] Larry diamond, "rethinking civil society", journal of democracy, Volume 5, Number 3, July 1994 , p04.
[3] صندوق النقد الدولي، المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني، إدارة العلاقات الخارجية، واشنطن، 2003، ص 08.
[4] Samuel P. Huntington, " **Political Development and Political Decay**", World Politics, UK : Cambridge University Press, Vol. 17, No 3, Apr 1965, pp396-397.

3. التعقد في مقابل الضعف التنظيمي.*
4. التجانس في مقابل الإنقسام.

- **مكونات المجتمع المدني:** يقدم لنا صندوق النقد الدولي أطراف المجتمع المدني بحيث هي: منتديات الأعمال و الجمعيات القائمة على أساس ديني و الحركات العمالية ومجموعات المجتمع المحلي و المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الخيرية ومستودعات الفكر وغيرها من الهيئات ولا يشمل الأحزاب السياسية كجزء من المجتمع المدني لأنها ترمي إلى شغل مناصب عامة على عكس مجموعات المواطنين الأخرى وكذلك لا يشمل وسائل الاتصال.

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة المائية.

المطلب الأول: تعريف الماء.

الماء اساس حياة الانسان والحيوان والنبات، كونه يستخدم في الزراعة وانتاج الغذاء والصناعة والاستعمالات المنزلية، والسياحة والثقافة ويؤدي الدور المهم في النظم استدامة النظم البيئية على كوكب الارض، هذا وتقدر كمية المياه على كوكب الارض ب160 مليون كم3 منها 97 بالمئة توجد في المحيطات، أما المياه العذبة العالمية فتقدر ب37مليون كم^3 بشكل جبال وانهار جليدية، و8مليون كم3 مياه مخزنة في جوف الأرض، بالإضافة الى وجود 200الف كم^{3}مياه عذبة بشكل بحيرات وانهار[1]، اما المياه العذبة المتجددة، فتؤمن غالبا الهطولات المطرية السنوية على الارض بمقدار 110الف كم^3 يتبخر منها 70الف كم^3 في يحين يسير الباقي بشكل انهار وبحيرات ومياه جوفية، الى ان قسما كبيرا من هذه المياه الجارية يفقد في المصبات المهجورة سنويا(900-14000كم3)[2].

كما نجد ان الله عز وجل ذكر الماء في آيات عديدة تعظيما لقيمة هذه المادة التي لا حياة للبشرية من دونه، فذكر في سورة الأنبياء الآية رقم 30قال الله تعالى" وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا تؤمنون "[3] كما نجد ان مصطلح الماء مذكور في القران بألفاظ متنوعة فنجده مرة بمصطلح رزق ففي قوله تعالى "وما انزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها"[4] الجاثية الآية 95 وتارة نجده بمصطلح غيث

---

* يقصد به صموائيل هينتنغتون تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلها وإنتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها.

[1] Mark.W.Rosegrant, **"water resources the twenty –first century :challenges and implication for action"** , international food policy research institute, food, agriculture, and the environment discussion,1997,p20.

[2] محمود الاشرم ،المياه الحقيقية المفاهيم طرق الحساب المنافع التجارة العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012،ص 49.

[3] القران الكريم، سورة الانبياء، الاية رقم 30.

[4] نفس المرجع، سورة الجاثية، لاية رقم 95.

فيقول جلا وعلا "وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولي الحميد" الشورى الآية 28، ويقول عز وجل في سورة الفرقان الآية 54 "وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا" وكذا في سورة النور ان اصل كل النعم هو الماء بقوله تعالى "[1]والله خلق كل دابة من ماء "الآية 45 وقال الله تعالى في سورة عبس الآية 24 الى الآية 32 "فلينظر الانسان الى طعامه انا صببنا الماء صبا ثم شققنا الارض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقصبا وزيتونا ونخلا وحدائق غليا متاعا لكم و لأنعامكم" ولقد وصف الله عز وجل الارض بانها ميتة وهامدة وخاشعة وجرز في سورة فصلت الآية 39 بقوله عز وجل "ومن آياته انك ترى الارض خاشعة فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت ان الذي احياها لمحي الموتى انه على كل شيء قدير "ونجده في سورة الواقعة يقول "أفرأيتم الماء الذي تشربون أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون" الآية 68،69.

وكما أن الماء سبب الحياة في الدنيا فان القران يخبرنا ان من النعم التي ينعم بها الله تعالى على عباده المتقين في الاخرة هي الماء فيقول عز وجل في سورة محمد في الآية 15 "مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهار من ماء غير اسن*"هذا ونجد ان القران الكريم ملئ بالآيات الكريمة حول الماء ونجد كذلك الدعوة للحفاظ على الماء في السنة النبوية الشريفة فقد مر النبي صلى الله عليه وسلم على سعد وهو يتوضأ فقال له: "ما هذا السرف يا سعد؟ فقال وهل في الماء سرف يا رسول الله؟ قال نعم ولو كنت على نهر جار"[2]

الماء مركب كيميائي مكون من ذرتي هيدروجين وذرة من الاوكسيجين، سنتشر على الارض بأشكاله المختلفة، السائل، الصلب والغاز والشكل السائل يكون شفافا بلا لون ،ولا طعم ولا رائحة كما ان حوالي 71 بالمئة من سطح الارض مغطى بالماء ويعتبر العلماء الماء اساس الحياة على كوكب الارض.[3]

[1] المرجع نفسه، سورة الفرقان الاية رقم 54.

[2] حديث نبوي شريف، رواه الحاكم في الكنى، وابن عساكر، عن الزهري مرسلاً كنز العمال ج9،ص 337.

*ماء غير آسن: أي صاف غير متغير ولا منتنه.

[3] مرجع سابق/ محمود الاشرم ، ص : 50.

الماء مركب كيميائي من عنصري الاوكسيجين والهيدروجين ،ذرة من الاكسيجين وذرتين من الهيدروجين وتشكل الذرات مثلثا مجسما في راسه ذرة الاوكسيجين بشحنة سالبة في جانبي القاعدة ذرتا الهيدروجين بشحنة موجبة وبنيان الماء بهذه الصورة يجعل منه سائلا فريدا كما يصفه الكيميائيون على اساس انه يشذ على السوائل الاخرى في الكثير من الخصائص، ويوجد الماء في الطبيعة على شكل دورة.[1]

- ✓ تسيل جزيئات الماء الى التصرف كمجموعات مترابطة وليس كجزئيات منفصلة ومجموعات جزيئات الماء تكون محتوية على فراغات.
- ✓ يتمدد الماء وينكمش بالبرودة، شأنه في ذلك شأن كل السوائل والغازات والاجسام الصلبة الا ان الماء يسلك سلوكا شاذا تحت درجة 4 درجات مئوية بحيث يتمدد بدلا من ان ينكمش وهذا يجعل ثقله النسبي اي كثافة تقل بدل من ان تزيد وبذلك يخف فيرتفع الى الاعلى وعندما يتجمد في درجة 0مئوية يكون تجمد فقط على السطح بينما في الاسفل يكون سائلا في درجة 4مئوية وفي ذلك حماية كبيرة للأحياء التي تعيش في الماء.
- ✓ التعادل الحمضي: الماء سائل متعادل كيميائيا، اذ ان درجة الحموضة او القاعدية فيه هي 7 ،وهذا يعني انه لا يمكن اعتبار الماء مادة حامضية او قاعدية لأنه مادة متعادلة كيميائيا.
- ✓ الاذابة: الماء مادة مذيبة وهذا يعني انه من الممكن اذابة الكثير من الاملاح والمواد في الماء.
- ✓ الماء لا يوجد في الطبيعة بشكل نقي 100 بالمئة وذلك بسبب وجود الاملاح والغازات فيه.
- ✓ التوصيل بالكهرباء: الماء مادة موصلة سيئة للكهرباء ولكن بنا ان الماء مادة مذيبة فعند اذابة الاملاح في الماء ،او اذابة مواد اخرى يصبح الماء موصلا جيدا للكهرباء.

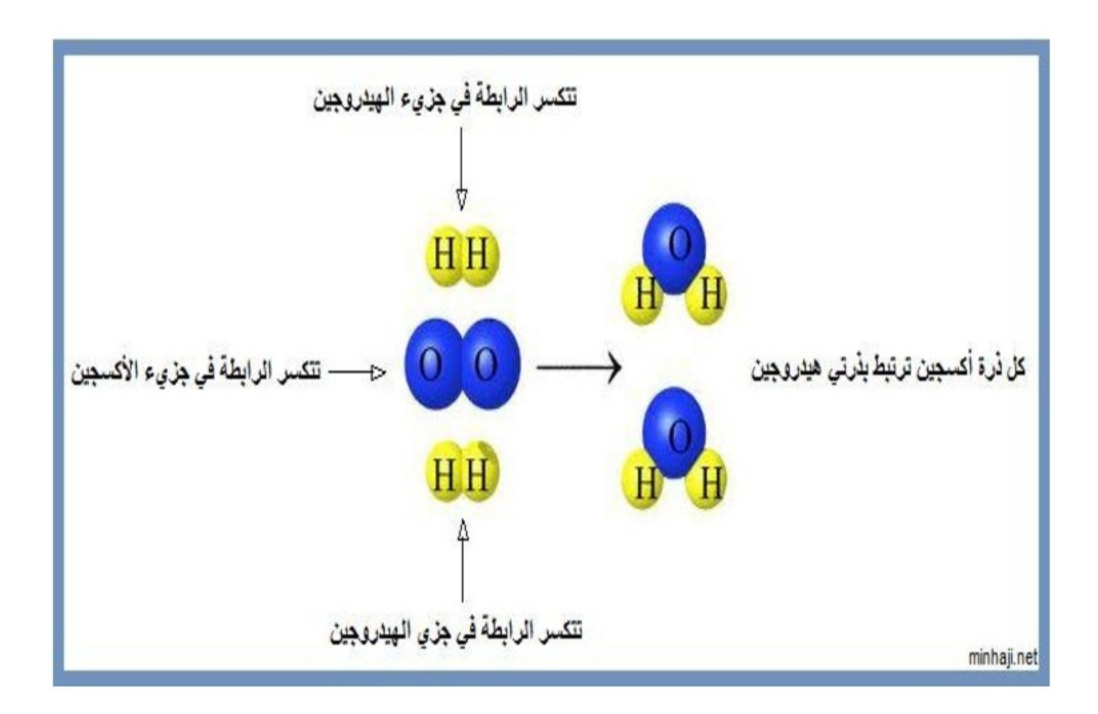
تبلغ كثافة الماء 1000 كيلوغرام على المتر المكعب اي اننا اذا اخذنا خزانا من الماء سعته متر مكعب اي طول كل ضلع من اضلاعه متر واحد فانه سيزن 1000 كيلوغرام وذلك عند درجة الحرارة 4 درجات مئوية.

أما عندما يتحول هذا الماء الى جليد فانه يخف وزنه وبتخفيض كثافته 917 كيلوغرام على المتر المكعب ويتجمد عند الدرجة 0ودرجة غليان 100 درجة مئوية.[2]

---

[1] حسين طه الشيخ ،المياه والزراعة والسكان، سوريا: دار علاء الدين،2003، ص13.
[2] عبد الدائم الكيحل، الماء بين العلم و الايمان، ص 200 .

الشكل رقم 01: شكل يوضح مركبات الماء



المصدر :

https://www.google.com/search?hl=FR&site=imghp&tbm=isch&source=hp&biw=1294&bih=653&q=l&oq=l&gs_l=img.3...71.3001.0.3425.9.8.0.0.0.0.0.0..0.0....0...1ac.1.64.img..9.0.0.0.Ox5wmPiUCdA#hl=FR&tbm=isch&q

:

المطلب الثاني: تعريف حوكمة المياه.

أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة الثالث[1] بخصوص الموارد المائية لعام 2009 الى أن "مع تفاقم النقص في الموارد المائية، أصبحت الحوكمة السديدة عاملا لا غنى عنه فيما يتعلق بإدارة المياه، كذلك تتوقف مكافحة الفقر على قدرتها على استثمار الموارد المائية"

كما أشارت التقارير ان بداية القرن الواحد والعشرين حوالي 1.1 مليار شخص، أو حوالي 17 بالمئة من السكان في العالم مازالوا يفتقرون الى امكان الوصول الى المياه العذبة بينما هناك حوالي 2.3 مليار شخص او 40 بالمئة من سكان العالم يفتقرون الى امكان الحصول على مرافق صحية [2] كما توجد مجموعة من التحديات تعترض رؤساء المؤسسات ومستخدمي المياه ومزودي الخدمات المائية حول العالم وتتعلق هذه التحديات بتحقيق خدمات مائية مستدامة وعادلة، وكان هناك اتفاق عام خلال الأعوام الماضية يتعلق بالمعالجة يعني "**بإدارة متكاملة للموارد المائية**" وتحديد طبيعة المشكلة والحلول بشأنها لكن بقى هذا الاتفاق نظري فقط ولم يطبق على أرض الواقع على حد ما بحيث هناك نقص في الأدوات والمنهجيات العملية للتصدي للمشاكل المتعلقة بالمياه خصوصا على المستوى المحلي والإقليمي، وهنا يثمن هدف وجوهر الحوكمة المائية.[3]

كما أن **حوكمة المياه** تعرف بأنها: "عملية إنسانية هدفها الأساسي تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال اشراك المجموعات الاجتماعية المختلفة في سياق حوكمة المياه"، و تعرف هذه الأخيرة من هذا المنظور كالآتي: مجموعة من العمليات التي تشجع الناس على المشاركة في تصميم وتخطيط، وتطبيق نشاطات تسيير إدارة المياه بالتوازي مع دعم قدرة المجتمعات المحلية على الابتكار، و التكيف مع الظروف المتغيرة كالجفاف والفيضانات .....الخ هذه المشاركة ستضمن وعي وتكيف المجتمع مع التغيرات البيئية وتطور

---

[1] منظمة الأمم المتحدة، "**تقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 2009/03/12، ص 08.

[2] نوار جليل هاشم ، "**حوكمة المياه ودواعي استخدامها في الأقطار العربية**" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 388، حزيران/يونيو 2011،ص84.

[3] باتريك موريارتي واخرون، "**منهجية امباورز لحوكمة المياه: مقدمة مفاهيم أساسية**"، تاريخ الولوج: 2016/01/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني: **http://www.ar.empowers.info/page/2875**

استجابتهم لها، فحوكمة المياه استجابة شاملة لعدم توازن العرض والطلب، فهي تهدف الى تحسين العلاقات البيئية التي تتأثر بها النظم المائية والنظم المجتمعية.[1]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن حوكمة المياه هي عبارة عن عمليات تجعل المواطنين محور هذه العمليات من خلال التخطيط والتسيير إضافة الى تشجيع قدرات المجتمعات المحلية ذلك من خلال الاحتكاك المباشر بالأفراد وجعلهم يتكيفون وينسجمون مع الأوضاع، وكذا التخطيط للتهديدات المستقبلية كالندرة المائية والفيضانات وهذا لب حوكمة المياه.

ويشير المجتمع الدولي منذ عام 1990م الى أن الحوكمة المائية الجدية تؤدي دورا مهما في أسباب العيش بالنسبة إلى الناس، وأن الإدارة الضعيفة للمياه تؤثر سلبا في الفقراء بفعل توفر خدمات غير جيدة وخدمات الوصول الى مصادر المياه ضعيفة وغير فعالة وهذا يخدم الأغنياء غالبا، في حين أن حوكمة المياه الجيدة تستطيع تطوير مصادر المياه وتوفيرها وتوصيلها للجميع.[2]

كان أن منتدى المياه العالمي لعام 2000م في لاهاي من أول المنتديات التي أدخل فيها مصطلح **حوكمة المياه** كإحدى القضايا الرئيسة التي يجب مناقشتها، وبعد ذلك اشارت المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر "بون الدولي" حول المياه العذبة عام 2001م و مؤتمر "جوهانس بورغ" عام 2002م والاجتماعات كالجلسة 13 في نيويورك عام 2005م حول النمو والتطور الى أهمية حوكمة المياه، يضاف الى ذلك اجتماع الألفية الذي يركز على الحوكمة. فعلى الرغم من أن مصطلح حوكمة المياه أصبح معروفا في حقل إدارة المياه قبل عام 2000م، إلا أنه ليس هناك تعريف متفق عليه لهذا المفهوم، ومع ذلك فإن الحوكمة المائية تشير في أبسط معانيها الى جملة متكاملة من النظم التي تتحكم في صنع القرارات الخاصة بتطوير الموارد المائية وادارتها.[3]

يشير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية لسنة 2003م وبرنامج الشراكة العالمية للمياه الى أن الحوكمة المائية ترتبط بمجموعة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية الملائمة لتطوير وإدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات المائية على مختلف المستويات الاجتماعية.[4]

---

[1] Bruce currie alder and lorrd thompson, **"Insights on Water Governance: Research in the Middle East/North Africa and Latin America"** , Draft, 13 Apr 2006 ,p 03

[2] Gender and waer alliance(GWA), **"governance and water resources managment"**, accessed : 11/12/2006, available at : http://www.gendr and water.org/page/63887

[3]– نوار جليل هاشم، المرجع السابق الذكر، ص 83.

[4] Peter roger and alan w.hall,**"Effective water gouvernance"**, global water partnerchip technical committe(T.E.C) , bakground papers, n07, 2003 p : 16

و يتضح أن هذين البرنامجين كلاهما يركز على أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة التي ينبغي توفيرها، وهذه العوامل تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الإدارية بغية تحسين إدارة الموارد المائية كل ذلك من أجل تقديم خدمات مائية جيدة تخدم الفرد بدرجة الأولى.

نجد كذلك مصطلح حوكمة المياه يشير إلى: الكيفية التي تتخذ بها القرارات بشأن المياه: كيف و من قبل من وتحت أي ظروف ؟ وتقرر له الحق في المياه وتوصيل الخدمات.[1]

يؤكد "روبرت وينر" في تعريفه لحوكمة المياه في مقاله الذي تحتويه المجلة السياسية العاملة لإنجلترا الجديدة (نيو انجلند) عام 2007م يتعمق اكثر للوصول الى مدلول المصطلح من خلال توضيح الطريقة التي تتخذ بها القرارات بشان المياه وهذا ما يسمى بالشفافية التي هي إحدى المبادئ السياسية الحكومية بصفة عامة و الحوكمة المائية بصفة خاصة ومن هم المعنيون باتخاذ هذه القرارات أي اطراف وفواعل الحوكمة وماهي الظروف التي تتخذ فيها وتوضيح بأن توصيل المياه هو حق أساسي وتأديته هو عبارة عن خدمة.

هناك تعريف آخر يرى بأن حوكمة المياه: "هي عملية سياسية تحتوي مجموعة من البدائل والخيارات السياسية لموازنة المصالح المتنافسة حول من هو المكلف بتأدية خدمات محددة وكيف يتم موازنة هذه المصالح المتنافسة، واتخاذ القرارات بخصوص كيفية حماية هذه الموارد المائية".[2]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أضاف عنصر جديد وهو كيفية حماية الموارد المائية أي أن حوكمة المياه تعني بأنها: سبل حماية الموارد المائية لكن ما يعاب على هذا التعريف أن قزم حوكمة المياه في الجانب السياسي أي القرارات التي تتخذها السلطة السياسية فقط، ونحن كما عرفنا الحوكمة، سابقا بان تشتمل على ثلاثة فواعل أساسية هي السلطة السياسية (القطاع العام) والقطاع الخاص والمجتمع المدني بحيث تتفاعل هذه الفواعل فيما بينها لتطوير الموارد المائية وتعبئتها وتوزيعها والحفاظ علها ،فحوكمة المياه لا تقتصر على الجانب السياسي فقط بل تشمل الجانب الاقتصادي والإداري والاجتماعي.

[1] Robert Weiner, "**Water World Water, A Crisis of Global Governance?**", Journal of Public Policy, Vol. 21, Iss2, 2007, p128.

[2] باتريك موريارتي و آخرون، المرجع السابق الذكر، ص11 .

كما نجد حوكمة المياه في تعريف آخر تشير إلى الحاجة أي وضع سياسة المياه بطريقة متكاملة، وكذا التنفيذ الفعال للقرارات وأدوات الحكم والاليات التي هي تنساق في شكل محدود ومرن ومفيد، وتشير الشراكة العالمية للمياه[1] الى مجموعة من المبادئ التي تتبنها حوكمة المياه. Gwp *

1-إدارة المياه بفعالية وشفافية ودور التخطيط في رسم السياسات المائية.

2-تشخيص ثغرات الحكم فيما يخص تسيير المياه.

3-تحديد الأدوات لسد الفجوات.

4-دور القدرة الوطنية ودون الوطنية واهميتها القصوى في حكم متعدد المستويات[2]

نلاحظ من خلال هذا التعريف ان يشكل على خصائص الحوكمة المائية من خلال التطرق لعملية التكامل وفعالية التنفيذ لكن لم يشر الى الفواعل المعنية بالحوكمة المائية.

من خلال كل ما تقدم يمكننا التوصل الى تعريف إجرائي يشمل كل الخصائص التي وردت في هذا التعريفات، ومنه يمكن تعريف **الحوكمة المائية** بأنها: "عملية يتم من خلال اقتسام السلطة بين الفاعلين المعنيين بالشأن المالي من أجل صناعة القرارات المتعلقة بتحسين الموارد المائية، وتطوير خدمتها من تعبئة وتوزيع والحفاظ عليها، وهي تشمل فاعلين رسميين وغير رسميين تشمل جميع المستويات بهدف تحقيق الاستدامة البيئية والعدل الاجتماعي في توزيع المياه من خلال إطار عمل يتفاعل بين السياسة والقوانين والأنظمة والمؤسسات والمجتمع المدني ومقدمي خدمات المياه والمستهلكين. كما أنه يوجد نموذج واحد لحوكمة المياه الفعالة بل ترتهن مدى فعالية نظام الحوكمة الى مدى ملائمتها للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل دولة دون اغفال المبادئ الضرورية الأساسية."

---

* **(gwp)**:الشراكة العالمية للمياه: هي شبكة دولية مفتوحة من اجل تحسين الامن المائي، انشئت في عام 1996م لتعزيز نهج الادارة المتكاملة للموارد المائية، وتضم شبكة الشراكة gpw أكثر من 13 شراكة حكيمة و 84 شراكة قطرية للمياه وأكثر من 2900 منظمة بشرية في 172 بلد.

[10]Tom frank ,"**water gouvernance :a solution to all problems** ", accessed : 01/06/2016 , available at : **https://bradscholars.brad.ac.uk/handle/10454/3189**

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة المياه.

من أجل أن تؤدي الحوكمة المائية وظيفتها وتصل الى نتائج إيجابية وفعالة يجب أن تبقى على أسس و مبادئ كالآتي:

2-1-الانفتاح ponness:

ينبغي للمؤسسات أن تعمل بطريقة منفتحة، جنبا الى جنب مع الجهات الحكومية والشركات الخاصة، كما يجب أن تستخدم اللغة التي يفهمها كافة الناس هذا من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وتحسين الثقة بين المؤسسات المختلفة النشطة في مجال حوكمة المياه.

2-2-الشفافية transparency:

بالإضافة الى كون الحوكمة المائية تكون منفتحة تتطلب كذلك أن تتسم كل القرارات السياسية بالسهولة بحيث الداخليين والخارجيين يتمكنون بسهولة تتبع الخطوات التي تتخذ في صياغة السياسات، وهذا أمر مهم لاسيما فيما يتعلق بالمعاملات المالية التي ينبغي تثبيط كل المعاملات المشبوهة أو غير القانونية.[1]

كما نجد أن تقرير الفساد العالمي لسنة 2008م أن الفساد هو عمل رئيسي في أزمة المياه، وخبراء ومعدي هذا التقرير بزيادة الجهود وتحسينها في مجال تشخيص الفساد في قطاع المياه، وهو متوقف على الإصلاحات وفعاليتها وتعزيز الرقابة التنظيمية على إدارة المياه واستخداماتها وضمان المنافسة العادلة في الاتفاق حول عقود المياه وتطبيق الشفافية. وتوصل التقرير الى أن أزمة المياه هي مسألة تقنية الى حد كبير في معظم دول العالم[2].

2-3:المشاركة participation:

إن نوعية السياسات المائية المحكمة وتأثيرات ما يعتمد على ضمان الاشتراك العريض لجميع مؤسسات المجتمع المدني، والمنتفعين بدءا من المفهوم وانتهاء الى التطبيق، فقد اثبتت الخيرات الدولية ان سماح الحكومات بمشاركة المؤسسات المدنية والمنتفعين، وبإعطائهم مجالا أوسع في إدارة وتخطيط استخدامات المياه له دور إيجابي يعود على تنمية المياه خاصة مع توفر أنظمة و تشريعات تعمل على تحسين عملية حوكمة المياه، كما أن تفعيل المشاركة أثناء مرحلة اتخاذ القرار، وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات

---

[1] Peter Rogers," **Water Gouvernance In Latin America And The Caribbean"**,Inter American Development Bank, Sustainable Development Depatement Environment Division,Brazil,2002,P 02-3.

[2] تقرير الفساد العالمي ،"**الفساد في قطاع المياه**" ،جامعة كامبريدج للصحافة، المملكة المتحدة ،2008،ص04.

المائية، يعني سلامة القرار وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات المائية، يعني سلامة القرار ويضمن حقوق الفقراء وبالتالي يخلق الثقة في السياسات الموضوعة.

اذ مشاركة المواطن العادي كفيلة بنجاعة الإجراءات المنشودة، فهو صاحب المصلحة الأساسية في الحفاظ على الموارد المائية للمكان الذي يعيش فيه وينتمي إليه، وقد سبقت بلدان عديدة و منها بلدان ما تزال تحظى بموارد غزيرة من الموارد المائية (أمريكا، كندا على سبيل المثال) الى وضع تشريعات ولوائح منها ما يشجع على الإفادة من جهود المتطوعين في مجال عدم اهدار الموارد المائية، حيث تصدر قوانين قومية أو محلية تحظر استخدام المياه في غسيل السيارات مثلا أو في غمر الحدائق المنزلية الخاصة أو الملاعب و الساحات الخضراء العامة ولاسيما في مواسم الجفاف.[1]

كما تتطلب المشاركة أن يكون للمواطنين رجالا ونساءا، صوتا للتعبير عن رأيهم مباشرة أو عبر المنظمات الوسيطة لتمثيل اهتماماتهم في صياغة السياسات وصنع القرارات، ويعتمد التشارك واسع النطاق على الحكومات الوطنية والمحلية التي تتبع منهجا شاملا.[2]

2-4:المساءلة accountability:

ينبغي أن تخضع الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساءلة أمام الرأي العام والمصالح التي يمثلونها.

2-5:التكامل والتواصل و التماسك:

يحتاج الترابط والتكامل الى قيادة سياسية ومسؤولية قوية تتحملها المؤسسات من مختلف المستويات، ويجب على المؤسسات المائية عند قيامها بالتخطيط للمشاريع والبرامج وتنفيذها أن تأخذ في الحساب جميع مستخدمي المياه المحتملين والعوامل الخارجية، كذلك تحتاج هذه المؤسسات الى وجود اتصال مباشر بين الممثلين وأصحاب الحصص، واذا ما تم ذلك بصورة صحيحة فإنه يجعل المجتمع المدني أكثر انسجاما اجتماعيا مع الحوكمة، ويجب أن تكون السياسات المائية متماسكة ومتسقة وسهلة الفهم.

---

[1] نوار جليل هاشم، المرجع السابق الذكر، ص 89.

[2] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، "**تقرير تحديات حوكمة المياه في المنطقة العربية**"، ادارة الندرة وتامين المستقبل،2014، ص75.

2-6:العدالة والقابلية للاستجابة :

ينبغي أن تحصل جميع فئات المجتمع رجالا ونساءا على فرص متساوية لتحسين رفاههم، وأن تستجيب المؤسسات استجابة ملائمة للأولويات أو لتغيرات الطلب لأي ظروف جديدة.

2-7:الاخلاقيات:

يجب أن تعتمد حوكمة المياه على المبادئ الأخلاقية لكل مجتمع كاحترام حقوق المياه التقليدية على سبيل المثال.[1]

الشكل رقم 02: المبادئ الأساسية لحوكمة المياه الفعالة.



*شكل يوضح المبادئ الأساسية لحوكمة المياه الفعالة من اعداد الباحث.

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "**تقرير تحديات حوكمة المياه في المنطقة العربية**" ، المرجع السابق الذكر، ص90.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة لحوكمة المياه.

المطلب الأول: المقاربة الايكولوجية لإدارة المياه.

يعتبر "مؤتمر الأمم المتحدة " المنعقد في ماريبل بلاتا بالأرجنتين الذي حمل شعار "تقييم الموارد المائية، واستخدامات المياه وكفاءتها" بداية التفكير في قضية المياه، واستمر تعامل المجتمع الدولي مع المياه كقضية تهدد المياه الإنسانية حتى عام 1992م، وصدور **مبادئ دابلن** التي أظهرت التأثير الحقيقي لمطالب الاستدامة الايكولوجية من خلال المبدأ الأول الذي اعترفت فيه أن الماء مورد محدود وحيوي لاستدامة الحياة والتنمية البيئية.

كما نجد أن هذا المبدأ يدعو الى الاعتراف بخصائص الدورة الهيدرولوجية وتداخلاتها مع الموارد الطبيعية الأخرى والنظم البيئية، ويعترف بأن الماء يحتاج إليه لعدة أراضي مختلفة بما فيها الاحتياجات الطبيعية، وبذلك وفرت مبادئ دابلن لعام 1992 أسس الاستدامة المائية ومن هذه المبادئ الانصاف، الاحتراز الحراري، الكفاءة.[1]

في عام 1996م أنشئ" المجلس العالمي للمياه " كمنظمة مجتمعية عالمية مختصة بإدارة الموار المائية على مستوى العالم استجابة للقلق العالمي تجاه الضغوطات التي تتعرض لها المياه العذبة في مناطق العالم المختلفة، ويهدف المجلس العالمي للمياه الى رفع أهمية المياه الى مستويات عالية في الأجندة السياسية للدول والعالم عموما.

وفي عام 1997م عقد المجلس العالمي للمياه "المنتدى الأول للمياه في المغرب وكانت من بين مواضيعه المحافظة على الأنظمة البيئية والتحذير من التعامل مع المياه على أنها سلعة سوقية تباع وتشترى وضرورة تبنى أخلاقيات المياه في إدارة الموارد المائية.[2]

تميزت الفترة من 1992م الى 2005م بكثافة المؤتمرات والاجتماعات و المنتديات المتعلقة بالمياه على المستوى العالمي، وبرزت المياه في الأجندة العالمية بشكل واضح، وقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة العقد 2005-2015م ليكون العقد العالمي للعمل تحت شعار (الماء الحياة).[3]

---

[1] سوسن درغال، المرجع السابق الذكر ،ص41.

[2] L'OCDE, **"Amélioration la gestion de l'eau : l'expérience récente de l'OCDE"**, Accessible: 01/05/2016, disponibles sur le site internet de l'OCDE : **https://www.oecd.org/fr/environnement/ressources/2715086.pdf**

[3] سوسن درغال، مرجع سبق ذكره ،ص42.

نجد أنه في هذا الاطار نشأت تيارات عديدة في الفكر البيئي كالإيكولوجيا العميقة والايكولوجيا الاجتماعية والايكولوجيا النسوية وغيرها سنتطرق الى شقي الايكولوجيا العميقة والاجتماعية.

1-الايكولوجيا العميقة:

يعود مصطلح الايكولوجيا العميقة الى "ارني نيس" في مقاله الشهير" الضحل والعميق: حركات الايكولوجيا بعيدة المدى"، والذي انتقد فيه المركزية البشرية التي يقوم عليها النموذج الحضري الغربي، وكذا نماذج الاستدامة التي تركز على حماية البيئة من أجل رفاه الانسان والتي وصفها بالضحلة و اقترح نموذج معرفي مضاد "ثوري" وصفه بالعميق يعمل من أجل إعادة توجيه النموذج الحضاري ككل، ويقصد بالإيكولوجيا العميقة شقين: الإيكسيولوجي*: تغير الأنظمة القيمية عن طريق المساواة الحيوية، والآخر الأنتولوجي* من خلال إعادة التصور حول المنظومات الموجودة.

والفرق بين الضحل والعميق يتجاوز الدلالة اللغوية ليشير الى مقاربتين فكريتين مختلفتين، بحيث يوضح "ارني نيس" هذا الفرق فيما يخص مشكلات البيئة التي تكون مجددة كالتلوث مثلا، فالمقاربة الضحلة ترى أنه يمكن التغلب على المشكلة عن طريق تنقية الهواء والماء باستخدام التكنولوجيا والاختراعات، أما المقاربة العميقة فتقيم المشكلة من وجهة نظر النطاق الحيوي ككل، فهي تركز على الحياة بمختلف أشكالها ولا على إقليم محدد بل على النطاق البيئي بأكمله.[1]

1-1-مبادئ الايكولوجيا العميقة :

1-المساوتية الحيوية:

تعني المساوتية الحيوية أن كل الأشياء في النطاق الحيوي لها الحق المتساوي في العيش والازدهار وبلوغ اشكالها الفردية الخاصة مثل التفتح، ويعتمد هذا المبدأ على الاعتماد المتبادل بين أعضاء النطاق الحيوي والذي من خلاله يسهم كل عضو في بقاء الأعضاء الأخرى على نحو تكافلي وتماسكي.

***الإيكسيولوجيا:** علم القيم ويدرس المثل العليا والقيم المطلقة التي سعى الانسان الى تحقيقها.

***الأنتولوجيا:** هو علم الماهية أو الكينونة الذي يعني بدراسة الاستياء في ذاتها ووجودها ومن حيث ارتباطها ببعضها.

[1] - Arne Naess, "The Deep Ecological Movement: Some Philosophical Aspects", Philosophical Inquiry,Volume 8, Issue 1/2, Winter 1986, P112.

2- تحقيق الذات:

تتصل المساوتية على نحو وثيق بمفهوم تحقيق الذات والذي من خلاله يتم إعادة ربط الانسان بالطبيعة وأول خطوة في هذا الربط تتم عبر اقتراح مفهوم الذات الايكولوجي **ecologial self** التي تمضي أبعد من الذات الغربية الحديثة، تنشأ العناية بالطبيعة تلقائيا عندما تتسع الذات وتتعمق بحيث نشعر ان حماية الطبيعة هي حماية انفسنا.[1]

ان ادراك وتقييم الدور الحيوي الذي تضطلع به النظم الايكولوجية في دورة المياه هو جانب مهم من جوانب خطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه، كما أن النظم الايكولوجية ذات الصلة بالمياه التي تندرج فيها مجالات شاسعة ونظم قانونية متعددة بعيدة جدا عن مسبباتها، ويجب بذل جهود لحماية السلامة الايكولوجية للنظم الايكولوجية للمياه عن طريق عدة أمور من بينها انشاء وتطبيق تقييمات للتأثيرات البيئية تكون فعالة وفي وقتها المناسب، ضف الى ذلك أن شبكات الأنهار والمياه الجوفية والنظم الساحلية تحتاج الى قدر كبير من التدفقات البيئية *ذلك الاستمرار في أداء وظائفها واستخداماتها، والنظام الايكولوجي تجاه الإدارة المتكاملة لموارد المياه يفرض القيام ببعض الأنشطة مثل بناء السدود وشبكات الري وتطوير الغابات والتنمية الحضرية كما يجب اتخاذ التدابير لمنع حدوث التغيرات الخطيرة أو التي لا رجعة فيها والتي تحتوي النظام الايكولوجي.[2]

المطلب الثاني: مقاربة النوع الاجتماعي لإدارة المياه.

يمثل سيناريو المياه والنوع الاجتماعي على امتداد العالم مشهدا مألوفا للغاية، فالنساء يعملن على توفير الماء لتلبية احتياجات الاسر بينما الرجال يتخذون القرارات حول إدارة الموارد المائية، وحول التنمية سواءا على الصعيد الوطني أو المحلي، وقد تم وضع دليل الموارد المبدئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول ادماج النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية خلال انعقاد المنتدى العالمي الثالث حول المياه في كيوتو عام 2003م من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وقد كان للردود المتلقاة منذ ذلك الحين أن شكلت

---

[1] معين رومية، "**الايكولوجيا العميقة نظرة فلسفية الى الازمة البيئية**"، مجلة الرافد، العدد 170، أكتوبر 2011، ص ص 14-15.

*التدفق البيئي: هو توفير نظم مياه الأنهار والمياه الجوفية والنظام الساحلي للمحافظة على استمرار النظم الايكولوجية ومنافعها، ويعني ترك كمية كافية من المياه في الاجسام المائية واداراتها لضمان استدامة المنافع البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

[2] برنامج الامم المتحدة للبيئة ،"**الاصحاح والمستوطنات البشرية**"، ورقة معلومات اساسية للمشاورات ذات المستوى الوزاري عن المياه، المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الادارة، ، كوريا،29-31مارس2004، ص ص 8-9.

النسخة الثانية المراجعة بالكامل والتي تم تقديمها في مارس 2006 خلال انعقاد المنتدى العالمي الرابع حول المياه في مكسيكو. [1]

1- تقديم النوع الاجتماعي:

يعني مفهوم إدماج النوع الاجتماعي عملية تقدير التداعيات الحاصلة على النساء وعلى الرجال نتيجة إجراء أي عمل مخطط له بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج في كافة المجالات، وعلى جميع الأصعدة. وهو استراتيجية لجعل مشاغل وخبرات النساء والرجال على حد السواء بعدا أساسيا في تصور وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج في كافة المجالات ولا تتم مفاقمة اللامساواة، ان الهدف الأساسي والاسمى هو تحقيق مسار النوع الاجتماعي عن طريق تحويل المسار القائم .[2]

كذلك نجد أن النوع الاجتماعي يعرف من طرف منظمة الصحة العالمية على أنه: "المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية".[3]

شهدت مقاربات المرأة والنوع الاجتماعي في عملية التنمية تطورا على امتداد العقود الماضية وقد استهدفت سياسات التنمية في بداية السبعينات منذ القرن الماضي احتياجات النساء الفقيرات بشكل كامل في سياق ادوارهن كزوجات وأمهات، واعتبار من سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي سعت مبادرة المرأة في مسار التنمية نحو ادراج النساء ضمن مسار التنمية القائم من خلال استهداف النساء في أنشطة خاصة وكانت النساء عادة متلقيات سلبيات في مشاريع مقاربة النساء في مسار التنمية التي أدت في غالب الأحيان الى جعل النساء منتجات أكثر فعالية.

و اعتبارا من أواخر الثمانينات من القرن الماضي تم تطوير مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية التي يتمثل هدفها في إزالة حالات التفاوت في الموازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الرجال والنساء كشرط مسبق نحو تنمية متمركزة حول الأفراد.

---

[1] UNDP, **"Resource guide mainstreaminggenfer in water management, gender and water alliance"** , november 2006 , p19.

[2] المجلس الاجتماعي للأمم المتحدة، "**تقرير عن سير العمل في مراعاة قضايا الجنسين**"، الدورة الثانية والثمانون من 13الى 1999/09/14، ص01.

[3] نيكوليان واسينار ، ادراج النوع الاجتماعي في منظمتك غير الحكومة، لبنان: النسخة العربية للمعهد الديمقراطي،2007،ص10.

أسس ومبادئ مقاربة النوع الاجتماعي في حوكمة المياه:

1-مركزية النساء والرجال في توفير وإدارة حفظ المياه.

2-فعالية ادماج النساء من خلال تشكيل مهاراتهن ومعا رفض في إدارة المياه بالشكل المجدي.

3- تحسين النوعية: يتطلب الأمر إلى مزيد من الاهتمام بمسألة مقاومة التلوث بتحسين نوعية المياه والصرف الصحي بما يعود بالمنفعة على النساء التي يقمن بتجميع النساء للأغراض المنزلية وكذا لتحسين الوضع الصحي.

4-كفاءة التسيير المؤسسي: يجب أن تستهدف الحملات الموجهة نحو تقليص تبديد الماء للرجال والنساء معا وبصفة خاصة الصناعات والمؤسسات ذات الاندماج العالي لفسلات المياه.[1]

التعهدات الدولية بشأن النوع الاجتماعي في إدارة المياه:

1 تمت مناقشة النتائج ومتابعة العشرية الدولية لإمدادات المياه الصالحة للشرب وكذا الصرف الصحي (1981-1990م) من خلال استثمارات جرت في نيودلهي عام 1990م، وهذه الاستثمارات اقتصرت على مناقشة المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، مع انه كانت هناك دعوة واضحة نحو رفع مستوى تمثيل النساء في صنع القرار وإدارة الموارد المائية.

2 كما اكد بيان دبلن 1992م الذي وقعت عليه ما يزيد عن 10 دول بأن النساء يضطلعن بدور مركزي في توفير وإدارة حفظ الموارد المائية، ويقر ذلك بمحورية النساء كمزودات ومستعملات وحارسات للبيئة الحية.[2]

3 كما ينص المبدأ 20 من اعلان ريو دي جانيرو سنة 1992م على أن للنساء دور حيوي في إدارة البيئة والتنمية، وبالتالي فإن مشاركتهن الكاملة شرط أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[3]

4 كما ألقت قاعدة بكين سنة 1995م الضوء على المسائل البيئية كإحدى المكونات الأساسية للهاجس المتمثل في "حالات اللامساواة في النوع الاجتماعي في إدارة وحفظ الموارد الطبيعية".

---

[1] UNDP , Op.Cit. , p 22.

[2] نيكوليان واسينار ، المرجع السابق الذكر، ص26.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة ، "**قمة ريودي جانيرو البيئة والتنمية**"، ريو دي جانيرو من 30 حتى 14 جوان1992، ص 108.

5 نجد كذلك خطة جوهانسبورغ في القمة العالمية حول التنمية المستدامة لعام 2002 في الفقرة 25 ،(ا) منها اتفاقات بين الحكومات على "دعم بناء القدرات من اجل تطوير البنية الأساسية وخدمات المياه والصرف الصحي بما يلبي احتياج الفقراء وأن تكون مستجدية لمتطلبات النوع الاجتماعي".

6-أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2003(قرار رقم 217/8) في الفترة الممتدة بين 2001-2015 عشرية دولية للإجراء العملي "الماء من اجل الحياة" ودعت الى ضرورة التركيز على تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالمياه*.

*السهر في ذات الوقت على ضمان مشاركة و انفراد النساء في جهود التنمية على صعيد المياه".

خلاصة الفصل الأول:

يعد مصطلح الحوكمة مصطلحا اقتصاديا ولج حقل الدراسات السياسية التي بلورته من خلال السياسات الداخلية للمؤسسة، وقد كانت للتحولات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين دورا في تلك البلورة، و ترجم للغة العربية بعدة مصطلحات كالحكمانية، الحكم الصالح، و الحكم الراشد.....الخ.

تتجسد الحوكمة على أرض الواقع باكتمال وتكامل مبادئها المتمثلة في المشاركة والمسائلة وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف دون اغفال الفعالية في إدارة مؤسسات الدولة ومدى كفاءة توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة، بحيث تخدم المجتمع وفق طرق تتسم بالإفصاح والشفافية، وبتوافق ونوعية لبناء رؤية استراتيجية مستنبطة من الواقع يتفاعل فيه إلى جانب القطاع العام، القطاع الخاص، و المجتمع المدني.

يعبر مفهوم حوكمة المياه عن تلك العمليات التي يتم من خلالها اقتسام السلطة بين الفواعل المعنية بالشأن المائي من أجل صناعة القرارات المتعلقة بتحسين الموارد المائية وتطوير خدمتها، وهي تشمل الفاعلين الرسمين وغير الرسميين على جميع المستويات.

نجد أن هناك مجموعة من المدارس والنظريات والمقاربات تناولت موضوع حوكمة المياه على غرار كل من النظرية الايكولوجية بنوعيها ومقاربة النوع الاجتماعي، بحيث نجدها كلها تسعى إلى تحسين وتطوير الأداء المؤسسي لإدارة الموارد المائية بالتركيز على متغيرات مختلفة.

الفصل الثاني:

القدرات والآليات المائية في الجزائر

تمهيد:

للجزائر قدرات مائية هائلة من مصادر تقليدية و اخرى غير تقليدية، مع ذلك نجدها في بداية الألفية الثالثة تعاني تخوف من هاجس الجفاف، و لقد سعت الجزائر جاهدة في معالجة هذا المشكل من خلال استحداث عدة هيئات تسهر على تقديم خدمات المياه و الحفاظ على هذا المورد و كذا استحدثها لسياسات طموحة للمضي قدما بهذا القطاع نحو التطور، و من بين هذه السياسات نجد سياسة التسيير المفوض لخدمة المياه في الجزائر، و لقد تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي كالتالي:

1- مصادر المياه في الجزائر.

2- التسيير المفوض لخدمة المياه في الجزائر .

3- التنظيم المؤسساتي للموارد المائية في الجزائر.

المبحث الأول: مصادر المياه بالجزائر.

تحظى الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي ومتميز بين خطي عرض (18°) و (38°) وبين خطي طول (09°)غربا و(12°) شرقا رغم هذا الموقع الاستراتيجي إلا ان الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر شحا من حيث الموارد المائية، وهذا يرجع الى عدة أسباب منها ما يرجع الى التخطيط والتسيير وإدارة هذا المورد ومنها أسباب طبيعية من جهة أخرى ،وسنقوم في هذا المبحث بالتعرف على قدرات قطاع الموارد المائية في الجزائر.

تقع الجزائر شمال غرب إفريقيا، يحدها المغرب الأقصى غربا، والصحراء الغربية وموريتانيا من الجنوب الغربي ،وتونس وليبيا شرقا، ومالي والنيجر جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا ، تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2، كما تحتوي الجزائر على شريط ساحلي مطل على البحر الأبيض المتوسط بحوالي 1622 كلم وتمتد بحوالي 2000كلم في القارة الافريقية في قلب الصحراء كما تحتوي الجزائر على ثلاثة مناطق جغرافية كبرى موزعة كما يلي:[1]

- التل يسيطر على 04 بالمئة من المساحة الاجمالية .
- الهضاب العليا 09 بالمئة من المساحة الاجمالية.

[1] SNAT ,**"portant approbation du shema national d'amanagement du territoire"** ,journal officiel de republique algerienne ,n :61,dhou elkaada 1431,21 octobre2010 ,p 10.

– الصحراء وتمثل 87 بالمئة من المساحة الاجمالية.

تتعرض الجزائر منذ أكثر من 20 سنة الى جفاف شديد ومتواصل وقد دفعت هذه الوضعية الى التساؤل عن استقرار المناخ ،بل دراسة كيفية مراعاة مثل هذه الظاهرة والتخطيط لها و قبل ذلك نحاول معرفة مناطق الموارد المائية المختلفة في الجزائر. تتميز الجزائر بمناخ حار صيفا ومعتدل الى بارد شتاءا ويكاد ينعدم سقوط الامطار صيفا مع معدل تبخر شديد الارتفاع مما يسفر عن نظام مائي معقد مع تقلب الفصول بمرور السنين ، اما الامطار فتتساقط حوالي 100 يوم في السنة كحد اقصى وفي بعض الأحيان يزيد معدل السقوط عن 10ملم في أقل من يوم واحد وقد يتركز جزء كبير من أمطار العام خلال أيام قليلة مع سقوط الثلوج أحيانا على القمم الجبلية ،ومعدل سقوط المطر، سنويا شمال البلاد يزيد عن 500 ملم ويمكن أن يصل الى 1500 او 2000 ملم أحيانا ويتناقص المطر تدريجيا كلما اتجهنا جنوبا حتى يكون اقل من 100ملم في السنة في المناطق المناخية للصحراء وينعدم تقريبا في المناطق الصحراوية.[1]

كما تزخر الجزائر بمصادر تقليدية وغير تقليدية للموارد المائية سنحاول التعرف عليها من خلال هذين المصدرين:

المطلب الأول: المصادر التقليدية للموارد المائية.

أولا: مياه الأمطار:

يغطي الإقليم الجزائري مساحة قدرها 2381741كلم^2،غير أن نسبة 90 بالمئة منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار[2]، ويعتبر تقلب الطقس في الجزائر قيد يجب أخذه بعين الاعتبار عند التفكير في مجال المياه، وتساقط الأمطار يعد أحد العوامل المناخية الأساسية في الإنتاج الفلاحي ومياه الشرب. [3]

---

[1]نور الدين حاروش ،"**استراتيجية ادارة المياه في الجزائر**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: السابع، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر ،2012، ص ص 61–62.

[2] محمد بلغالي و عامر مصباح، التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية الابعاد القانونية والتنظيمية والامنية سياسة تسيير الموارد المائية، الجزائر : دار الكتاب الحديث، 2013، ص74.

[3]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر: من اكبر رهانات المستقبل**"، الدورة العامة رقم: 15 ، الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص13.

تتميز سقوط الامطار في الجزائر بخاصيتين أساسيتين هما:

1- عدم إنتظام الأمطار في المكان:

يقدر حجم المتوسط السنوي لمياه الامطار في الجزائر حوالي 20 مليار م^3 إلا أن هذه التساقطات المطرية تمس أساسا شمال الجزائر وتتركز بمقدار 90 بالمئة في المنطقة التلية وحدها بالنظر الى ذلك ،لا تستقبل الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا سوى 10 بالمئة من المياه الناتجة عن تساقط الامطار في حين تعود الى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة جدا.

الجدول رقم 01: المعدلات السنوية لتساقط الامطار في مختلف المنطق الجزائرية.

الوحدة: (ملم)

المناطق	الغرب	الوسط	الشرق
الساحل	400	700	900
الاطلس التلي	600	1000-700	1400-800
الهضاب العليا	250	250	400
الاطلس الصحراوي	150	200	400-300
الصحراء	150-20	150-20	150-20

Source: Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement**, "rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement"**, 2005, Alger, 05juin2006, p163.

يبين لنا هذا الجدول التباين الواضح في الكميات المتساقطة من الامطار على مختلف المناطق الجزائرية، فنجد معدل التساقط مرتفع في الجهة الشمالية ويتم في الانخفاض كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب، باستثناء منطقة الأطلس التلي.[1]

أين يرتفع معدل التساقط ليبلغ أعلى مستوياته، نجد نفس الملاحظة كذلك بالنسبة للغرب والشرق حيث يكون معدل التساقط مرتفعا في الجهة الشرقية وينخفض بالاتجاه نحو الغرب، أما فيما يخص المنطقة الصحراوية فنلاحظ ادنى المعدلات السنوية من التساقط.

[1] محمد بلغالي مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

2- عدم انتظام الأمطار في الزمان:

الخاصية الثانية المميزة للأمطار هو عدم انتظامها في الزمان بحيث تركز سقوطها في فصل الشتاء وانعدامها في فصل الصيف، مع سقوط كميات متوسطة ومتفاوتة بين فصلي الخريف والربيع، زيادة الى طول فترة الجفاف، كما ان نمط سقوط الامطار يتصف بانه تماطل سيلي غزير وسريع في آن واحد مما يؤدي إلى حدوث سيول وفيضانات مضرة بالمحاصيل الزراعية، وكذا انجراف التربة وتوحل السدود، وتقل بذلك، استفادة الربة بمياه الامطار التي تعود في معظمها لتصب في البحر.[1]

ثانيا: المياه السطحية:

توصف المياه السطحية* بأنها مياه متجددة وتشمل المجاري المائية المجمعة في شكل أنهار وأودية يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تغذيها ينابيع متجددة ، كما تقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر (12.4 مليار م^3) موزعة على ثلاثة أحواض:[2]

أ- أحواض الشمال(المنطقة الساحلية والأطلس التلي):11.1 مليار م^3.

ب- الأحواض المغلقة في الهضاب العليا:0.7مليار م^3.

ت- أحواض السفح الجنوبي من الأطلس الصحراوي:0.6 مليار م^3.

تتمثل الإمكانيات المائية السطحية القابلة للتعبئة من التدفقات المائية الاتية من الأودية التالية:

1- واديان(02) يجلبان أكثر من (1000 مليون متر مكعب م^3/سنة وهما واد الشلف وواد كبير رمل اللذان يجلبان في المتوسط (2268مليون م^3/سنة).

2- خمسة (05) أودية تجلب بين 50الى 1000 مليون م^3/سنة) وهي سيباو ، سيبوس، الصومام، كبير ، يسر ، التي تجلب في المتوسط(3410مليون م^3/سنة).

---

[1] المرجع نفسه، ص 31-32.

*تعرف المياه السطحية بأنها المياه التي توجد على سطح الارض على هيئة سيول نتيجة هطول الامطار او تتواجد على هيئة ثلوج تذوب بعد ارتفاع درجة الحرارة وتجري هذه المياه في الاودية والانهار فتصب في البحار او تختفي في الصحاري او تتسرب الى باطن الارض.

[2] Ministre de l'équipement et de l'aménagement du territoire **" conférence nationale sur la nouvelle politique de l'eau"**, actes la conférence nationale, AGEP, janvier 1995, p 75.

3- إحدى عشر (11) واد تجلب بين 100 الى 500 مليون م^3/سنة) وهي: جنجن، تافنة، سيدي خليفة، كبير غرب، الحراس، مزغران، اقريون، غبلي، مكتا، درعاس، وكبير والتي تجلب في المتوسط(2530 مليون م^3/سنة).

4- ستة عشر (16) واد تجلب بين (30الى100مليون م^3/سنة) وهي: داموس، صفصاف، واد العرب، قصب، حميز، مسلمون، بودواو، اسيف نتايد، وادي الحي، واد العبيد، ايجريسن سكاك، عال الله، ستمونة، الحي، تجلب في المتوسط(718مليون م^3/سنة)

5- الأودية المتبقية تجلب في المتوسط(3502م^3/سنة)[1]

وهذا جدول يبين التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر.

الجدول رقم 02: التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر.

	منطقة وهران الشط الشرقي	منطقة الشلف زهرز	منطقة الجزائر الصمام- الحضنة	منطقة قسنطينة سيبوس- ملاق	مجموع الجزائر الشمالية
المساحة كلم^2	76000	56200	50000	43000	225200
كمية الامطار المتساقطة(مليار م^3/سنة)	24.5	23.5	21	26	95
متوسط التدفقات السنوية (مليون م^3/سنة)	958	1974	4300	5595	12827

Source: Boalem Remini, La Politique De l'eau En Anglais, Blida : Algérie Imprimerie Madani, 2005, P 15.

ما يمكن أن نلاحظه من خلال هذا الجدول ان توزيع المياه السطحية في الجزائر غير متوازن جراء ارتباطها بحجم تساقط الامطار ،فالسيلان يتم بحجم اكبر في الشرق ووسط المنطقة التلية اما فيما يخص

[1] رشيد فراح ،"**سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الحصحصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**"، اطروحة مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط،2009/2010،ص 71-72.

المنطقة الغربية الوهرانية والشلف جراء التربة الخصبة والسهول نجدها تستغل اقل من 2933 مليون م^3/السنة أي اقل من 23 بالمئة من حجم المياه السائلة في المنطقة التلية.

نستنتج ان الجزائر تتسم بنقص في منسوب تساقط الامطار اي ان حوالي 90 بالمئة من المياه السطحية تتجمع في الاحواض الشمالية المعروفة بتبعيتها للبحر المتوسط.

ثالثا: المياه الجوفية:

تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 7 مليار م^3 في السنة موزعة كالاتي:

1- شمال البلاد:02مليارم^3/السنة
2- جنوب البلاد:05مليار م^3/السنة[1]

ويمكن تقسيم الموارد المائية الجوفية في الجزائر الى قسمين:

أ- المياه الجوفية في الشمال: تقدر المياه الجوفية الممكن استغلالها في شمال البلاد بحوالي مليارين م^3/السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90 بالمئة، أي ما يعادل 1.8 مليار م^3/السنة وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الامطار في طبقات الأرض، كما ان الحجم الأكبر من هذه الموارد المائية الجوفية 75 بالمئة منها يتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى المتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا السطايفية، وحوالي 23000 بئر عميق وعموما تشير التقديرات العلمية الى وجود 147 طبقة مائية ينبوع، و60000 بئر صغير تجلب كلها المياه الجوفية المجتمعة في الطبقات، على عكس الموارد المائية الجوفية في الجنوب.

كما أن الاحتياطات من الموارد المائية الجوفية في شمال الجزائر قابلة للتجديد حيث أنها تمثل في المجموع 126 طبقة رئيسية.[2]

---

[1] Ministère des ressources en eau, direction des études et des aménagements hydrauliques, les ressources en eau en Algérie, Accessible: 02/04/2016, disponibles sur le site internet : **http://www.algerie-monde.com/administration/ministeres/ministere-ressources-eau-alger.html**

[2] أحمد تي ، "**ادارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة وكالة الحوض الهيدروغرافي "الصحراء"** "، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007، ص ص 28-29.

ب- المياه الجوفية في الجنوب: منطقة الصحراء تتوفر على موارد مائية جوفية هامة وتوجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض، حيث يصل عمقها الى نحو 2000 متر، ماعدا منطقة ادرار التي توجد بها المياه الجوفية على عمق يتراوح ما بين 200 الى 300 متر ،كما تقدر احتياطات المياه الجوفية بحوالي 05 مليار م^3/السنة، كما أن أغلبها غير قابلة للتجديد، وتتواجد في حوضين او طبقات مائية تمتد ما بين الحدود الجزائرية التونسية الليبية.[1]

المطلب الثاني: المصادر غير التقليدية للموارد المائية.

يستدعي الفقر المائي العديد من الدول الى اللجوء الى عدة طرق لتغطية النقص الذي لا تستطيع استيعابه المصادر التقليدية للموارد المائية ومن بين هذه الطرق غير التقليدية نجد:

أولا: تحلية مياه البحر:

يقصد بمفهوم عملية تحلية المياه فصل الماء العذب عن الاملاح الذاتية في الماء المالح سواء ماء البحار او الابار، ولذا تسمى أحيانا اعذاب الماء أو إزالة الملوحة.[2]

لقد عرفت تقنية تحلية المياه البحر والمياه المالحة في السنوات الأخيرة في الجزائر تقدما ملحوظا ،وذلك بفضل تنمية مختلف الإجراءات المتعلقة بهذه العملية، كما أن هناك عدة عوامل مجتمعة ومحفزة لوضع هذه التكنولوجيا حيز التنفيذ في الجزائر ونذكر منها:

- شريط ساحلي اكثر من 1600كلم.
- توفر مياه البحر والتي تعد موردا غير قابل للنضوب.
- وجود صناعات لاستهلاك المياه بالقرب من البحر.[3]

---

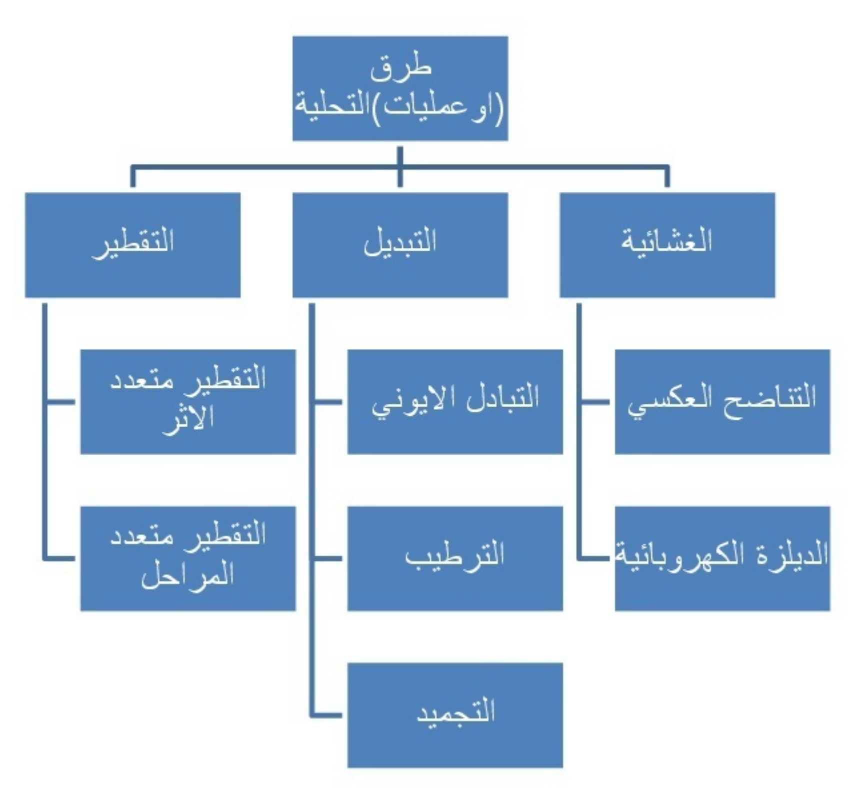
[1] نادية عطار ،"**التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام –التجربة الجزائرية في مجال تفويض تسيير المياه**"، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2015،ص 115.

[2] محمد بلغالي، مرجع سبق ذكره ،ص 18.

[3] نفس المرجع، ص19.

كما أن هناك مجموعة من التقنيات المعتمدة على المستوى العالمي في عملية تحلية مياه البحر كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: التقنيات المعتمدة على المستوى العالمي في عملية تحلية مياه البحر.



Source : Yousef mandrik, « **étude paramétrique du procès de dessalement de l'eau du mer par congélation sur paroi froide** », diplôme de doctorat, université Claude Bernard, Lyon, 2001, p 08.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تقنيات تحلية المياه المالحة بشكل عام تنقسم الى ثلاثة مجموعات رئيسية وهي تقنية التقطير والتبديل والغشائية، كما تعد تقنية التناضح العكسي والتقطير المتعدد المراحل من التقنيات التجارية التي تسيطر على سوق التحلية العالمي و التحلية في الجزائر.

وصف مبسط لمحطة التحلية:

يبدأ دخول مياه البحر إلى المأخذ من خلال مصافي، وذلك لمنع الشوائب من الدخول الى مضخات مياه البحر التي تقوم بدورها بضخ مياه البحر الى المبخرات، هذا ويتم حقن مياه البحر بمحلول كلورير الصوديوم عند مأخذ مياه البحر أي قبل دخولها المبخرات، وذلك لمعالجتها من المواد البيولوجية العالقة بها، ويتم تجهيز هذا المحلول في خزانات ومن ثم يتم حقنه خلال مضخات معدلات حسب الطلب.

يوجد بمأخذ مياه البحر لوحات توزيع القوى الكهربائية التي تغذي المضخات وغيرها بالكهرباء، كما يوجد أيضا أجهزة القياس والتحكم اللازمة لهذه المعدات، هذا ويتم انتقال مياه البحر بعد ذلك الى المبخرات والتي تتكون من عدة مراحل يتم خلالها تبخير مياه البحر ومن ثم تكثيفها وتجميعها.

هذا وبعد ضخ الماء المنتج الى المحطة الكيماوية والتي يتم فيها معالجة المياه المنتجة بالمواد المختلفة مثل الكلور، ثاني أكسيد الكربون والجير حتى يصبح حسب المواصفات المطلوبة عالميا يتم نقله من محطة المعالجة الكيماوية الى الخزنات الكبيرة التي تمد الشبكة بالماء الصالح للشرب.[1]

ثانيا: معالجة المياه المستعملة:

تشير المعطيات الإحصائية ان عدد سكان الجزائر سيبلغ حوالي 45.5 مليون نسمة بحلول سنة 2030، معنى ذلك ان الاحتياجات من الماء سترتفع بنسبة 25 بالمئة أي حوالي 2.7م^3 معناه ستحتاج الجزائر الى رفع مواردها المائية بحوالي 4.5 مليار م^3 إضافية وهي بدون شك كمية معتبرة امام الظروف المناخية الغير مشجعة لكنها ممكنة وتتطلب من السلطات العليا ان تجعل قضية مشكلة ندرة المياه في صميم الانشغالات الرئيسية، واتخاذ إجراءات عملية صارمة وسياسية وطنية محكمة لتنمية قطاع الموارد المائية وبذلك الوصول الى تحصين الجزائر من ازمة محتملة للماء في المستقبل، كما ان تحقيق هذه الغاية ممكن من خلال انتهاج جملة من الاستراتيجيات من بينها استراتيجية معالجة المياه المستعملة الى جانب التقنيات والاستراتيجية التي سبق وتطرقنا اليها.[2]

بعد استعمال المياه وتحويلها الى مياه صرف صحي هناك كمية هائلة من تلك المياه يمكن الاستفادة منها وذلك من خلال إزالة الملوثات المصاحبة للماء والتي تسبب الامراض.[3]

---

[1] احمد مصطفى الطيف،" **تحلية المياه المالحة**"، تاريخ الولوج: 07 سبتمبر 2014، نقلا عن الموقع الإلكتروني: **http://www.linkedin.com/pluse/201407081906/تحلية-المياه-المالحة**

[2] منصور هجرس،" **الموارد المائية في الجزائر الامكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام**"، تاريخ الولوج: 12/12/ 2015، نقلا عن الموقع الإلكتروني :

http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/55d312ac-803f.html.

[3] Joseph Erbentraut ," **Water Could Soon Be Unaffordable For Millions Of Americans**",accessed : 13/04/2016 , available at: http://www.huffingtonpost.com/entry/water-affordability-study_us_588b6bf7e4b0303c075332e4?utm_medium=email&utm_campaign=The+Morning+Email+020117&utm_content=The+Morning+Email+020117+CID_72f18b6c930782639e284371fa4fbe5b&utm_source=Email+marketing+software&utm_term=HuffPost&

ان معالجة مياه الصرف الصحي هي عملية تنقية مياه الصرف من الشوائب والمواد العالقة والملوثات والمواد العضوية لتصبح صالحة لإعادة الاستخدام الغير الادمي او لتكون صالحة لتخلص منها في المجاري المائية دون تسبب تلوثا لها وتشتمل عملية معالجة الصرف على عدة مراحل منها فيزيائية وكيماوية وبيولوجية.[1]

تتكون المخلفات السائلة من مياه الفضلات البشرية والمياه المستعملة في الغسيل ومياه المخلفات الصناعية وتتكون هذه المخلفات السائلة من 99.9بالمئة ماء و 01 بالمئة من مواد صلبة بعضها ذائب وبعضها معلق كما ان بعضها مواد عضوية والبعض الاخر مواد غير عضوية وتختلف شبكات معالجة المياه في مكان ما باختلاف المياه القادمة وبعض العوامل المحلية لكن الملوثات المطلوب ازالتها عموما تقع في اربع مجموعات:

1- مواد صلبة معلقة.
2- مركبات عضوية ذاتية.
3- مركبات غير عضوية ذاتية.
4- مغذيات النبات(الازوت والفوسفور).[2]

انتقلت الطاقة الوطنية الخاصة بمعالجة المياه المستعملة القذرة في الجزائر (من 90مليون م^3) سنة 1999 الى(270 مليون م3) سنة 2005،وأصبحت تقدر ب(350 مليون م3) سنة 2008.

مع نهاية 2013 ومن خلال إعادة هيكلة استثمارات الدولة التي اطلقت وباشرت فيها أصبحت الجزائر تملك 151 محطة تطهير وبطاقة اجمالية 850 مليونم^3/سنويا.[3]

[1] اسامة علي السماوي وآخرون، تقرير زيارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي،2009، ص3.

[2] فتحي الصبور ممدوح ، "**تقنيات مياه الصرف الصحي واعادة استخدامها للأغراض الزراعية**"، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع عشر، مصر، سبتمبر 2000،ص35.

[3] Ministère des ressources en eau,"**bilan des réalisations (1999-2041) et perspectives du secteur des ressources en eau**", Algérie, septembre, 2014, p : 09.

المبحث الثاني: التسيير المفوض لخدمة المياه في الجزائر.

تعتبر الخدمة العمومية للمياه من اختصاص الدولة والبلديات طبقا لنص المادة 01/101 من قانون حيث تضطلع الدولة والبلدية باختصاص تسيرها، ويتخذ قيام الدولة والبلدية في هذا المقام بأداء هذه الخدمات العمومية للمياه صورة المرفق العام.*

والفارق في تحديد المرفق العام يكمن في نوعية النشاط المؤدى والذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة.[1]

إن تسيير الخدمات العمومية للمياه من قبل الدولة والبلدية يعد تسييرا للمرفق العمومي للمياه، غير انه يمكن للدولة منح امتياز تسيير الخدمة العمومية للمياه أو تفويض كلي او جزئي من تسيير هذه الخدمات لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام أو القانون الخاص حسب الحالة ذلك من اجل تطوير قطاع الموارد المائية

كما أن تفويض الخدمة العمومية هي وسيلة جديدة من أجل مواكبة التحولات التي شهدتها الجزائر من اجل تبني استراتيجية جديدة من خلال تقليص دور تدخل الدولة في تسيير الخدمات العمومية ومنحه لفائدة أعوان ومؤسسات أخرى كالقطاع الخاص.

أصبح من الضروري تخلي الدولة ولو تدريجيا عن تسيير بعض المصالح العمومية خصوصا تلك التي تتمتع بالصفة التجارية والصناعية من أجل دخولها عالم المنافسة، وهذا لتفادي النقائض والسلبيات التي عرفها التسيير العمومي ضمن ما يسمى بالتسيير المفوض.

المطلب الأول: تعريف التسيير المفوض.

عرف مصطلح التسيير المفوض في فرنسا ونص عليه القانون 122/93 المؤرخ في 09 جانفي 1993م[2]، وللتنبيه التفويض من قبل بتسميات مختلفة كالامتياز والايجار وهذا النص اعطى السند القانوني للتفويض.

---

*المرفق العام: كل نشاط يباشره شخص عام بقصد اشباع مصلحة عامة.

[1] De laubadere andre, traite de droit administratif, paris : T.I.G.D.J, 08eme ed, 1980, p 671.

[2] Loi n° :93-122, du29janvier 1993 relative à la prévention de la corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques, p, 26.

في مقال له بعنوان :"مفهوم تفويض الخدمات العامة "نجد أن الأستاذ "**carole chenand frazier**" يعرف التفويض بأنه تقنية من شأنها تمكين التعاقد مع شخص خاص لتسيير مرفق عام حسب العقود الموجودة والمعروفة باسم الامتياز والتسيير[1]، فهو مفهوم واسع يشمل كل العقود التي تتنازل الدولة من خلالها عن تسيير مصلحة عمومية بدون ان تتنازل عنه كلية.

تنص المادة 106 من قانون المياه (2005): "يمكن ان يشمل تفويض الخدمة العمومية لمياه بناء منشآت الري أو إعادة تأهيلها وكذا استغلالها في اطار عمليات الشراكة بإدماج تصميم المشاريع وسيول الاستثمارات المرتبطة بها.

وتشير هذه المادة التي اسندها المشرع الجزائري بان التفويض لا يقتصر على تسيير الخدمة فقط بل كذلك انشاء منشآت الري أو إعادة صيانتها واستغلالها وكذا تأهيلها في اطار الشراكة.

كما تنص المادتين: 1و2 من دفتر الأعباء الذي يحدد تبعات الخدمة العمومية للديوان الوطني للسقي وصرف المياه ،الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 05-183 المؤرخ في 18 ماي 2005،المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه، على انه:

المادة الأولى: يهدف دفتر الأعباء الى تحديد تبعات الخدمة العمومية الموكلة للديوان الوطني للسقي وصرف المياه...."

المادة الثانية: تتضمن تبعات الخدمة العمومية الموكلة للمؤسسة (الديوان الوطني للسقي وصرف المياه) مجموع المهام المسندة اليها بعنوان نشاط الدولة في ميدان السقي وصرف المياه وتطهير الأراضي الفلاحية والحفاظ على المنشآت الأساسية ومنشآت الري المرتبطة بهدفها"[2]

كما يمكننا الإشارة في هذا العدد الى امتياز الخدمات العمومية للمياه على ضوء التشريع الجزائري: "هو عقد اداري بمقتضاه يتعهد أحد الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام بتكليف من الدولة او البلدية وطبقا للشروط التي توضع له بموجب دفتر شروط ونظام خدمة ،بالقيام على نفقته وتحت مسؤوليته المالية بأداء خدمات عامة للجمهور ، ذات طابع اقتصادي تتمثل في التزويد بالماء الشروب و الصناعي والتطهير مقابل

[1] Carole, chenuaud-fraizier, **"la notion de la délégation de service public"**, revue de droit public, Nº 1, 1995,p45 .

[2]الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:36، الصادرة بتاريخ: 22ماي2005، ص18

الترخيص باستغلال المشروع لمدة محددة من الزمن، وتحصيله للأرباح التي تكون عادة في الاذن له بالتحصيل رسوم من المستنفعين".*

لقد كرس قانون المياه في الجزائر سنة 2005 لأول مرة مفهوم التفويض الاتفاقي للخدمة العمومية، بنصه صراحة على تفويض الخدمات العمومية للمياه والتطهير في نص المادة 104 منه، هذا وقد سبقه الى النص فيما يخص تقنية التفويض الاتفاقي "المرسوم التنفيذي رقم 05-183 المؤرخ في 18 ماي 2005 المتضمن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه الذي نصت مادته 08 على انه "يمكن للدولة والجماعات الإقليمية صاحبة المشاريع ان تمنح المؤسسة (الديوان الوطني للسقي وصرف المياه) صفة صاحب المشرع المفوض للقيام باسمها ولحسابها بالعمليات التي تساهم في انجاز المنشآت الأساسية والتجهيزات الموجهة للسقي والتطهير وصرف مياه الأراضي الفلاحية".[1]

إن تفويض الخدمة العمومية للمياه هي عبارة عن اتفاقية بموجبها يحول شخص من القانون العام (الدولة ممثلة بوزارة الموارد المائية ،المؤسسات العمومية ،صاحبة الإمتياز) تسيير واستغلال الخدمات نشاطات الخدمة الوطنية للماء أو للتطهير، بالإضافة الى بناء منشآت الري أو إعادة تأهيلها واستغلالها في اطار عمليات الشراكة) هذا بصفة كلية أو جزئية، بكل مسؤولياتها وما تتحمله من أرباح وخسائر، لمتعاملين عموميين أو خواص لهم مؤهلات مهنية وضمانات مالية كافية، أو لفرع أو فروع استغلال منشاة لهذا الغرض، وذلك عن طريق عرضها للمنافسة في نطاق معين وفق شروط ومسؤوليات يلتزم بها لمدة معينة، وذلك مقابل أجر او تسعيرة خدمة يدفعها المنتفعون لقاء خدمات ذات نوعية.

المطلب الثاني: خصائص تفويض تسيير الخدمة العمومية للمياه.

يمكن استخلاص خصائص تفويض تسيير الخدمة العمومية للمياه فيما يلي:

1-وجود شخص معنوي عام:

يمنح تفويض الخدمة العمومية للمياه إستنادا لقانون المياه، رقم05-183 المؤرخ 18 ماي 2005، بموجب اتفاقية من طرف الدولة ممثلة بوزارة الموارد المائية أو من المؤسسات العمومية صاحبة الامتياز

*هذا الامتياز يمنح الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص ويمنح بقرار من الوالي المختص إقليميا طبقا لمادة 133 من قانون المياه(.....).

[1] المادة 08من قانون المياه، رقم:05-183، المؤرخ في 18 ماي2005، ص 19.

والمتمثلة في الجزائرية للمياه، والديوان الوطني للتعمير لا غير لأن هذه المنح تدخل في الاختصاص الحصري لهذه الأشخاص العامة المسيرة للمرفق العمومي للمياه.[1]

- **تفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه لأشخاص معنوية عامة أو خاصة:**

إن النشاط المرفقي اليوم بات يرتبط بالصيحة الاقتصادية القانونية التي من خلالها يرتبط اطراف تقنية التفويض ببعضهم البعض، حيث لم يعد وفقا لما كان تقليديا مرتبطا بطبيعة او بنظام الشخص المكلف بتحقيقه، فالمفوض قد يكون من اشخاص القانون كما قد يكون أيضا من اشخاص القانون العام[2] وهذا ما نصت عليه المادتين **101** و **104** من قانون المياه **183/05** ماي **2004**، حيث يفوض تسيير الخدمات العمومية للمياه لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام او القانون الخاص ،كما يمكن ان تفوض أيضا لفرع او فروع استغلال لكل من الجزائرية والديوان الوطني للتطهير الذين يعدون بدورهم اشخاص عمومية خاضعة للقانون العام.[3]

الأمتياز في مجال المياه عند المشرع الجزائري:

يمثل مرفق المياه مقارنة بم يشبهه من المرافق العامة الشبكية كالاتصالات والكهرباء، خصوصية مزدوجة من جهة يتعلق الامر بمرفق عام محلي خالص، فلا توجد مادة بديلة تستخلف المياه، ومن جهة أخرى فان تسيير مرفق المياه يختلف عن تسيير مرافق الغاز والكهرباء او الاتصالات وطرق إدارة مرفق المياه كثيرة ومتنوعة تتراوح ما بين التسيير المباشر ومنح إمتياز الخدمة العمومية، فضلا عن تفويض الخدمة العمومية ما يجعل القطاع الأكثر تعقيدا.[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 20.

[2] وليد حيدر جابر، التفويض في ادارة و استثمار المرافق العامة دراسة مقارنة، لبنان: منشورات الحلبي الحقيقية ، 2008، ص68

[3] المادتين 101و 104 من قانون المياه رقم183/05، ماي2005، ص20.

[4] نعيمة اكلي، "**النظام القانوني لعقد الامتياز الاداري في الجزائر**"، منكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون الدولي فرع قانون العقود، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون العقود ،2013، ص28.

المبحث الثالث: التنظيم المؤسساتي للموارد المائية في الجزائر.

عملت الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا على الاهتمام بمجال الموارد المائية من اجل تنميتها وتطويرها وحمايتها، فخصصت وزارة تعني بالموارد المائية وهي وزارة الموارد المائية ،حيث يوضح المرسوم التنفيذي رقم 2000-324 المؤرخ في أكتوبر 2000 صلاحيات وزير الموار المائية [1] ولعل اهم ما نشير اليه هنا هو المادة 03 من المرسوم التي تبين مهام الوزير ومن أهمها: المتابعة المستمرة للموارد المائية كما وكيفا و كذا المادة 05: يسهر الوزير على الاستغلال الرشيد للموارد المائية[2]

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى اهم المؤسسات والشركات التي تعمل على إدارة وتسيير الموارد المائية في الجزائر وكذا المهام والوظائف المخولة لها موازاة مع سياسات الحكومة الجزائرية في مجال تسيير الموارد المائية.

المطلب الأول: وزارة الموارد المائية.

تمثل اعلى مؤسسة حكومية في مجال الموارد المائية، حيث تنقسم بدورها الى مجموعة من المديريات التي تنقسم بدورها الى مديريات فرعية كما سنلاحظ في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية.

<table>
<tr><td>رئيس الديوان</td><td colspan="2">-(08) ثمانية مكلفين بالدراسات والتخليص(يكلفون بتحضير نشاطات الوزير وتنظيمها).
-(04) ملحقين بالديوان</td></tr>
<tr><td>الامن العام</td><td colspan="2">-مديرية دراسات مكتب البريد
-مديرية دراسات مكتب الاتصال.</td></tr>
<tr><td rowspan="2"></td><td rowspan="2">) مديرية الدراسات وتهيئة الري(DEAH</td><td>المديرية الفرعية للموارد المائية والارضية</td></tr>
<tr><td>المديرية الفرعية لهيئات الري</td></tr>
</table>

[1] عبد الكريم بلعربي و محمد سعداوي ، الحماية التشريعية لاستراتيجية الدولة في إدارة ثروتها المائية قراءة قانونية المنطقة العربية للتنمية الادارية، عمان: الاردن،2008، ص 125.

[2] وزارة الموارد المائية، المرسوم التنفيذي رقم :2000-324 المؤرخ في:25 اكتوبر 2000،المادة 03و05: ص:04.

المفتشية العامة		المديرية الفرعية لأنظمة الاعلام
	مديرية حشد الموارد المائية(DMRE)	المديرية الفرعية لحشد الموارد السطحية
		المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية الجوفية
		المديرية الفرعية للاستغلال والمراقبة
	مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب(DAEP)	المديرية الفرعية للتنمية
		المديرية الفرعية للتنظيم واقتصاد المياه
		المديرية الفرعية للامتياز وإصلاح الخدمة العمومية للمياه
	مديرية التطهير وحماية البيئة(DAPE)	المديرية الفرعية للتنمية
		المديرية الفرعية لتسيير التطهير وحماية البيئة
		المديرية الفرعية للامتياز وإصلاح الخدمة العمومية للتطهير
	مديرية الري الفلاحي(DHA)	المديرية الفرعية للمساحات الكبرى
		المديرية الفرعية للري الصغير والمتوسط
		المديرية الفرعية للاستغلال وتنظيم الري الفلاحي
		المديرية الفرعية للميزانية
		المديرية الفرعية للوسائل العامة

	مديرية الميزانية والوسائل والتنظيم(DBMR)	والممتلكات
		المديرية الفرعية للتنظيم والدراسات القانونية

	(DRH FC)مديرية الموارد البشرية والتكوين والتعاون	المديرية الفرعية لتامين الموارد البشرية
		المديرية الفرعية للوثائق والارشيف
		المديرية الفرعية للتعاون والبحث
	(DPAE)مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية	المديرية الفرعية لأشغال البرمجة
		المديرية الفرعية للتمويل
		المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية

<u>المصدر:</u> وزارة الموارد المائية و البيئية، "**تاريخ الوزارة**"، تاريخ الولوج: 2016/07/11، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.mree.gov.dz/le-ministere/historique-du-ministre/?lang=ar

المطلب الثاني: الشركة الجزائرية للمياه(ADE) و الديوان الوطني للتطهير(ONA).

اولا : الشركة الجزائرية للمياه(ADE)

هي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق ل:21 ابريل سنة 2001،توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، ويجد مقرها الاجتماعي بمدينة الجزائر.

مهمتها: تكلف المؤسسة في اطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات انتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها بها وكذا تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها.[1]

وتكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق التفويض بالمهام الاتية:

أ- التقيس* ومراقبة نوعية المياه الموزعة.

ب- المبادرة بكل عمل يهدف الى اقتصاد المياه لاسيما عن طريق:

- تحسين شبكات التحويل والتوزيع.
- إدخال كل تقنية للمحافظة على المياه.
- مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الاعلام والتكوين والتحسيس باتجاه المستعملين.
- تصوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.

ت- التخطيط لبرامج الاستثمار السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها.

تحل هذه المؤسسة محل جميع المؤسسات والهيئات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية في ممارسة مهمة الخدمة العمومية لإنتاج المياه الصالحة للشرب وتوزيعها لاسيما :

1- الوكالة الوطنية لمياه الشرب والمياه الصناعية والتطهير(AGEP)

2- المؤسسات العمومية الوطنية ذات الاختصاص الجهوي في تسيير مياه الشرب.

[1] وزارة الموارد المائية و البيئية، المرجع السابق الذكر، نفس الصفحة.

*التقيس هو نشاط يهدف الى تحقيق الدرجة المثلى من النظام في محيط معين من خلال وضع شروط للاستخدام مع الاخذ بعين الاعتبار مشاكل فعلية ومحتملة.

3- مؤسسات توزيع المياه المنزلية والصناعية والتطهير عبر الولايات.

4- الوكالات والمصالح البلدية لتسيير وتوزيع المياه.[1]

ثانيا: الديوان الوطني للتطهير(ONA).

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 102-01 المؤرخ في 27 محرم1422 الموافق ل21ابريل2001.[2]

تشغل المؤسسة اكثر من 7000 عامل عبر البلاد، يعمل الديوان 670 بلدية ويسير شبكة لا تقل عن 30000 كلم ، يعالج حوالي 980000م^3 من المياه يوميا في 82 محطة للتطهير.

تقدم هذه الأرقام فكرة عن الجهود التي يبذلها الديوان التي تتمثل مهمته بالدرجة الأولى في الاستغلال والصيانة والتجديد والتوسيع وبناء منشآت وهياكل التطهير.

يتم تنفيذ هذه المهام في اطار السياسة الوطنية للماء التي يتمثل هدفها في حماية وصيانة الموارد المائية ومكافحة كل مصادر التلوث المائي والمحافظة على الصحة العمومية.

مجال تدخل الديوان الوطني للتطهير:

إن مجال تدخل الديوان الوطني للتطهير واسع جدا لأنه يتدخل قبل السدود حيث يتم تطهير الماء أولا في محطات التطهير ،بحيث تعد هذه المرحلة حاسمة لان عمل الديوان متوقف على نوعية المياه المجندة في سدود البلاد، أما على الأرض تتمثل مهمة الديوان في تجنب تلوث المياه عندما تصل الى السدود.

اما بعد السدود فيتدخل الديوان على مستو جمع المياه، وتضمن هذه الوظيفة شبكات التطهير لكن الأولوية كما هو معلوم تتمثل في رسكلة السائل الثمين لإعادة استعماله خاصة في سقي الأراضي الفلاحية إضافة الى ان وظيفة الاسترجاع تمثل اقتصادا كبيرا للماء، فإنها تساهم في حماية المحيط وخاصة الشريط الساحلي الذي طالما عانى من اثار المياه القذرة، وعليه فان مهمة الديوان تهدف الى القضاء على مصادر التلوث .

---

[1] المادة 29 من المرسوم التنفيذي 101/01 المتضمن انشاء الشراكة الجزائرية للمياه، ص 04.

[2] المرسوم التنفيذي رقم: 102-01 المؤرخ في 27 محرم1422 الموافق ل21ابريل2001 ، ص 03.

لابد من الإشارة أيضا الى أن الديوان الوطني للتطهير يضمن لحساب الدولة الإشراف على إنجاز المنشآت والإشراف المنتدب فيما يتعلق بمشاريع الدراسات وإنجازات إعادة التأهيل والتشخيص لمحطات وشبكات التطهير وجمع مياه الامطار.[1]

المطلب الثالث: وكالات الأحواض الهيدروغرافية(ABH) و الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات الكبرى(ANBT) :

أولا : وكالات الاحواض الهيدروغرافية (ABH):

تعتمد الإدارة المتكاملة للمياه على مبدأ مهم هو أن الماء جزء مكمل ومهم من أجزاء النظام البيئي، وهو أحد المصادر غير المتجددة والقابلة للنفاذ وله قيمته اقتصادية واجتماعية ويتم تحديد طبيعة ومدى استعماله من خلال الكميات المتاحة ومدى جودتها.

باعتبار الماء ملكا جماعيا وطنيا مشتركا، يتطلب توحيد الجهود فيما يخص التعبئة ،التخزين، التسيير، والاستعمال والحفاظ على الماء أي تسيره وفقا لنمط وحدوي*فالأعمال التي يبادر بها اتجاه هذا المورد يجب ان تكون متكاملة ومنسقة مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة.[2]

يشير مصطلح الحوض الهيدروغرافي الى الوسط الذي تتدفق فيه المياه السطحية نحو مخرج (مصب) واحد للحوض الهيدروغرافي، مساحة هذا الوسط(الإقليم) محددة طبيعيا بواسطة حدود او خطوط توزع المياه السطحية، وبشكل مماثل فان المياه الجوفية للحوض تدعى الحوض الهيدروغرافي الجوفي، ويشير الى كل منطقة تتدفق(تصب) بها المياه الجوفية نحو مصب المخرج او مجموعة من المخارج.

---

[1]وزارة الموارد المائية،"**50سنة من الانجازات ،مجلة من انجاز وزارة الموارد المائية في اطار احياء الذكرى 50للاستقلال**"،2012،ص 40.

*نقصد بالنمط الوحدوي وحدة هيدرولوجية طبيعية.

[2] زوبيدة محسن و يلس فاطمة شاوش، "**الاحواض الهيدروغرافية المقاربة الحديثة للتسيير المستدام للموارد المائية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات بجامعة ورقلة يومي22-23 نوفمبر 2011،ص12 .

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، "**الادارة المتكاملة للموارد المائية**" ،مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الامم المتحدة،2002،ص 05.

نستنتج من التعريف: أن الحوض الهيدروغرافي قد يمول جزء أخر او نقطة أخرى لحوض ما كما يحوي بشكل كلي وبالضرورة مجمل الأحواض الفرعية التي تمول نقطة ما تتواجد في حوض اخر.

- لا يعرف الحوض كمساحة فقط لكن كغطاء او مجال يحوي كل المياه السطحية والجوفية التي تتجه نحو نفس المخرج وكذا موارد التربة ، الأراضي، النباتات، الحيوانات وكذا الافراد.

وظائف الأحواض الهيدروغرافية:

للحوض الهيدروغرافي عدة وظائف وهي كالاتي:

1/الوظيفة الهيدرولوجية:

يجمع الحوض مياه الأمطار والمياه التي تذوب من الثلوج التي يتم الإستفادة منها بأشكال مختلفة، ولفهم هذه الوظيفة يجب العودة الى دورة المياه(الدورة الهيدرولوجية) ما بين الأرض والجو والامطار المتساقطة في الحوض الهيدروغرافي الذي يأخذ ثلاث أشكال هي كالاتي:

-جزء يتم أخذه من النباتات ويتبخر في الجو(التبخر-النتحي)

-جزء يتم تخزينه في الأرض في المناطق الرطبة لفترات متغيرة (يعتبر أكبر جزء)

-جزء يبقى في السطح او يتسرب الى التربة او يسير نحو المجاري المائية(أنهار، بحيرات) ليعود فيما بعد الى المحيط.

2/الوظيفة البيئية:

يعد الحوض الهيدروغرافي موقع لتبادلات وميكانيزمات مهمة لإتمام التفاعلات الكيميائية اللازمة للكائنات الحية بشكل جيد وكذلك يعد مكان لتجمع وتكاثر الحيوانات والنباتات.

3/الوظيفة السوسيو-إقتصادية:

الحوض الهيدروغرافي ضروري لضمان بيئة سوسيو-إقتصادية حسنة وأستدامتها وكل شيء في الحوض مرتبط بالماء وبالموارد الطبيعية الأخرى وكل فرد يعيش او يعمل في الحوض له تأثير على الشروط والموارد في الحوض لذا هذه العناصر تساعد او تساهم في حماية الشروط المعيشية في الحوض.[1]

ثانيا : الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات الكبرى السدود.

تاريخيا تم بناء السدود لمعالجة مشكلة واحدة وهي إمدادات المياه والري، لكن مع تطور الحضارات كانت الاحتياجات أكبر وأكثر عددا وزيادة المسؤوليات، وكذا للسيطرة على الفيضانات والملاحة ونوعية المياه ومراقبة الرواسب وتوليد الطاقة، لذلك تم بناء السدود لتلبية تلك الحاجيات والسد هو حجر الزاوية في تنمية إدارة الموارد المائية.

يعدل القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود، المؤسسة المعنية العمومية ذات الطابع الإداري، المنشأ بموجب المرسوم85-163 المؤرخ في 11 يونيو سنة 1985[2] في طبيعتها القانونية ذات طابع صناعي تجاري تسمى" **الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات**" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ومن مهامها:

- تكلف المؤسسة بإنتاج الماء وتوفيره للمؤسسات ووكالات البلديات المكلفة بتوزيعه وبضمان التكفل بنشاطات تسيير المنشآت المستغلة واستغلالها وصيانتها في إطار حشد الموارد المائية السطحية وتحويلها، وبهذه الصفة تكلف المؤسسة بما يلي:
- تزويد مؤسسات التوزيع بالماء ووكالات البلدية وفقا لاتفاقيات تبرم مع مؤسسات توزيع الماء هذا في اطار برنامج توزيع تحدد بقرار من الوزير المكلف بالموارد المائية.[3]
- القيام بكل التدخلات الخاصة بالفحص والمراقبة التقنية وضمان مراقبة منشآت حشد وتحويل الموارد المائية المستغلة وصيانتها ونزع الأوحال منها واصلاحها حسب تعليمات ومقاييس الاستغلال.
- السهر على تطبيق تسعيرة الماء على المؤسسات المكلفة بتوزيع الماء الشروب والصناعي والفلاحي وعلى تلك المكلفة بإنتاج الطاقة الكهربائية وكذا وكالات البلدية.

[1]Georges gangazo, gestion intégrée par bassin versant et application, bureau de la gestion par bassin versant, ministère de l'environnement, canada, aout2004, p 3-6.

[2]وزارة الموارد المائية و البيئية،" **الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات**"، تاريخ الولوج: 2016/07/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.mree.gov.dz/anbt-2/?lang=ar

[3] Agence national des barrages et transfert, **"bilan annuel etudes2006 ",** février, 2007, p : 02.

- دراسة أو التكليف بدراسة وتطوير أنظمة حماية المنشآت المستغلة وصيانتها والتدخل فيها.[1]
- ضبط حالة مخزون الماء الممكن استغلاله واعتماد التدابير الدورية لمراقبة نوعية المياه في اطار تسيير الموارد المائية المكلفة بها.[2]

كتطوير هندسة منشآت حشد الموارد المائية، جمع ومعالجة وحفظ ونشر المعطيات والمعلومات والوثائق ذات الطابع الاحصائي والعلمي والتقني ذات الصلة بهدفها.

[1]Commission mondiale des barrages, **"guide du citoyen"**, usa, publie par international Rivers network, 2002,p 43.

[2]عدلان صدراتي ،"**حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر و كندا** "، منكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة ، ص 184.

خلاصة الفصل الثاني:

تزخر الجزائر بمصادر تقليدية وغير تقليدية للموارد المائية كما نجد أن الجزائر تعتمد كثيرا على مياه التساقط التي تتميز بعدم الانتظام في المكان والزمان مما دفع بالجزائر إلى اتخاذ عدة سبل لتدارك هذا النقص من خلال استحداث مصادر حديثة كتحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة، وكذلك من بين الإجراءات التي اتخنتها الجزائر كانتهاجها لأسلوب التسيير المفوض في إدارة الموارد المائية، بالإضافة الى استحداث عدة مؤسسات تضمن تنفيذ السياسات الوطنية للمياه، فعلى غرار وزارة الموارد المائية نجد الجزائرية للمياه، الديوان الوطني للتطهير، وكالات الاحواض الهيدروغرافية ،الوكالة الوطنية للسدود، تعمل كل هذه المؤسسات بالإضافة الى مؤسسات أخرى كل في مجال اختصاصه بم يخدم التسيير المستدام للموارد المائية في الجزائر في اطار حوكمة المياه.

الفصل الثالث:

واقع حوكمة المياه في الجزائر

تمهيد:

تزايد تنافس الطلب على المياه وتسلسل سنوات الجفاف وتلوث المياه السطحية والجوفية عموما وفي الجزائر خصوصا، دفع الى التفكير في كيفية رفع استغلال الموارد المائية في الجزائر التي تتميز بالمحدودية وكذا المحافظة عليها من التلوث والتبذير، كل ذلك من اجل توفير متطلبات واحتياجات مختلف المستعملين(منازل، زراعة، صناعة، سياحة، طاقة...) لكن توفير كل هذه الاحتياجات يتصادم ومحدودية الموارد المائية في الجزائر وقلة مصادر التمويل.

إذا من الضروري تبني مقاربات حديثة تهدف إلى تسيير مستدام للموارد المائية حيث أن البحث عن استدامة الموارد المائية يعتبر شرط لاستدامة الأنشطة البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا الوصول إلى فعالية تسيير المياه والمحافظة عليها من هنا تظهر مقاربة الحوكمة المائية من أجل الوصول إلى غايات لاستدامة المائية في الجزائر.

ونجد أن الجزائر مع بداية الألفية الثالثة سعت جاهدة إلى تبني مقاربة الحوكمة المائية من خلال مجموعة البرامج في إطار سياسة المخططات، وكما تطرقنا في الفصل الأول إلى أن الحوكمة المائية تتطلب تظافر جهود لثلاثة فواعل أساسية للوصول الى غايات الحوكمة المائية وتتجسد هذه الفواعل في كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على التجربة الجزائرية في هذا المجال ومدى مساهمة حوكمة المياه في تحقيق احتياجات ومتطلبات مختلف المستعملين وتحقيق الاستدامة المائية.

وحاولنا في هذا الفصل التطرق لكل فاعل من فواعل الحوكمة المائية في تحقيق الاستدامة المائية في الجزائر وقسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: دور الحوكمة في تحقيق الحوكمة المائية في الجزائر.

المبحث الثاني: مدى مساهمة القطاع الخاص في حوكمة المياه في الجزائر.

المبحث الثالث: دور ومساهمة المجتمع المدني في تحقيق الحوكمة المائية في الجزائر.

المبحث الأول: دور القطاع العام في تحقيق الحوكمة المائية في الجزائر.

فرضت مسألة الموارد المائية نفسها كإحدى الأولويات الأساسية غداة الاستقلال كان القطاع منكوبا وبحاجة الى تدخل فاعل من الدولة من أجل تأهيله، ولقد تم مبكرا سنة 1967م وضعت سياسة الماء بهدف السهر على التوازن الجهوي في مجال الاستفادة من هذا المورد الثمين.

أعطى قانون المياه سنة 2005م دفعا جديدا، لحركية تنمية القطاع، مؤكدا المنهج الذي اقرت مبادئه الدولة الجزائرية، فلقد رافقت الجزائر تنمية القطاع بنصوص قانونية وجهت جهود الاستثمار، وجسدت مبدأ الإنصاف في توزيع هذا السائل الثمين، وكذا وضعت القواعد القانونية للسياسة الوطنية للماء بموجب القانون الأول الصادر سنة 1983م المعدل والمكمل بموجب القانون الصادر في 2005م.

كما مكنت الاستثمارات التي بذلتها السلطات العمومية الجزائرية من سد العجز الذي تركته الإدارة الاستعمارية، هذا وبفضل خطة الإنعاش الاقتصادي والمخططات الحماسية تم تجسيد العديد من المنشآت الهامة من انجاز السدود الكبرى الى تحلية مياه البحر، مرور بالتحويلات الكبرى فتمكنت الجزائر من بعث القطاع واصبح نصيب الفرد يعادل 175 لتر في اليوم.[1]

المطلب الأول: استراتيجيات حوكمة المياه في الجزائر.

نجد من بين الاستراتيجيات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار حوكمة المياه:

1/تحلية مياه البحر:

ستترسخ في الأذهان لمدة طويلة تلك الاثار القاسية لفترات الجفاف الذي عاشته الجزائر في سنوات 1989م، 1994م، 2002م وكانت لها انعكاسات شديدة على مجموعة من الولايات على رأسهم العاصمة، إلى حد أدى بالسلطات الجزائرية إلى التفكير الجدي في استيراد المياه بواسطة البواخر.

لكن تم بعزم اتخاذ القرار باللجوء الى تحلية مياه البحر بهدف التأمين الدائم للمدن والتجمعات الساحلية، خاصة بالمناطق الغربية حيث يسجل باستمرار ضعف كبير في الأمطار.[2]

---

[1] رسالة السيد وزير الموارد المائية ، حسين نسيب، مناسبة احياء الذكرى الخمسين للاستقلال 2012.

[2] وزارة الموارد المائية،"**50سنة من الانجازات**"، مجلة من انجاز وزارة الموارد المائية في اطار الذكرى ال50 للاستقلال ص12 .

تميزت مرحلة 1999-2014م بإنشاء عديد المشاريع فيما يخص التحويل وإنشاء المشاريع الكبرى التي كانت لها علاقة بتسريع وتيرة إنشاء السدود الكبرى، بحيث كانت تحظى هذه العملية بدعم كبير من السلطات العليا، وفي نفس السياق منذ سنة 2003م ولتفادي هاجس الجفاف الذي عرفته سنة 2002م عمدت السلطات العمومية إلى تبني برنامج لإنشاء محطات تحلية مياه البحر بغية ضمان التزود بالماء الشروب، حيث بدأ هذا البرنامج بإنشاء (13) محطة كبرى بطاقة استيعاب اجمالية تقدر ب2.4 مليون م^3/ يوميا وكذا التهيئة الباطنية والجدول التالي يوضح لنا هذه **المحطات 13 لتحلية مياه البحر** التي سطرها البرنامج للتزود بالماء الشروب.[1]

الجدول رقم 04: جدول بياني لمحطات تحلية مياه البحر.

المنطقة	المكان	القدرات متر^3 /اليوم	سنة الانجاز	المستثمرون
الغرب	ارزيو (وهران)	90000	اوت2005	Black veach(جنوب افريقيا)
	سوق تليتة(تلمسان)	200000	ماي 2011	Hylfux-malakoff(سنغافورا)
	حنين(تلمسان)	200000	جويلية 2012	Geida(اسبانيا)
	مستغانم	200000	سبتمبر 2012	Inima-aqualia(اسبانيا)
	سيدس جلول (عين تموشنت)	200000	ديسمبر 2009	Geida(اسبانيا)
	المقطع (وهران)	500000		Hyflux-malakoff(سنغافورا)
الوسط	الحامة (الجزائر العاصمة)	200000	فيفري 2008	g.e.ionix(الولايات المتحدة الامريكية)
	راس حنات (بومرداس)	100000	اوت 2012	Inima-aquaila(اسبانيا)

[1] Ministre des ressources en eau, bilan de la réalisation 1999-2014 et perspective du secteur des ressources en eau, septembre, 2014, p : 07.

	فوكة (تيبازة)	120000	جويلية2011	Snc lavalin+(اسبانيا)predisa(كندا)
	واد السبت (تيبازة)			Biwater(إنجلترا)
	تنس (الشلف)	200000		Befesa agua(اسبانيا)
الشرق	الشط (الطارف)	100000		
	سكيكدة	100000	مارس 2009	Geida(اسبانيا)
المجموع		2310000		125مليار دينار

المصدر: وزارة الموارد المائية، " **50 سنة من الإنجازات**"، مجلة وزارة الموارد المائية"، 2012، ص 12.

يتضح من خلال الجدول انه حقيقة تم بحزم اتخاذ القرار باللجوء إلى تحلية مياه البحر بهدف التأمين الدائم للمدن والتجمعات الساحلية في 2005م دشن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أول محطة كبيرة لتحلية مياه البحر، حيث دخلت مرحلة الإنتاج بأرزيو لتوفر 90 ألف متر مكعب في اليوم يخصص منها 70 ألف متر مكعب لوهران و 20 ألف متر مكعب للمنطقة الصناعية بأرزيو، وكان هذا التدشين مرحلة أولى لبرنامج طموح يرمي الى إنجاز 13 محطة لتحلية المياه بقدرة اجمالية تبلغ 2310000 متر مكعب في اليوم أي ما يعادل 843مليون متر مكعب في السنة، كما نجد ان هذه المحطات كلها دخلت حيز الخدمة مما كلفت الخزينة العمومية أكثر من 125 مليار دينار جزائري مما يوحي بمدى سعي الجزائر جاهدة إلى تحقيق الاكتفاء فيما يخص مياه الشرب. وكما نلاحظ كذلك أن المحطات الثلاثة عشر موزعة على الشريط الساحلي تبعا لندرة الأمطار، أي ستة بالناحية الغربية وخمسة بوسط البلاد واثنتان بشرقها، ونجد أن السلطات الجزائرية لجأت من أجل تجسيد الهدف المنشود الى صيغة الإمتياز بالشراكة مع مستثمرين أجانب.

سمحت هذه المنشآت الكبرى بتحقيق هدفين أساسيين هما:

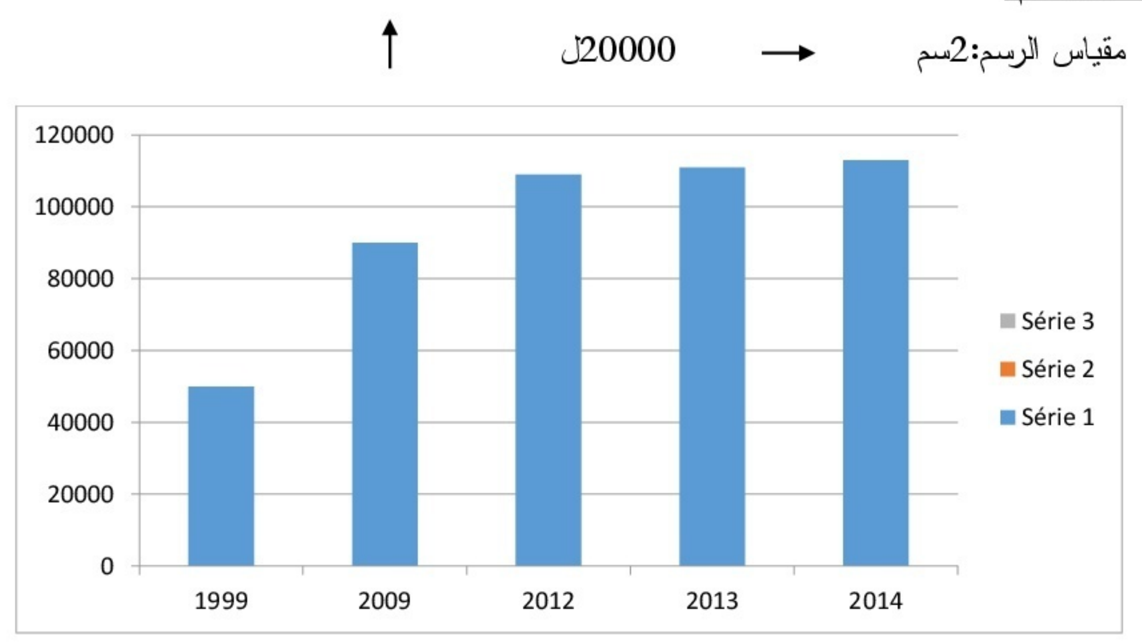
1. تقليص العجز المسجل في المياه التابع من الجفاف وتأمين التزويد بالمياه الشروب والمياه الصناعية على المدى الطويل.

2. تسمح المنشآت والمحاور الكبرى بتغطية الطلب على المياه.[1]

فيما يخص مستوى خدمة التوصيل للمياه الشروب من طرف مصالح الخدمة العمومية، نلاحظ أنه حقيقة هناك تحسن ملموس نستشفه من خلال الشكل التالي :

الرسم البياني رقم01: مدرج تكراري يوضح التطور في نسبة توصيل المياه الشرب في الفترة ما بين 1999-2014م.

مقياس الرسم:2سم → 20000ل ↑

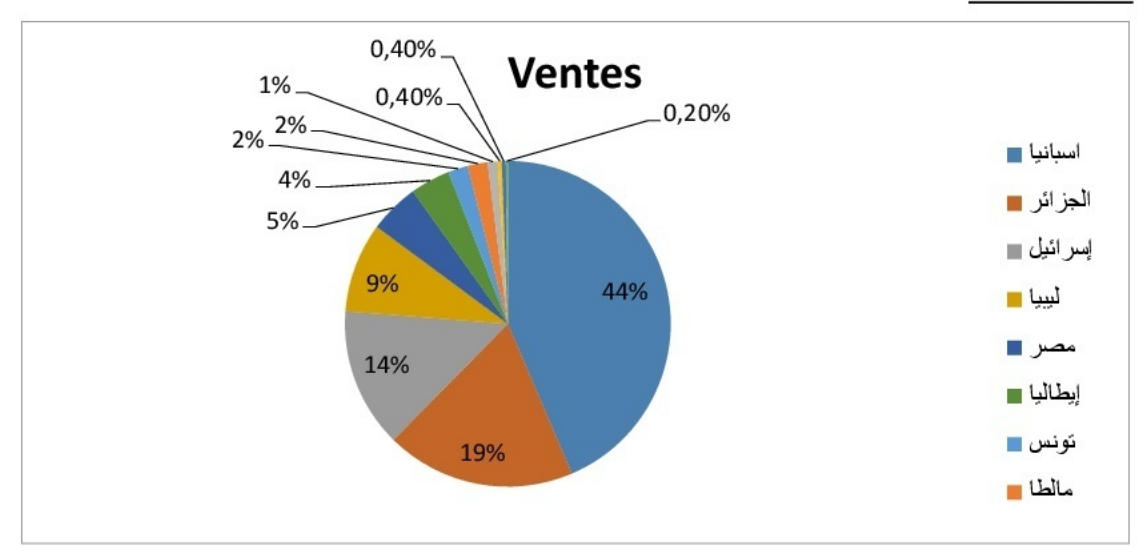


Source : ministère des ressources en eau, bilan de la réalisation 1999-2014et perspectives, 2014.

من خلال الشكل يتضح انه حقيقة عرفت الجزائر نموا فيما يخص نسبة التوصيل بالماء الشروب بحيث كانت تقدر الحصة اليومية للفرد 123 لتر في اليوم للمواطن الواحد في سنة 1999م لترتفع هذه النسبة لتصل الى 178 لتر في اليوم للمواطن الواحد سنة 2014م مما يدل على فعالية ومساهمة محطات التحلية لمياه البحر في تطوير هذه النسبة، كما نلاحظ.

[1] نفس المرجع، ص:07،08.

الشكل رقم 04: دائرة نسبية توضح توزيع قدرات التحلية حسب بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط لسنة 2014.



Source: http://dessalementunisie-monsite.com/page08/sou spartive/1-le développement du –dessalement-dans-le-monde-html.

من خلال الشكل يتضح أن الجزائر تحتل المراتب الأولى في مجال تحلية مياه البحر ضمن بلدان البحر الأبيض المتوسط، بحيث نجدها تستحوذ على 19 بالمئة مما يعتبر هذا انجاز يمكن من خلاله المضي نحو تحقيق الأمن المائي المستدام في الجزائر.[1]

ان اللجوء الى محطات التحلية بالجزائر يمكن من المحافظة على قدر كبير وهام من المياه بالسدود للقطاع الزراعي والصناعي وكذا الاحتياجات اليومية.

2/السدود في الجزائر:

من أجل الرفع من طاقة الاحتفاظ بالمياه على السطح هناك عدة مشاريع منجزة وأخرى قيد الإنجاز في سنة 1962م لم يكن لدى الجزائر سوى 13 سد[2] بطاقة تخزين قدرها 450م^3/سنة.

كما تعمل الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات تحت وصاية وزارة الموارد المائية، وقد أصبحت متعاملا لا غنى عنه في انتاج الماء وتخزينه وجره الى هياكل التوزيع، تأسست هذه المؤسسة العمومية الإدارية بموجب المرسوم رقم 163-85 المؤرخ في 11جوان 1985م وأعيد تنظيمها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

[1] **http://www. dessalementunisie-monsite.com/pages/sou spartive/1-le développement du –dessalement-dans-le-monde-html**, vu le : 20/07/2015.
[2] Ministère de l'équipement ,rencontre nationale sur l'eau, Alger le 18et19/decembre1993, p : 17.

نجد أنه سنة 1999م بلغ عدد السدود إلى 44 سد بطاقة تخزين قدرها 33مليار م^{3}/سنة لتصل إلى 68 سد سنة 2010م وبقدرة تخزين قدرت ب:7مليار م^{3}/سنة.

الجدول رقم 05: نسبة تطور انجاز السدود في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2008م.

رقم السد	السدود	الولاية	البلدية والدائرة	الواد	قدرة الاستيعاب ehm^{3}	تاريخ الانجاز	الوجهة
47	نفورة الغزلات	بسكرة	اللواتية	الحي	54.74	2000	RRانخيل اللاواتية
48	بريزينة	البيض	بريزينة	سغيور	108.47	2001	RRايريزينة
49	زيت امبا	سكيكدة	بشوش الخصرة- عزابة	واد الحمام	116.59	2001	IRR
50	تاقصبت	تيزي وزو	ايرجان الأربعاء ناثيراثن	وادي ايسي	181.02	2001	AEP تيزي وزو والعاصمة
51	الغارم	جيجل	كاوس تيكسانا	الغارم	33.04	2002	AEPجيجل
52	بني هارون	ميلة	غزارم جوجا	الوادي الكبير	960	2003	AEPميلة ،قسنطينة ،ام البواقي ،باتنة ،خنشلة، جيجلIRR ميلة
53	كدية مدوار	باتنة	تيمغاد تيمغاد	ريبوا	74.32	2003	AEPباتنة ،اريس ،خنشلة ،باريكة ،RRاشامورة باتنة وتاوفان
54	أولا ملوك	عين الدفلى	الروينة الروينة	وادي الرويئة	127	2003	AEPالروينة،بوراشد ،زدين ،الماين RRادال

							عمار ،العبادية،الرويد ة
55	تيلسديت	البويرة	بشلول بشلول	ايدوس	164.55	2004	AEPشبكة h17م^3 وIRRالمنطقة الصناعية h6م^3
56	كدية الرصفة	تيسمسيلت	بني شايب برج بونعامة	وادي الفضة	75	2004	AEPتيسمسيلت
57	كراميس	مستغانم	عشعاشة عشعاشة	كراميس	45.38	2004	AEPكراميس عشعاشة،بوغانم،نغما رية،خضرة سيدي لخضر، IRR 4300AH
58	سيكاك	تلمسان	عين يوسف الرمشي	سيكاك	27	2004	AEP،تلمسان IRRاسهل هناين
59	سيدي امحمد بن طيبة	عين الدفلى	عريب المرسي	عبدة	75	2005	AEPعين الدفلى وعريب،خميس مليانة،المخاطرية لاجل 340000 ساكنIRR
60	واد عثامنية	ميلة	واد العثامنية شلغوم العيد	القايم	33.25	2006	توفير مياه الشرب لستة ولايات (قسنطينة،باتنة،خنشل ة،ام البواقي،ميلة،جيجل)وا لري لفائدة 30000هكتار.
61	تيشي حاف	بجاية	بوحمزة صدوق	بوسالم	81.8	2007	اقيو بجاية
62	كدية	البويرة	معالمة	ايسر		2008	ولاية البويرة

	اسردون		الخضارية		640		HA934 تدعيم المتيجة شرقا HA17000

المصدر: الوكالة الوطنية للتحويلات والسدود، السدود المستغلة، الفترة 2000 ، 2010، الجزائر، 2016.

يمثل هذا الجدول نسبة تطور انجاز السدود في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000–2008م، وكما يظهر لنا في الجدول ان الجزائر حقيقة عرفت قفزة كمية ونوعية فيما يخص انجاز السدود والتي تمثلت في انجاز خمسة عشر سدا(15) في هذه الفترة وبقدرة استيعاب فائقة قدرت بحوالي 2797.16 EHM^3فهذه فترة 08 سنوات (2000–2008) تكاد تضاهي نسبة قدرة استيعاب السدود التي أنجزت فيها والتي قدرت ب2797.16 EHM^3 ،الفترة الممتدة ما بين 1960–1999م والتي قدرت نسبة استيعاب السدود التي أنجزت فيها يقارب 40 سنة 3264.14EHM^3، هذا ما يعكس اهتمام الحكومة وانتهاجاتها نحو الحوكمة المائية ودور الحوكمة المائية كفاعل محوري في هذا المجال.[1]

ومن خلال الجدول التالي سنلاحظ كيف ارتفعت وتيرة انجاز السدود ذات قدرات الاستيعاب الكبيرة مما يعكس حجم المجهودات التي تقوم لها الحكومة الجزائرية من أجل استدامة المياه.

الجدول رقم 06: نسبة تقدم انجاز السدود وقدرات استيعابها وكذا الولاية التي تستفيد منها في الفترة الممتدة ما بين (2008–2010).

الرقم	السدود	الولاية	البلدية والدائرة	الواد	قدرة الاستيعاب EHM	تاريخ الانجاز	الوجهة
63	الشليف	مستغانم	/	الخير	50	2009	AEPمدينة مستغانم –ارزيو، وهران تزويد 2350000 ساكن.(155/ تزويدHM3)
64	كاسير	جيجل	العوانة جيجل	كاسير	68	2009	AEPجيجل($Hm^3$36) RRاومدينة جيجل($HM^3$12) تزويد 400000

[1] الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى، السدود المستغلة في الفترة (2000–2010)، 2016، ص:05.

							ساكن
65	كرادة	مستغانم	سيدي علي سيدي علي	كرادة	85	2010	AEP مدينة مستغانم-ارزيو وهران
66	بوغوز	الطارف	بوغوز	بوغوز	65.2	2010	AEP عنابة، الطارف(HM^3/CM15)وتدعيم سرمكس(15 hm3/cm) تزويد 40000 ساكن
67	الدويرة	الجزائر العاصمة	الدويرة الدويرة	بن عمر	75	اوت 2010	وسط المتيجة وغربها تزويد 17200 ساكن
68	بوسايب	جيجل	الميلية الميلية	بوسايب	120.43	جوان 2010	AEP الميلية ودعم بن هارون (HM^3/CM69) تزويد 150000 ساكن
69	صفصاف	تبسة	صفصاف اوسرا	صفصاف	23	فيفري 2010	AEPتبسة، العاشر (HM^3/CM2.8) والتنمية الرعوية والزراعية تزويد 38000 ساكن
70	اوركيس	ام البواقي	بوغرارة عين الفكرون	اوركيس	64		AEP مدينة عين مليلة، عين كرشة، عين الفكرون، عين البيضاء، أم البواقي(HM^3/CM37)

المصدر: الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى، السدود المستغلة الفترة 2000 ،2010 ، 2016.

يمثل الجدول رقم 06 نسبة تطور انجاز السدود في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2008،2010 وكما هو موضح في الجدول، تظهر لنا الأرقام ان الجزائر خطت خطوة عملاقة في مجال انجاز السدود وكذا تغطيتها عبر التراب الوطني في ظرف 03سنوات استطاعت ان تنجز 08 سدود بقدرات استيعاب كبيرة

قدرت بحوالي:550.63 EHM^3/CM مما يعكس حجم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة في هذا المجال من أجل توفير الأمن المائي وتحقيق الحوكمة المائية في الجزائر.[1]

انجاز السدود ما بين 2010-2014:

يوضح لنا الجدول التالي عدد السدود المنجزة في الفترة 2000-2014م.

الجدول رقم 07: السدود المنجزة في الفترة 2000-2014م.

الرقم	السد	الولاية	البلدية والدائرة	الواد	قدرة الاستيعاب EHM^3	تاريخ الانجاز	الوجهة
01	داردیس	سطيف	تاشودة العلمة	مجاز	137	-	AEPلولاية سطيف(($39HM^3/CM$) IRRالعلمة تزويد20280 ساكن
02	معوان	سطيف	اوريسيا عين ارنات	غوسار	147.9	-	AEPلولاية سطيف($HM^3$34)
03	كاف الدير	تيبازة	الداموس الداموس	الداموس	125.00	-	AEP الداموس وبن منصور ($hm^3$4.01)
04	تاغزيرت	خنشلة	يابوس	تاغزيرت	5.7	-	AEPمدينة اليابوس(1.7 hm^3) وكذا سهل أولاد فاضل
05	تايلوت	جيجل	تيكسانة جيملة	جنجن	294.4	-	AEP لولاية سطيف(hm^3/cm40) وسهل العلمة (ha20280)

المصدر: الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى، السدود المستغلة ما بين 2000-2014، 2016.

[1] المرجع نفسه، ص:06.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية لتسيير المياه بواسطة الأحواض الهيدروغرافية.

وكالة الحوض الهيدروغرافي تعتبر طرف رئيسي في التسيير المتكامل للمياه، فيتمثل نشاطها في جميع مختلف الفاعلين حول الماء على المستوى الوطني والجهوي وتتكون وكالة الحوض الهيدروغرافي من مجلس إدارة وامانة ومجلس الإدارة هو السلطة التقريرية للمؤسسة.

في اطار الإصلاحات المقرر إنجازها من طرف قطاع الموارد المائية بالجزائر والتي تتركز على مبادئ التسيير المتكامل للموارد المائية على مستوى الحوض الهيدروغرافي، وذلك طبقا لمبادئ واهداف السياسة المائية الوطنية تم انشاء في 26اوت 1996م خمس وكالات وطنية للأحواض الهيدروغرافية كقاعدة للتسيير والتخطيط موزعة عبر كامل التراب الوطني بكيفية تضمن تكاملية تسيير الماء والحفاظ على مبدا وحدوية تسيير الماء.[1]

الخريطة رقم 01: تقسيم الوكالات الوطنية للأحواض الهيدروغرافية.



المصدر: http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lagire/?lang=ar

[1] زوبيدة محسن و يلس فاطمة شاوش، "**الأحواض الهيدروغرافية المقاربة الحديثة للتسيير المستدام للموارد المائية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، بعنوان المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء وتحديات الاداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة،يومي23،22نوفمبر 2011 ، ص605 .

أنشات هذه الوكالات بنظام مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، حيث توجد أربع وكالات في الشمال ووكالة واحدة في الجنوب لتغطي كل الإقليم الصحراوي، وهذه الوكالات تغطي المناطق التالية.

3-1:وكالة الحوض الهيدروغرافي :منطقة قسنطينة-سيبوس-ملاق:

يتربع الحوض الهيدروغرافي لمنطقة قسنطينة-سيبوس-ملاق على مساحة 43000كلم^{2}يضم الحوض 14 ولاية منها تغطية كلية وتغطية جزئية:

-تغطية كلية ل:09ولايات هي:

قسنطينة، جيجل، سكيكدة، الطارف، عنابة، قالمة، سوق أهراس، أم البواقي، ميلة.

-تغطية جزئية ل:05 ولايات هي:

باتنة، بجاية، خنشلة، سطيف، تبسة.[1]

يضم الحوض الهيدروغرافي خمسة احواض رئيسية مبينة في الخريطة رقم 02

الخريطة رقم 02: أحواض وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة قسنطينة-سيبوس-ملاق.



المصدر: http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lagire/?lang=ar

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-280 المؤرخ في 11 ربيع الثاني1417الموافق ل26اوت1996،ص24.

2-وكالة الحوض الهيدروغرافي: منطقة الجزائر-الحضنة -الصومام:

تقدر مساحة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الجزائر -الحضنة-الصومام على مساحة 47431كلم^2 يضم الحوض 14 ولاية وتنقسم الى تغطية كلية وتغطية جزئية

-تغطية كلية :6ولايات هي كالاتي:

الجزائر العاصمة، البليدة، برج بوعريريج، تيزي وزو، البويرة، بومرداس.

-تغطية جزئية 08 ولايات هي كالاتي:

عين الدفلى، باتنة، بجاية، الجلفة، المدية، مسيلة، سطيف، تيبازة.

يغطي الحوض الهيدروغرافي للحضنة 04 احواض كبيرة هي:

سواحل، سباعو، يشر، الصومام، شط الحضنة.[1] كما هو موضح في الخريطة رقم 03

الخريطة رقم 03: أحواض وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الجزائر-الحضنة -الصومام.



المصدر: http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lagire/?lang=ar

3-وكالة الحوض الهيدروغرافي -منطقة الشلف-زهرز:

---

[1] المرجع نفسه، ص 26.

يغطي الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الشلف –زهرز مساحة اجمالية تقدر 56227كلم² يضم الحوض 12 ولاية:[1]

-تغطية كلية 03ولايات:

شلف، تيسمسيلت، غليزان.

-تغطية جزئية 09 ولايات:

عين الدفلى، تيارت، مستغانم، معسكر، المسيلة، تيبازة، الجلفة، الأغواط.

يضم الحوض الهيدروغرافي ثلاث 03 أحواض كبرى:

سواحل، الظهرة، الشلف، زهرز[2]،كما هو موضح في الخريطة رقم 04

الخريطة رقم 04: أحواض وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الشلف-زهرز.



المصدر: http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lagire/?lang=ar

4-وكالة الحوض الهيدروغرافي: منطقة وهران –الشط الشرقي.

يتربع الحوض الهيدروغرافي بمنطقة وهران –الشط الشرقي على مساحة إجمالية تقدر ب:77169كلم²، يضم الحوض 12ولاية، منها ما يغطيها تغطية كلية ومنها ما يغطيها تغطية جزئية:[3]

-تغطية كلية ل04ولايات هي:

[1] Agence du bassin hydrographique Cheliff zahrez ,cadastre hydraulique du bassin hydrographique du Cheliff-aval du barrage bonghzoul ,première partie haut et moyen Cheliff, 2004, p : 07.
[2] Agence du bassin hydrographique Cheliff zahrez, cadastre hydraulique du bassin hydrographique du côtier Dahra, quatrième partie : côtier Dahra, 2007, p :37.
[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئية، مرجع سابق، ص: 19.

تلمسان، عين تموشنت، وهران، سيدي بلعباس.

-تغطية جزئية ل08 ولايات هي:

سعيدة، معسكر، مستغانم، تيارت، النعامة، البيض، الأغواط، غليزان.

يضم الحوض الهيدروغرافي 4 احواض كبرى هي:

سواحل وهران، طفنة، مقتة، الشط الشرقي كما هو موضح في الخريطة رقم 05.

الخريطة رقم 05: أحواض وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة وهران-الشط الشرقي.



المصدر: http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lagire/?lang=ar

5-وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء:

يتربع الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء على مساحة 2000000كلم^2 يضم الحوض 16ولاية منها يغطيها تغطية كلية ومنها ما يغطيها تغطية جزئية.

-تغطية كلية ل:09ولايات: أدرار، بسكرة، بشار، تندوف، تمنراست، ورقلة، اليزي، الوادي، غرداية.

تغطية جزئية: الاغواط، باتنة، تبسة، الجلفة، البيض، خنشلة، النعامة.

يضم الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء على أربعة احواض كبرى هي:[1]

شط ملعرير، الصاورة و تندوف، الصحراء الشمالية، الطاسيلي والهقار، كما هو موضح في الخريطة رقم 06

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-280، مرجع سابق، ص:27.

الخريطة رقم 06: أحواض وكالة الحوض الهيدروغرافي لمنطقة الصحراء.



المصدر: http://www.mree.gov.dz/presentation-de-lagire/?lang=ar

المطلب الثالث: الشركة الجزائرية للمياه و الديوان الوطني للتطهير .

اولا : الشركة الجزائرية للمياه :

تأسست الجزائرية للمياه أفريل 2001م وتقوم بتوزيع الماء الشروب ب43 ولاية وتسير 768 بلدية وتوفر الماء لمعظم السكان، وتعد متعامل أساسي في إطار سياسة الماء، تتكون الجزائرية للمياه من 43 وحدة للتوزيع موزعة على 15 منطقة، حيث تشرف كل منطقة على وحدتين الى 04 وحدات، كل وحدة للتوزيع تتدخل في حدود الولاية الإدارية للولاية، زيادة على وحدات التوزيع تملك مناطق عنابة وقسنطينة ووهران وسطيف وسوق أهراس و وحدات للإنتاج ووحدات للأشغال ملحقة بها مباشرة.

تساهم الجزائرية للمياه كمساهم بالأغلبي في اربع شركات ذات الأسهم(فروع)، أنشات برؤوس أموال مشتركة بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

يتعلق الأمر بشركة المياه والتطهير بالجزائر وشركة المياه بوهران وشركة المياه والتطهير بقسنطينة وشركة المياه و التطهير بعنابة والطارف.[1]

[1] وزارة الموارد المائية الجزائرية 50 سنة من الانجازات ، مرجع سابق،ص:39.

الجدول رقم 08: نتائج شركة الجزائرية للمياه من 2001-2013م.

الخدمة	التنقيب	محطات الضخ	محطات المعالجة	قنوات الجر	طول شبكات التوزيع	عدد الخزنات	محطات تحلية مياه البحار	انتاج المياه	توزيع المياه
النسبة	2535 بئر	1073 محطة للضخ	65 محطة	14632 من قنوات الجر	31311كلم	4503	05 محطات	1.5 مليار متر مكعب	1.2 مليار متر مكعب

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات مجلة وزارة الموارد المائية بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال2013.

يبين لنا الجدول بعض المؤشرات الخاصة بالجزائرية للمياه لها أهداف أكثر طموحا ويبين مدى عصرنة تقنيات التسيير وتحسين توزيع المياه على المواطنين عن طريق التحكم في تسيير الشبكات، ومكافحة التسربات وتبذير المياه واستمرارية الخدمة ونوعيتها.

ثانيا: الديوان الوطني لتطهير المياه.

في جانفي 1995م تم عقد جلسات وطنية للماء[1] الغرض منها تشخيص وتقييم التجارب المتعلقة بالخدمة العمومية للماء الشروب والتطهير خلال السنوات الماضية منذ الاستقلال وعلى ضوء هذا التشخيص والتقييم وضعت السلطات العمومية سياسة وطنية جديدة للماء والتي ترتكز على خمسة مبادئ مطبقة عالميا والتي كرسها الامر رقم 96-13 المؤرخ في 15 جويلية 1996[2] المعدل والمتمم لقانون المياه لسنة 1983م في مادته الأولى مكرر وهي تتمثل في:

1- مبدأ الوحدة: يقصد به ان الماء ملك للمجموعة الوطنية ولذلك على الدولة ضمان تسيير موحد.
2- مبدأ التشاور: يقصد به اشراك المعنيين باستعمال الماء في اتخاذ القرارات وتنفيذها كالجماعات المحلية والمستعملين.
3- مبدأ الاقتصاد: التطوير الدائم والمستمر لتنظيم وتسيير المياه وتنميتها.

[1] وزارة الموارد المائية، مجلة الوزارة، "قطاع المياه بالجزائر"2003، ص:19 .

[2] الامر رقم :96-13 المؤرخ في 15جويلية 1996 المعدل والمتمم لقانون المياه لسنة 1983،الجزائر،1996، ص66

4- مبدأ العالمية: اتفاق الدول على إرساء سياسات دولية لحماية وتوفير المياه، من خلال تسخير المجهودات والمؤسسات والقوانين لتكريس السياسات .

5- مبدأ البيئة: ما يهمنا في هذه المبادئ هو المبدأ الخامس والذي يترجم في حماية المياه من التلوث وحماية الصحة العمومية من الامراض التي تنتقل عبر المياه، وهذه الحماية تكون عن طريق وسائل تضمن ذلك وتتمثل في وضع اطر قانونية لضمان هذه الحماية وانشاء مؤسسات تسهر على مكافحة التلوث والتكفل بالتطهير وتخصيص مبالغ لذلك[1] ومن اجل ذلك ونتيجة لفشل التجارب السابقة في تنظيم وتسيير مرفق المياه والتطهير، وتكميلا للإصلاحات التي أدخلت على هذا المرفق، وتجسيدا لتوصيات الجلسات الوطنية للماء ونظرا لازمة المياه التي كانت مطروحة بشدة، تم انشاء مؤسسات عمومية للتكفل بقطاع المياه، حيث استفاد قطاع التطهير من انشاء الديوان الوطني للتطهير سنة 2001،الذي أسندت اليه مهمة تسيير مرفق التطهير ،بعدما كان هذا الأخير مشتتا بين عدة مؤسسات عمومية.

يعد الديوان الوطني لتطهير المياه بأنها شخص معنوي خاضع للقانون العام وهي مكلفة بتسيير مرفق عام.

يعمل الديوان في إطار التسيير البيئي حسب المعيار العالمي« iso 14001» نسخة حيث تحصل الديوان بتاريخ 17 ديسمبر 2007 على شهادة « iso »* دخل الديوان الوطني للتطهير في تعاون شراكة مع عدة دول مثل تونس وبلجيكا والاتحاد الأوروبي في ميادين التسيير والتجهيز والتكوين، كما ان هناك مؤسسات اجنبية من فرنسا والصين تعمل في الجزائر في ميدان التطهير.[2]

ولقد حقق هذه المجهودات نتائج إيجابية الى غاية سنة 2012م، كما سيتضح في الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الماء في الجزائر: من اكبر رهانات المستقبل، الدورة العامة الخامسة عشر ماي 2000،ص20.

* كلمة هي اختصار للمنظمة العالمية للمعايير أنشأت عام 1946 بلندن من طرف 25 مندوب للمهندسين المدنيين بهدف التنسيق والتوحيد العالمي للمعايير الصناعية تحت اسم دخلت حيز العمل سنة ISO.1947

[2] امنة رزاقي ،"**الديوان الوطني للتطهير**" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في اطار مدرسة الدكتوراه، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2014، ص 100.

الجدول رقم 09: جهود الديوان الوطني للتطهير إلى غاية سنة 2012م.

المؤشرات	عدد العمال	عدد البلديات المغطات	طول شبكة المسيرة	معالجة المياه يوميا	عدد المحطات
النسبة	اكثر من 7000	670	اكثر من 30000 كلم	حوالي $980000م^3$	82 محطة

المصدر: جدول من إعداد الباحث اعتمادا على أرقام بالمجلة الخاصة بوزارة الموارد المائية بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال 2012.

تقدم هذه الأرقام فكرة عن الجهود التي يبذلها الديوان الذي تتمثل مهمته بالدرجة الأولى في الاستغلال والصيانة والتجديد والتوسيع وبناء المنشآت وهياكل التطهير

المبحث الثاني: سياسة التفويض ودور القطاع الخاص في تسيير المياه بالجزائر.

حاولت السلطة العمومية الجزائرية تطبيق مبادئ الحوكمة المائية من خلال اشراك القطاع الخاص في تسيير خدمات المياه وتقليص مشاكل انقطاع المياه وعصرنة نمط التسيير وتكوين مستخدمي الخدمة العمومية وتوفير الموارد المائية بشكل مستدام، وذلك بصيغ مختلفة ومن هذه الصيغ التي خطت الجزائر خطوة كبيرة فيها نجد صيغ التسيير المفوض وسنحاول في هذا المبحث التطرق الى المؤسسات التي انشات على شكل شركات مساهمة والتي أوكلت لها مهمة تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير.

المطلب الأول: شركة المياه والتطهير للجزائر" seaal ".

ان الجفاف الذي أعلنت عنه الجزائر في بداية الالفية الثالثة وكذا شح الموارد المائية التي تسببت في جفاف السد المزود لمدينة الجزائر بالمياه وسوء شبكات توزيع المياه وافتقار الجزائر الى خبرة كافية لتسيير الخدمات العمومية كل هذا أدى بالحكومة الجزائرية الى وضع برنامج طموح لتحديث المنشآت والهياكل وذلك استعانة بخبرة شركة "سويز للبيئة" * لتشخيص حالة المنشآت الذي بدا في أكتوبر 2002 وسويت الوضعية

القانونية عن طريق بروتوكول اتفاق وقع في فيفري 2003 بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير من جهة و سيوز للبيئة من جهة أخرى.[1]

بعد ذلك قدمت الشركة مجموعة من الاقتراحات وكذا وضع خطة عمل لتطوير أنظمة التزويد بالمياه وتوزيع مستمر للمياه على مدى فترة خمس سنوات[2]

يتمثل هذا العقد في عقد المساومة (contact greagre) والمقدر بمبلغ 117.731 مليون أورو ، ثم ابرامه في نوفمبر 2005، حيث تم من خلاله في 1افريل 2006 انشاء شركة المياه والتطهير الجزائرية "سيال(société des eaux et de l'assainissement d'Alger) « seaal »

وفي خضم هذا العقد تلتزم الشركة بما يلي:

- إعادة اعداد التوزيع على مدار 24 ساعة.
- وضع الاشغال المتعلقة بالمياه العذبة والتطهير حيز التشغيل .
- وضع وإقامة نظام لمؤشرات الكفاءة والجودة فيما يتعلق بخدمات المياه العذبة والتطهير.
- ضمان تسيير وإدارة شركة سيال حسب شروط العقد المبرم.[3]

المطلب الثاني: شركة المياه و التطهير بوهران (SEOR).

شركة اسبانية الجنسية انشات سنة 1867 وهي احد فروع الشركة الفرنسية الام (suez lunuiro

nement) يتواجد مقرها الاجتماعي بمدينة برشلونة مقاطعة كاتالونيا بإسبانيا تحتل المرتبة الأولى في السوق الاسبانية بحيث تحتكر توفير خدمتي المياه والتطهير في 1000 من مجموع 8000 بلدية ،فمن نسبة 42بالمئة من حجم السوق الاسبانية المسيرة من طرف الخواص تسيطر شركة اغبار على نسبة 62

---

[*] شركة سويز للبيئة: هي تطوير لشركة ليون للمياه التي انشات سنة 1980 والتي تكفلت فيما بعد بتوفير المياه لمدة سنة كان وفي سنة 2001 انصهرت كلتا الشركتين والهيئة المالية وتجمعت من خلال ذلك مصالح المياه تحت اسم وفي سنة 2008 دخلت البورصة كفاعل معترف به في مجال تسيير المياه والفضلات من خلال اندماج.

[2] Khelladi Mohamed amine Mehdi, **"vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en l'Algérie par le recours au partenariat public –privé (p.p.p) : cas la SEAAL"**, Accessible: 17/02/2016, disponibles sur le site internet **: http://www.med_eu_org/documents/MED3/khlladi.pdf**

[3] La Gestion Déléguée, **"Contrat Ade/Ona- Suez Environnement"**, Accessible: 17/02/2016, disponibles sur le site internet : **http://ona-dz.org/article/la-gestion-deleguee.html**

بالمئة من حصة الخواص توفر خدمة المياه لأكثر من 17 مليون نسمة، استثمرت الشركة في اكثر من 140 دولة بالإضافة الى الية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

اعتمدت شركة المياه والتطهير لوهران على استراتيجية عمل متمثلة في توفير الإمكانيات المادية والبشرية الكافية للوصول للأهداف المسطرة حيث تم تجنيد اكثر من 2679 عون في مختلف المستويات موزعين على المستوى الإقليمي لولاية وهران (09دوائر و26بلدية) وبعض المناطق من الولايات المجاورة (عين تموشنت وولاية مستغانم) لضمان التسيير الأمثل بحيث تم تهيئة 77محطة للرفع و158 خزان (بطاقة استيعاب تقدر ب756740م^3) و46 بئر (puits et forges) ومحطتان (02) للتحلية (الكثبان، بوصفر) 10500م^3/اليوم بالإضافة الى 04 محطات للضخ و05 محطات للمعالجة (300000م^3/اليوم)كذلك محطة لإزالة المعدنيات (station de déminéralisation) بقدرة 25000م^3/يوم بالإضافة الى محطتين (02) لتنقية المياه بقدرة(300000م^3/يوم)[1]بناءا على الإمكانيات المذكورة قامت شركة سيور بوضع خطة عمل على أساس استراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى مقسمة على أساس الفترة الزمنية المتعاقد عليها(2009-2013).

ذلك من اجل إيجاد تحسينات في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذا التصفية وإدارة خدمة الزبائن وتحديث التسيير المالي بالإضافة الى تحديث تسيير الوسائل وتكوين واستبدال الخبرات.

قامت شركة سيور بمشاريع تجديد محطات الضخ وإعادة تهيئة وتنظيف وتوسيع محطات الضخ.

نجد ان عدد السكان المزودين بخدمات المياه من قبل سيور قد تطور وازداد في الفترة الممتدة من 2008 الى 2013[2] كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] شركة المياه و التطهير بوهران، " **معطيات و ارقام**"، تاريخ الولوج: 2015/15/10 ، نقلا عن الموقع الالكتروني: **http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=61&Itemid=105**

[2] امين، لكحل، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لواهران "seor" ،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية فرع العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة الجزائر ،2014،ص.ص: 146،143 بالتصرف.

الجدول رقم 10: عدد السكان المزودين بخدمات المياه من قبل سيور.

السنة	2008 سنة قبل التعاقد	2013 سنة نهاية التعاقد
عدد السكان المزودين بالمياه الشروب	1.3 مليون نسمة	1.6 مليون نسمة

من اعداد الباحث بالاعتماد على الاحصائيات المنشورة في الموقع الرسمي للشركة على الرابط التالي:

http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=61&Itemid=105

خلال 4سنوات من 2008 الى 2012 ساهمت شركة المياه والتطهير وهران (سيور) في تطوير توزيع المياه على مدار 24 ساعة يوميا و07 أيام أسبوعيا والجدول التالي يوضح تطور توزيع المياه من خلال مقارنة بين سنتي 2008 و2013م.

الجدول رقم 11: تطور توزيع المياه من خلال مقارنة بين سنتي 2008 و2013م.

وتيرة التوزيع	المعدل سنة 2008	عدد السكان	المعدل سنة 2013	عدد السكان
يوميا	%4.5	64935	99.7%	1214955
يوم مقابل يومين	52.05%	671081	0.3	129595
يوم مقابل 3 أيام او اكثر	%43.45	629983		

جدول يوضح توزيع مياه الشرب لولاية وهران مقارنة بين سنتي 2008-2013.

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات ومؤشرات موجودة في الموقع الالكتروني:

http://www.seor.dz/indexhttp://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=117&Itemid=140.php!option.com-content

يوضح لنا الجدول مدى الفرق الواضح في تطور تزويد السكان بالمياه الشروب خبراء التسيير المحكم للشركة.

قامت سيور بإنجاز العديد من المنشآت الفنية كمخابر لتحليل المياه للكشف عن الجراثيم والمواد الكيميائية الملوثة ،إضافة الى ذلك تقوم باختبارات دورية خاصة تلك المتعلقة بالرائحة والطعم ولون المياه.

تقام على مستوى مخابر سيور ما يقرب 4000 تحليل للمياه الموجهة للاستهلاك و73000 تحليل اخر يقام داخل المنشآت وشبكات التوزيع ليصل معدل الفحوصات للكلور الفيزيوكيميائية 97 بالمئة سنة 2013.

ولتحسين نوعية المياه قررت سيور الالتزام بالمعايير المعتمدة (iso 9000) فالمياه الموزعة في كامل تراب الولاية ذات جودة دولية.

يتم توزيع مياه الشرب على مستوى ولاية وهران بالاعتماد على نظام التحكم عن بعد (système de felécontréles) يتمثل هذا النظام في تقنية حديثة لتسيير خدمات المياه من خلال صبها عملية التوزيع، فنظام التحكم عن بعد (system de telecontres) يربط اكثر من 155 محطة هيدروليكية (احواض، محطات تحلية، معالجة، ابار، ينابيع.....) ب 200 نقطة مراقبة (نقاط قياس الضغط ومستوى التدفق على مستوى كامل تراب الولاية، الذي يسمح بالمراقبة لشبكات التوزيع والتدخل السريع في حالة وجود خلل، اما التسيير عن بعد (la télégestion) يتمثل في أداة تسيير حديثة بالاعتماد على مبادئ التسيير عن بعد والتي ترتكز على حسن استقبال المعلومة وتحليل النتائج لتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الشركة وذلك بتسريع زمن الاستجابة وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار.

عموما يمكننا رصد اهم النتائج التي حققتها شركة سيور من سنة 2008 حتى 2013:

- إعادة تهيئة 756 كلم من شبكة توزيع المياه الشروب منذ 2008حتى 2013.
- وضع خرائط جغرافية ونظام التحكم عن بعد.
- زيادة الموارد المائية المخصصة 300000م^3/يوم، بعدما كانت140000م3/يوم، سنة 2009
- زيادة حجم المياه المفوترة (+33بالمئة)

- زيادة عدد الزبائن (السكان) من1356999ساكن سنة 2008 الى 1619940سنة 2012(+20بالمئة).

- إعادة تهيئة 570 كلم من شبكة الصرف الصحي وهو ما يشمل 31 بالمئة من الشبكة.[1]

المطلب الثالث: شركة المياه والتطهير بقسنطينة و شركة المياه والتطهير للطارف وعنابة.

أولا : شركة المياه والتطهير بقسنطينة (SEACO) :

شجع نجاح تجربة شرك المياه والتطهير بالجزائر الحكومة على تعميمها الى المدن الكبرى للبلاد، وهكذا تأسست سنة 2008 شركة تسيير المياه والتطهير بقسنطينة جراء الإصلاح المؤسسي الذي قامت به السلطات الجزائرية في قطاع المياه التي اقرها صدور قانون المياه 05-12في 2005/08/04 حيث قدم هذا الإصلاح العميق الحق في تفويض الخدمة العامة للمياه والصرف الصحي هي شركة بالأسهم خاضعة للقانون الجزائري تأسست بالاندماج بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير وتتمثل مهمتها في ضمان تسيير المصالح للمياه العمومية والتطهير بولاية قسنطينة ويقوم هذا التسيير على شراكة متفردة* مؤسسة على تسيير مشترك بين شركة المياه والتطهير بقسنطينة وشركة مياه مرسيليا.[2]

ابرمت الشراكة لمدة (05) خمس سنوات بين شركة المياه والتطهير بقسنطينة والشريك الفرنسي، اللذين كلفا بوضع تنظيم عصري وفعال وضمان توزيع الماء الشروب بصورة دائمة على مدار 24 ساعة وبتكوين إطارات جزائرية وتحويل المهارات.

كما كلفت الشركة بالتسيير الفعال للممتلكات ،(شبكة توزيع جر المياه)، كما ان الشركة مطالبة بتوفير خدمة جيدة وتسيير مصلحة الزبائن بفعالية وضمان وجود افضل للماء.

لقد بدا سكان قسنطينة يشعرون منذ تأسيس الشركة بتطور وتحسن في حياتهم اليومية في مجال التزود بالماء الشروب.

تسهر كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير على المراقبة الصارمة لضمان نجاح هذه الشراكة القائمة بين القطاعين العم والخاص كما يتمثل دور الشريك الفرنسي (شركة مياه مرسيليا) في تطوير نظام

---

[1] المرجع نفسه، ص159، 162بتصرف

[2] شركة المياه و التطهير بقسنطينة ، "**فعلية و عصرنة** "، تاريخ الولوج: 2015/08/07، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.seaco.dz/Organisation.aspx

للمعلومات الجغرافية للماء الشروب والتطهير لحساب الإطارات الجزائرية وتكوين العمال الجزائريين في مجال تسيير وخدمة الزبائن، والتسيير المحاسبي والمالية والموارد البشرية وتسيير المخزونات.[1]

إنجازات الشركة:

يوضح لنا الجدول التالي أهم النتائج التي حققتها الشركة ما بين سنة 2008الى2014م.

الجدول رقم 12: أهم النتائج التي حققتها الشركة ما بين سنة 2008الى2014م.

الخدمة	النوع	العدد
خدمة المياه	حفر الابار	37
	محطات معالجة المياه الشروب	03
	محطات الضخ	57
	طول شبكة الامداد	306كلم
	حجم التخزين الإجمالي	205330م^3
	طول شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب	1709كلم
خدمة الصرف الصحي	طول شبكة الصرف الصحي	931كلم
	قدرة استعاب محطة لمعالجة بن يزيد	eh450000
	محطات الضخ	02
خدمة الزبائن	وكالات الزبائن بولاية قسنطينة	23

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات ومؤشرات موجودة على الموقع الرسمي للشركة بالموقع الالكتروني التالي:

http://www.okbob.net/2015/11/ledco-societe-de-l-eau-et-de-l-assainssment-de-consomation-algerie.html .

[1] وزارة الموارد المائية، 50سنة من الإنجازات، المرجع السابق الذكر، ص46.

يبين هذا الجدول مدى مساهمة شركة المياه والتطهير بقسنطينة في تطوير خدمات المياه بالولاية، كل هذا بحكم التسيير الفعال والاستفادة من خبرة الشركة الفرنسية للمياه بمرسيليا ورغم هذا تبقى الشركة مطالبة ببذل مجهودات اكثر للوصول للأهداف المسطرة في الاتفاق المبرم.

ثانيا : شركة المياه والتطهير للطارف وعنابة (SEATA)

تحملت إطارات من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير مسؤولياتهم من أجل ضمان تسيير وعمل شركة المياه والتطهير بعنابة والطارف بعد فسخ العقد مع الشريك الألماني "gelsen–wasser" في شهر أفريل 2011[1] أنشات الشركة بموجب إبرام العقد مع هذه الشركة الألمانية، وهو عقد تسيير من اجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير وتوفير المياه على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية و التسييرية في هذا الميدان، وأبرم هذا العقد لمدة خمس سنوات وستة اشهر (66شهر ابتداء من 16 مارس2008 بغلاف مالي يقدر ب: 3500 مليار سنتيم[2] وقد تم فسخ العقد مع الشركة الألمانية في أفريل 2011م بعد ثلاث اعذارات وجهت لها، تبين من وراءها انها غير قادرة على التحكم في القطاع.

المبحث الثالث: المجتمع المدني ودوره في حوكمة المياه.

بعد ما تطرقنا في هذا الفصل في مبحثه الأول وكذا المبحث الثاني للدور الفعال للقطاع العام المتمثل في الحكومة وكذا لدور القطاع الخاص كشريك كفء يضمن التسيير الفعال والمستديم لقطاع المياه، فإنه لا نستطيع ان نتكلم عن حوكمة المياه في الجزائر دون ان نتطرق الى الفاعل الثالث للحوكمة والمتمثل في المجتمع المدني الذي يعتبر كشريك فاعل وايجابي في عملية حوكمة المياه. وللحصول على نتائج اكثر دقة ارتأينا ان تقوم باستبيان الكتروني كان عنوانه كفاءة استخدام المياه في الجزائر وسلوكيات الافراد نحوه، وكان الهدف من هذا الاستبيان هو الاطلاع على مدى وعي الافراد بمسؤولياتهم وكذا حقوقهم وواجباتهم نحو هذا المورد الثمين ومدى والتزامهم بها، وكذا دور الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ومكانتها في المجتمع وماهي العراقيل التي تقف امامها في أداء مهامها في مجال خدمة المياه، هذا ما سنوضحه من خلال عرضنا النتائج المتحصل عليها من الاستبيان الالكتروني.

---

[1] وزارة الموارد المائية ،50سنة من الإنجازات، ص47.

[2] Naima Benouret , Annaba et tarf, le partenaire allemand dans la collimateur, elwatan économie, le 15au21 mars2010,p :07.

المطلب الأول: عناصر الاستبيان وأهدافه.

1- **عنوان الاستبيان:** كفاءة استخدام المياه في المجتمع الجزائري وسلوكيات الفراد نحوه.

يحتوي هذا العنوان على متغيرين المتغير الأول وهو كفاءة استخدام المياه في المجتمع الجزائري والذي من خلاله نريد ان نبرز مدى كفاءة المجتمع الجزائري في استخدامه لمورد المياه، اما المتغير الثاني وهو سلوك بالأفراد نحو المياه هل هي سلوكيات إيجابية ام سلبية.

2- **الفئات العمرية :** شمل الاستبيان أربعة فئات عمرية كالاتي:

أ- من 20 سنة الى 30سنة.

ب- من 30سنة الى 40سنة .

ت- من40 سنة الى 50سنة .

ث-50 سنة فاكثر.

تم تقسيم هذه الفئات على هذا النحو لتوضيح عامل السن ومدى دوره في تحديد سلوكيات الافراد.

3- **المستوى العلمي** :شمل الاستبيان مختلف المستويات العلمية لمعرفة مدى فعالية المستوى العملية في تحسين سلوكيات الافراد في استخداماتهم لهذا المورد.

4- **الحالة الاجتماعية:** تم وضع اربع حالات هي كالتالي:

- موظف.
- عامل يومي.
- بطال.
- متقاعد.

الهدف منها اكتشاف مدى دور الحالة الاجتماعية في تصرفات الافراد نحو استخدامات المياه.

5- عدد الأيام متوفر فيها المياه من طرف السلطة:

6- الرضى في نوعية المياه التي توفرها السلطة.

هذين العنصرين الهدف منهما اكتشاف مدى دور السلطة في توفير المياه وكذا رضي المواطنين بما تقدمه السلطة.

7- **شراء المياه المعبأة:** الهدف من هذا العنصر هو مرتبط بنفس العنصرين السابقين المتمثل في ما مدى رضى المواطنين بما تقدمه السلطة من مياه

8- عدد مرات الاستحمام أسبوعيا

9- عدد اللترات المستعملة تقريبا اثناء الاستحمام.

الهدف من هذين العنصرين هو مدى وعي المواطنين بخطورة تبذير المياه.

10- هل يوجد عداد في حنفية المنزل.

11- هل تدفع العائلة فاتورة المياه.

نهدف من خلال هذين العنصرين الى توضيح التزام المواطنين بالقواعد العامة للمياه داخل المنزل كدفع الفاتورة الخاصة بالمياه .

12- هل يوجد حديقة بالمنزل.

13- اذا كانت توجد لديكم حديقة بالمنزل كم مرة تسقيها في الأسبوع

14- ما مصدر مياه سقي الحديقة.

هذه العناصر الثالث من وراء طرحها الى تبيان مدى ادراك المواطنين بحجم المياه الضائعة في الحدائق المنزلية والتي نراها يوميا كتصرف سلبي بترك مياه حنفيات المنازل في الحدائق المنزلية بإهمال دون مراعاة حجم المياه الضائعة نتيجة هذه التصرفات السلبية وكذا مدى استخدام خزانات مياه الامصار في سقي الحدائق المنزلية.

15- هل تغسل سيارتك من مياه المنزل؟

16- عدد مرات غسل السيارة في المنزل؟

من خلال هذين العنصرين سعينا الى معرفة مدى وعي المواطنين بتضييع المياه.

17- هل لاحظت ضياع مياه صالحة للشرب في الشارع؟.

18- اذا لاحظت ضياع مياه صالحة للشرب في الشارع العام هل تم ابلاغ السلطات المعنية ؟

19- اذا تم الإبلاغ عن هذا الضياع هل باشرت السلطات المعنية بإصلاح مصدر الضياع؟

20- اذا لم يتم الإبلاغ ما السبب وراء عدم ابلاغ السلطات المعنية بضياع المياه؟

كان الهدف من خلال طرح هذه العناصر الأربع معرفة مدى مساهمة المواطنين في مساعدة السلطات المعنية من خلال ابلاغهم بمصادر ضياع المياه.

21- وجود جمعيات خاصة بالبيئة والمياه في مدينة السكن.

22- الانخراط في الجمعيات الخاصة بحماية المياه.

23- مدى مساهمة الجمعيات من خلال التحسيس والنوعية حول أهمية المياه في الحياة اليومية .

نهدف من خلال طرح هذه العناصر الثلاث الى اكتشاف دور مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات الخاصة بالمياه ودورها في التحسيس والتوعية بمخاطر هدر المياه وكذا مدى اقبال الافراد على الانخراط في هذه الجمعيات.

24- تحسن وضع المياه خلال السنوات القليلة الماضية:

من خلال هذا العنصر نسعى الى قياس مدى تحسن خدمة المياه في السنوات القليلة الماضية.

25- مدى اضطلاع وسائل الاعلام بمختلف أنواعها بالدور المنوط بها من خلال التحسيس والتوعية لصون هذه المادة الثمينة والحفاظ عليها المياه.

باعتبار الاعلام مؤسسة مستقلة فهذا الأخير هو كذلك ينتظر منه ان يلعب دور فعال في نوعية المواطنين وتحسيسهم بمخاطر هدر المياه وهدفنا من خلال طرح هذا العنصر هو اكتشاف هذا الدور.

26- الاستراتيجية التي يجب ان تتبناها الجزائر لنهوض بقطاع المياه في الجزائر

كان الهدف من وراء طرح هذا العنصر هو معرفة اراء المواطنين حول كيفية النهوض بهذا القطاع من اجل تنمية مياه مستدامة .

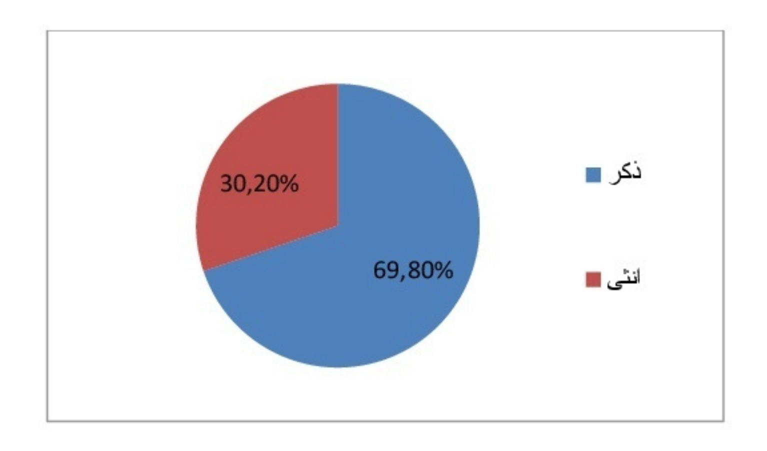
هناك مجموعة من العناصر لم نعرضها وقد اشتملها الاستبيان نظرا لتقاربها وكان الهدف منها التأكد من صحة الأجوبة التي يقدمها المستجوبين.

لقد شمل هذا الاستبيان 300 عينة كما اشرنا في السابق من مختلف الجنسين ومختلف الفئات العمرية وشمل هذا الاستبيان مستجوبين من مختلف ولايات الوطن (الجزائر) حتى لا يقتصر النتائج على منطقة دون أخرى، وسنعرض فيما يلي اهم النتائج المتحصل عليها خلال الاستبيان.

المطلب الثاني: عرض النتائج المتحصل عليها خلال الاستبيان.

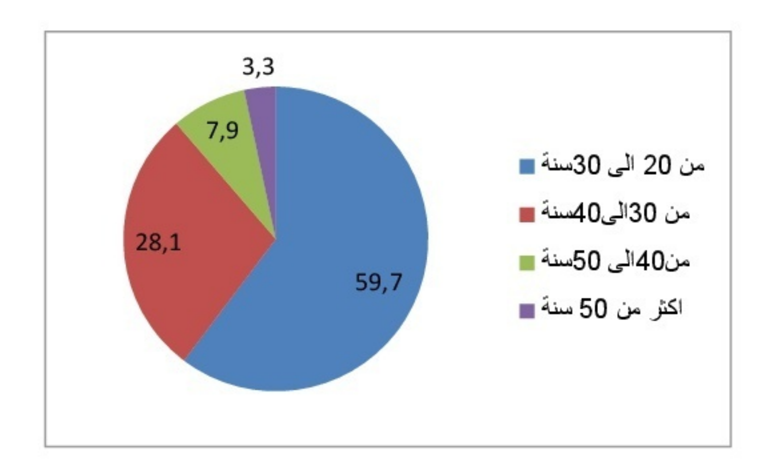
1- الجنس:

الشكل رقم 05: الجنس.



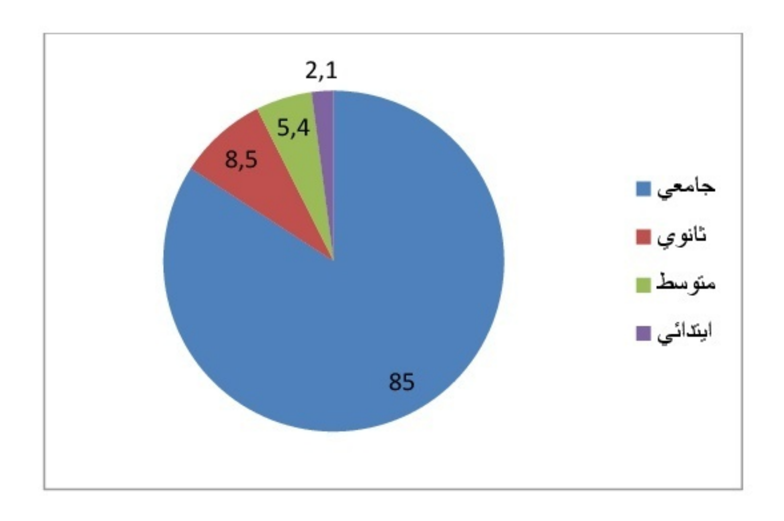
2- السن:

الشكل رقم 06: السن.



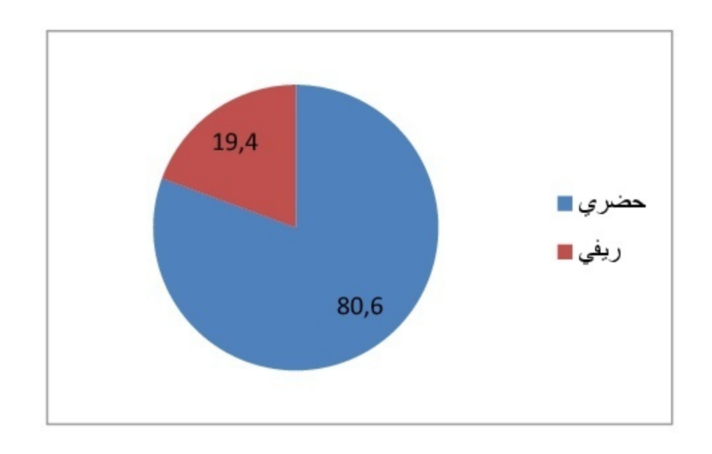
3- المستوى العلمي:

الشكل رقم 07: المستوى العلمي.



4- السكن:

الشكل رقم 08: السكن.



5- ثقة المواطنين بنوعية المياه التي تقدمها السلطة :

62.6 بالمئة من المستجوبين كانت اجابتهم ب "لا" أي عدم رضي المواطنين بنوعية المياه في مقابل37.4 بالمئة كانت اجابتهم ب "نعم".

6- شراء المياه المعبئة:

76.3بالمئة من المستجوبين يشترون المياه المعبئة.

7- عدد أيام الاستحمام أسبوعيا:

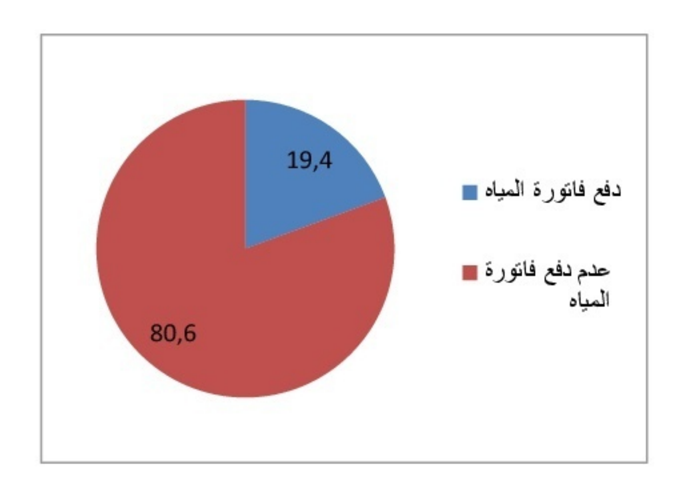
كان المتوسط الحسابي لمختلف إجابات المستجوبين ب أربعة أيام من سبعة في الأسبوع

8- عدد اللترات المستعملة اثناء الاستحمام:

اغلبية الإجابات كانت بعدم معرفة مقدار المياه المستعملة اثناء الاستحمام

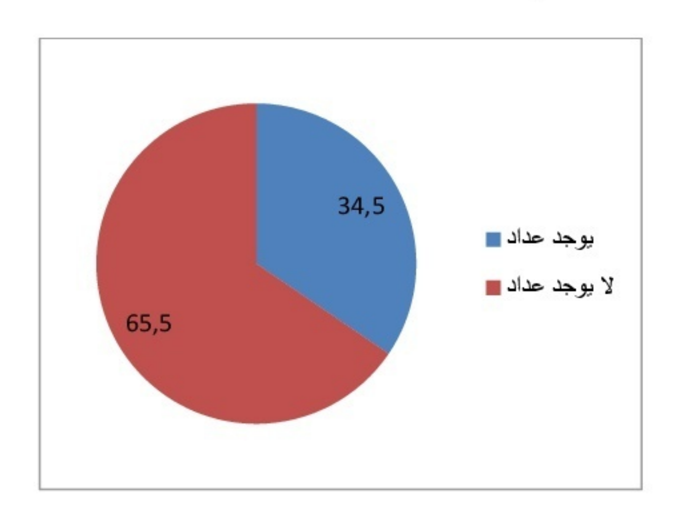
9- دفع العائلة لفاتورة المياه:

الشكل رقم 09: دفع العائلة لفاتورة المياه.



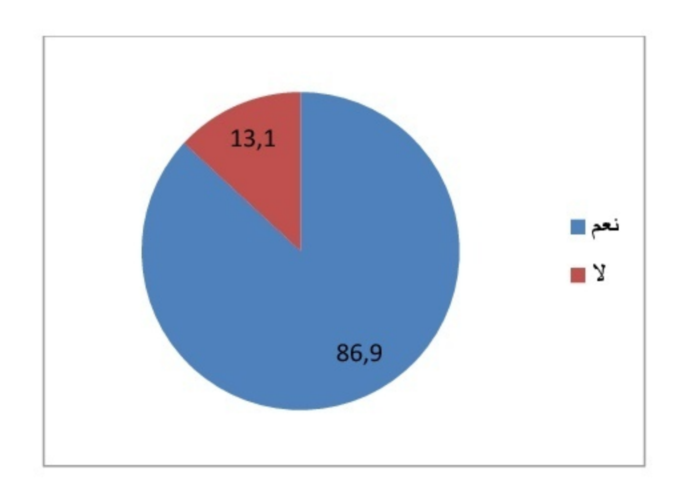
10- هل يوجد عداد في الحنفية:

الشكل رقم 10: عداد الحنفية.



11- هل تعتقد ان هناك فئة من المواطنين يقومون بسرقة المياه:

الشكل رقم 11: سرقة المياه.

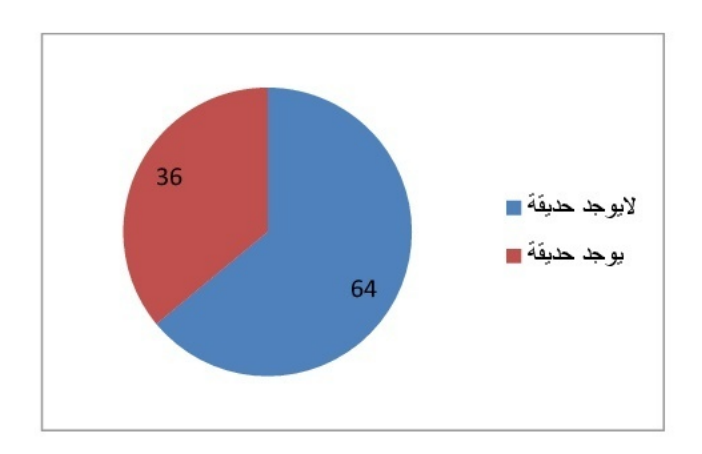


12- عدد الأيام التي لا يتوفر فيها المياه في الأسبوع:

كان المتوسط الحسابي لتوفير المياه في الأسبوع للمستجوبين ب4ايام في الأسبوع.

13- هل يوجد في منزلكم حديقة:

الشكل رقم 12: حديقة منزلية.

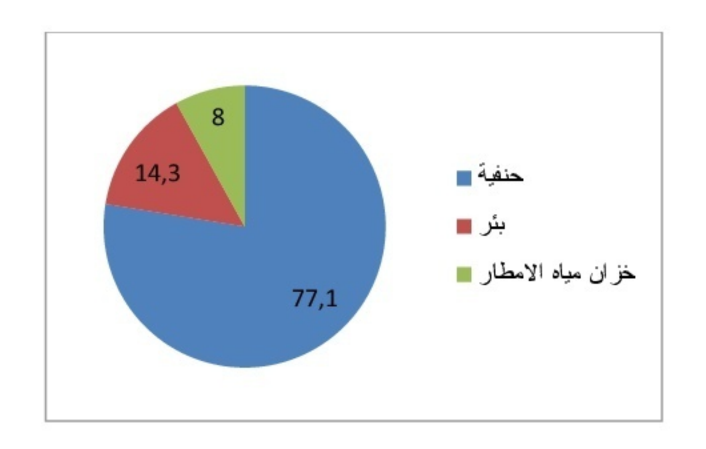


14- عدد الأيام في الأسبوع التي يتم فيها سقي الحديقة:

المتوسط الحسابي ل36 بالمئة من المستجوبين هو مرتين في الأسبوع.

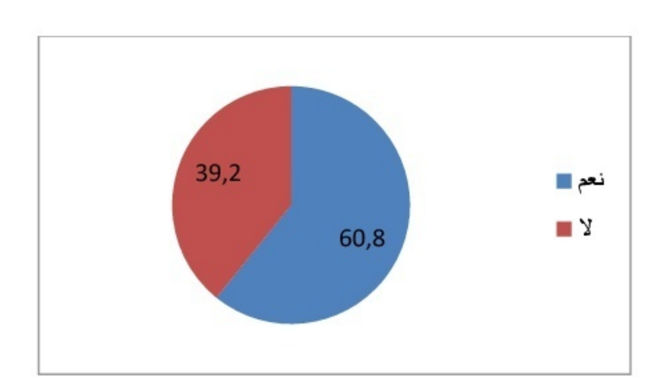
15- مصدر مياه سقي الحديقة:

الشكل رقم 13: مصدر مياه سقي الحديقة.



16- غسل السيارة من مياه المنزل:

الشكل رقم 14: غسل السيارة من مياه المنزل.

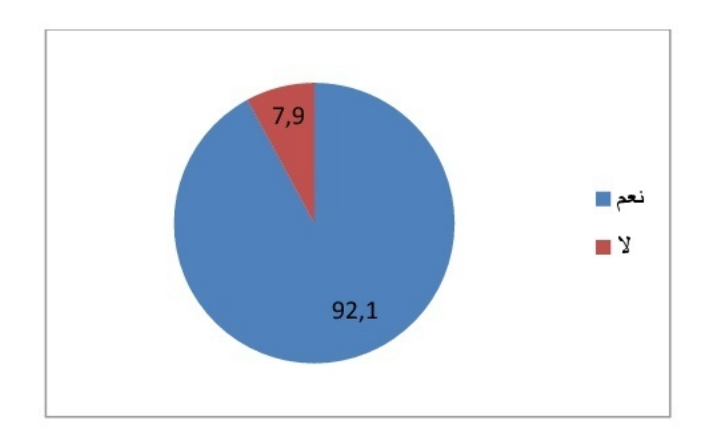


17- عدد غسل السيارة في الأسبوع:

المتوسط الحسابي للمستجوبين الذين يملكون سيارات كان بمرة واحدة في الأسبوع على الأكثر.

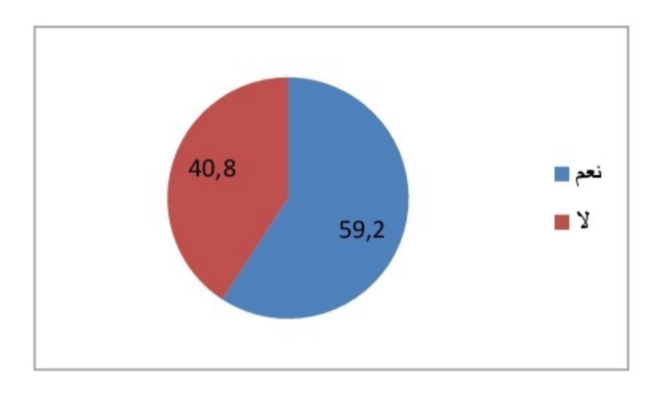
18- هل لاحظت ضياع مياه صالحة للشرب في الشارع العام :

الشكل رقم 15: ضياع مياه صالحة للشرب في الشارع العام.



19- هل أبلغت السلطة المعنية عن هذا الضياع:

الشكل رقم 16: إبلاغ عن ضياع المياه في الشارع العام.

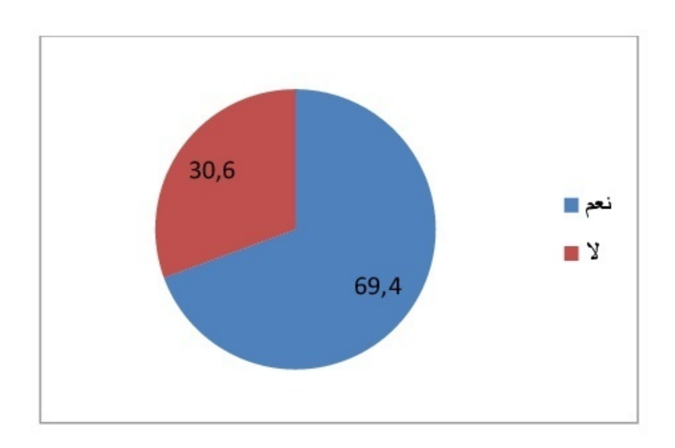


20- ما السبب وراء عدم ابلاغك للسلطة العمومية :

كانت إجابات معظمها يتقارب في عدم الثقة في السلطة وعدم وعي المواطنين واللامبالاة وعدم وجود إمكانية التواصل بين المواطنين والسلطة والبيروقراطية وعدم وجود رقم خاص بالابلاغ.

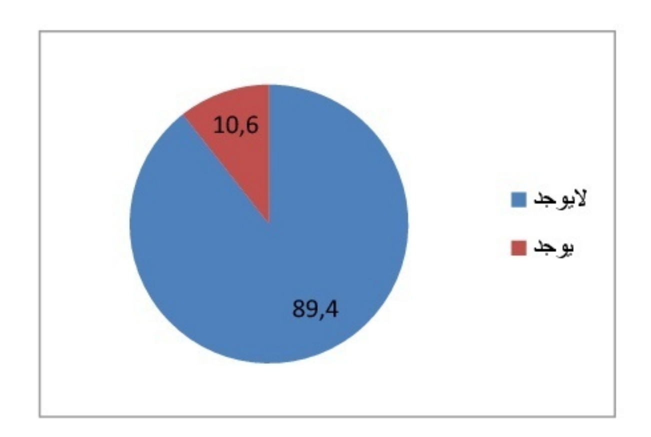
21- تحسن وضع المياه خلال السنوات الماضية:

الشكل رقم 17: تحسن وضع المياه.



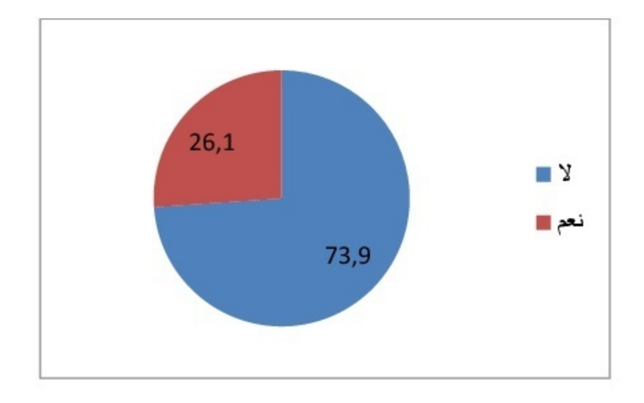
22- هل يوجد في مدينتكم جمعيات خاصة بالمياه:

الشكل رقم 18: جمعيات خاصة بالمياه في المدينة.



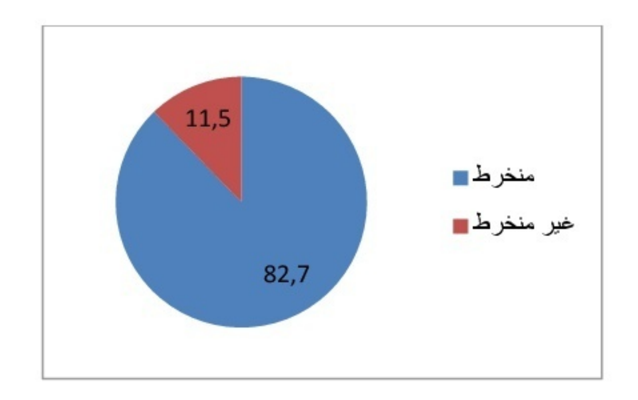
23- هل تقوم هذه الجمعيات بتحسيس وتوعية المواطنين حول أهمية المياه في الحياة اليومية والحفاظ عليها:

الشكل رقم 19: الدور التحسيسي للجمعيات الخاصة بالمياه.



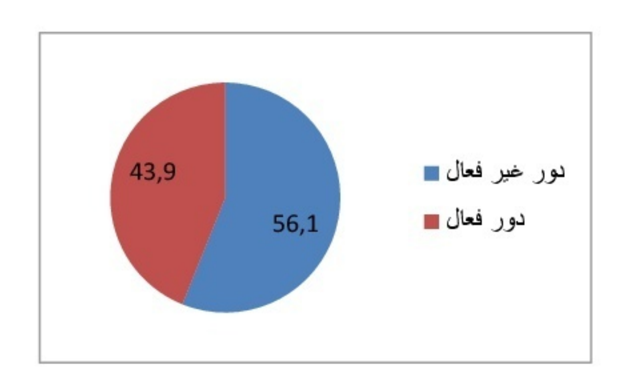
24- الانخراط في جمعيات خاصة بالمياه:

الشكل رقم 20: الانخراط في جمعيات خاصة بالمياه.



25-أهمية وسائل الاعلام في التحسيس بمخاطر تبذير المياه والحفاظ عليه:

الشكل رقم 21: أهمية وسائل الاعلام في التحسيس بمخاطر تبذير المياه والحفاظ عليه.



25. الاستراتيجية التي يجب ان تتبناها الجزائر للنهوض بقطاع المياه:

اسفرت نتائج الاستبيان عن إجابات مختلفة كلها تدعو تحسين مستوى هذا القطاع من خلال اشراك جميع الفاعلين وتوعية المواطنين وترسيخ الرقابة والرشادة في الأداء والتسيير لإدارة المياه.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

أوضحت النتائج المتوصل اليها في الاستبيان ان النسبة الأكبر نسبة من المستجوبين كانت لصالح الذكور بنسبة تقدر ب:69.8بالمئة في حين كانت نسبة الاناث لا تتعدى 30.2 بالمئة فتبين هذه النتائج نقص تواجد وتمثيل النساء في القطاع (المياه) بالإضافة الى ضعف مشاركتهن في صنع القرار في المجتمعات المحلية مما يبين أهمية العمل على استراتيجية تعمل على تفعيل دورهن وتسعى الى تحقيق الأهداف الوطنية في إدارة متكاملة وكفؤة للموارد المائية لتحقيق استدامة المصادر المائية وبالمقابل نصت المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية على أهمية تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين من خلال النمو الاجتماعي*[1]

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2003 إقرار رقم 217/58 على ان الفترة الممتدة بين 2005و2015 عشرية دولية للإجراء العملي الماء من أجل الحياة ودعت الى ضرورة التركيز على ضمان مشاركة وانخراط النساء في جهود التنمية على صعيد المياه. [2]

كما اشارت نتائج الاستبيان ان فئة الشباب هي الفئة المسيطرة (ما بين 20 سنةو30سنة) بنسبة 59.7 بالمئة هذا مرده ان نسبة الشباب مرتفعة بالجزائر ،مما يمكن اعتباره امر إيجابي يوحي بدور الشباب في المشاركة في حوكمة المياه من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

أظهرت نتائج الاستبيان أن 80.6 بالمئة من المستجوبين يقطنون في المدينة في حين ان نسبة 19.4 بالمئة فقط يقطنون في الريف مما يدل على زيادة التمدن وارتباطه باستعمالات المياه ناهيك عن ضعف الرقابة على استعمالاته في الريف، وتزايد الطلب على المياه في التجمعات الحضارية.

نسبة 62.6 من المبحوثين كانت اجابتهم بانهم لا يثقون بنوعية المياه التي توفرها السلطة ،توحي هذه النتيجة بعدم رضي الزبائن عن خدمات المياه من طرف السلطة وهذا راجع لعدة اعتبارات كنوعية الخدمة وتسييرها، فهذا يتطلب زيادة الكفاءة وحسن التسيير في هذا القطاع في الجزائر، فيجب انتهاج النهج الذي

---

*انصاف النوع الاجتماعي: يعني مسار انتهاج العدل ازاء النساء والرجال لضمان العدل يجب ان تتوفر غالبا تدابير لمعارضة العوائق التاريخية والاجتماعية التي تمنع النساء والرجال من العمل على نطاق فاعل ويؤدي ذلك الانصاف الى تحقيق المساواة وغالبا يتطلب انصاف النوع الاجتماعي في قطاعات المياه سياسات نوعية تركز على تنمية القدرات الفنية للنساء وتوظيف وترقية النساء في مجال ادارة الموارد المائية من اجل ازالة العائق التاريخي امامهن في صنع القرار في تلك القطاعات ،تعريف برنامج الامم المتحدة الانشائي، 2006 .

[1] حنان، مسيح وآخرون، استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة (بالتركيز على المياه وادارة النفايات الصلبة، د.ء.ن، فلسطين، 2014، ص:14.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 217/58 واشنطن، ديسمبر 2003.

يؤكد على أهمية رضا الزبائن في عملية صنع القرار بالإضافة الى تحصيل مكاسب مرتبطة برفع الكفاءة الفنية المتأتية عن طريق تحسين أداء مرافق المياه.[1]

أفادت نسبة 65.5 بالمئة من المستجوبين أنهم لا يمتلكون عدادات في حنفيات منازلهم وكذا مما توحى هذه النسبة بنقص المراقبة وكذا التبذير والاستعمالات الغير قانونية فمثلا مجمل المستجوبين لا يعلمون كميات المياه المستخدمة أثناء الاستحمام وسقي حدائق المنازل من مياه الحنفيات دون انتظام وغسل السيارات في المنازل وليس في محطات غسيل السيارات التي تستخدم تقنيات تمكن من الحفاظ على المياه، فإسراف المواطن في استهلاك مياه الشرب والتبذير الزائد في استخدامها ناتج عن الاستهلاكات غير المشروعة (كسرقة المياه من القنوات الرئيسية للشرب وانما لتموين مشاريع تجارية أو صناعية) والاستهلاكات الكمالية كرش الحدائق والمسطحات الخضراء، وري المزارع الخاصة....)

وهناك تسريبات من شبكة توزيع وقنوات نقل المياه عموما بحوالي 400الف متر مكعب يوميا [2].

أجابت نسبة 69.4 بالمئة من المستجوبين بانه تحسن وضع المياه لديهم خلال السنوات القليلة الماضية ،وهذا مارده الى السياسات الرشيدة التي تنتهجها الجزائر في إدارة الموارد المائية وكذا اشراك القطاع الخاص من خلال عقود التفويض في إدارة هذا المرفق.

نسبة كبيرة من المستجوبين و التي تقدر ب89.4 بالمئة كانت اجابتهم أنه لا توجد في مدينتهم جمعيات بالمياه وان نسبة 73.9بالمئة من اصل 10.6 بالمئة المتبقية كانت اجابتهم ان الجمعيات الخاصة بالمياه المتواجدة في مدنهم لا تقوم بعملية التحسيس والتوعية حول أهمية المياه في الحياة اليومية والحفاظ عليه، تشير هذه النتائج الى ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في القيام بدوره كشريك فاعل في حوكمة المياه في الجزائر اذ من الواجب ان تضطلع هذه الجمعيات بدور رائد في هذا القطاع.

---

[1] الجمعية العربية لمرافق المياه، الوكالة السويدية للإنشاء الدولي، اصلاح مرافق المياه (حالات دراسية من المنطقة العربية)ط1، الجمعية العربية لمرافق المياه، د س ن، ص:01.

محمد بلغالي، "الاستهلاك المائي في الجزائر واليات ترشيده وفق المنظور الاسلامي"، تاريخ الولوج: 2016/10/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
www.univ-chlef.dz/uhbc.dz/seminaires-2010/com52med-belghali.pdf

أشارت نسبة 56.1بالمئة من المستجوبين ان وسائل الاعلام الجزائرية لا تلعب دور فعال في تحسيس المواطنين بمخاطر تبذير المياه والحفاظ عليه بسبب قلة تخصيص الاهتمام بهذا المجال سواء في الاعلام المرئي أو المسموع أو المكتوب.

خلاصة الاستبيان.

يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج بعد تحليل نتائج الاستبيان المعنوي "كفاءة استخدام المياه في الجزائر وسلوكيات الافراد نحوه" وهي كالتالي:

1- نقص الوعي لدى افراد المجتمع الجزائري.
2- طغيان السلوكيات التقليدية لاستخدام المياه في الجزائر.
3- نقص فعاليات مؤسسات المجتمع المدني على الجمعيات للاضطلاع بالدور المأمول في نشر الوعي المائي واستقطاب الشباب.
4- سوء تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر سبب في عدم رضي المواطنين بمستوى الخدمات المقدمة.
5- نقص الرقابة تمهد للاستعمالات غير المشروعة وغير القانونية للمياه.
6- يلعب الاعلام بمختلف انواعه دور مهم في الترسيخ الوعي المائي لكن في الجزائر يبقى مطالب ببذل مجهودات اكبر.

خلاصة الفصل الثالث:

محدودية الموارد المائية في الجزائر أدت الى ضرورة تبني مقاربة حوكمة المياه من خلال مجموعة من البرامج الوطنية من خلال اشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني جنبا الجنب مع القطاع العام.

نجد أن قانون المياه في الجزائر لسنة 2005 أعطى دفعا جديدا لحركية تنمية قطاع الموارد المائية مما دفع بالحكومة الجزائرية الى استحداث عدة طرق ومجموعة من المؤسسات لبناء استراتيجية مستدامة لقطاع المياه من خلال تحلية مياه البحر وتسريع وتيرة بناء السدود وانشاء وكالات الاحواض الهيدروغرافية زيادة على استحداث مؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير حيث مكنت هذه المؤسسات من تحقيق نتائج إيجابية في مجال تسيير الموارد المائية.

إن الحديث عن تحسن وضعية المياه في الجزائر خاصة فيما يخص مياه الشرب مربوط بنجاعة دور القطاع الخاص في ذلك والمتمثل في انشاء عقود الشراكة بالتفويض مع عدة مؤسسات دولية رائدة في مجال إدارة المياه ولقد حققت نتائج إيجابية متفاوتة مما يوضح دور القطاع الخاص في مجال إدارة المياه.

نجد ان دور المجتمع المدني في الجزائر يبقى بعيدا ومنقوصا عن مشاركته في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة وتسيير الموارد المائية في الجزائر نتيجة عدة أسباب كنقص الوعي المائي وعدم فعالية الاعلام في ذلك.

الخاتمة

يتضح من خلال كل ما سبق ذكره بان موضوع حوكمة المياه في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و 2014 هو موضوع حديث لم يحظ بالاهتمام الكبير في الادبيات العلمية، و من خلال دراستنا هذه حاولنا فيها تبيين الدور المهم الذي تشغله الموارد المائية في اي عملية تنموية، ذلك انها عنصر ضروري و اساسي لقيام و ازدهار جميع القطاعات الاخرى، و لا يتأتى ذلك الاُ من خلال حوكمة المياه، بحيث تم اظهار دور حوكمة المياه و المبادئ و الاسس التي تقوم عليها، و كذا التجاذبات النظرية التي تناولت الموضوع بإسهاب من نظرية ايكولوجية و كذا مقاربة النوع الاجتماعي، حتي و ان تباينت هذه النظريات فإنها مكملة لبعضها البعض تهدف الى تطوير ادارة الموارد المائية .

تناولنا في هذا البحث مفهوم الحوكمة المائية بحيث وجدنا بان هذا المفهوم يشكل اهم اداة لإدارة و تسيير الموارد المائية بشكل مستدام بحيث انه يجمع بين جميع ابعاد التنمية المستدامة، و يعمل المفهوم على اشراك جميع الفاعلين في مجال المياه و عمليات اتخاذ القرارات و ذلك بمراعات مبادئ الحوكمة التي تعرضنا لها بالتفصيل في متن البحث .

كما توقفنا ايضا عند اهم المقدرات و الامكانيات التي تحظى بها الجزائر من موارد مائية سواء تقليدية او غير تقليدية، مركزين على اهم المؤسسات التي استحدثتها الجزائر من اجل استدامة مائية و كذا اهم السبل لتحقيق ذلك مركزين في نفس الوقت على طريقة و اسلوب التسيير المفوض للاستفادة من خبرات الشركات العالمية الرائدة في المجال .

إن ادارة و تسيير الموارد المائية يمكن ان تأخذ عدة اشكال باختلاف الظروف و العوامل السائدة في كل منطقة، فلا يوجد نموذج واحد مهيأ يجب تطبيقه بل تراعي خصوصيات كل منطقة، بحيث يمكن ان تكون الجهة المشرفة على عملية إدارة و تسيير هذه الموارد عمومية او تشاركية ما بين القطاع العام و القطاع الخاص، او أن تكون تحت سيطرة القطاع الخاص، خاصة مع إنتشار الشركات المتعددة

الجنسيات حيث عرفت طرق و أنواع جديدة أبرزها طريقة التسيير بالانتداب او ما يعرف بالمفوض و التي توقفنا عندها و تعرفنا عليها و توصلنا الى انه لا توجد طريقة او نموذج معين للحوكمة المائية و إنما هناك مجموعة من القواعد و الاسس التي من خلالها تتحدد معالم الحوكمة المائية .

من خلال دراستنا التطبيقية اتضح ان الجزائر تصنف ضمن الدول الفقيرة من حيث الموارد المائية مما يحتم عليها تطوير الكفاءة الاستخدامية لهذا المورد بشكل اكبر و رشادة اكثر .

نجد ان الجزائر قد تفطنت لتحدي الفقر المائي مما جعلها تعمل على تطوير مؤسستها و كذا الدخول في شراكة مع القطاع الخاص مع مؤسسات اجنبية رائدة في المجال يمكن الاستفادة من خبراتها .

اثبتت الدراسة ان المجتمع المدني في الجزائر غائب في مجال تسيير المياه في حين يعتبر شريك فعال لا يمكن الاستغناء عنه في ادارة الموارد المائية ، بالإضافة الى نقص مشاركة المرأة التي تعتبر عنصر مساهما بفعالية في الحفاظ على هذا المورد و حسن استخدامه بالأخذ بعين الاعتبار المنظومة القيمية لتركيبة المجتمع الجزائري.

إختبار صحة فرضية الدراسة :

سنقوم فيما يلي و من خلال الدراسة المقدمة باختبار صحة الفرضية التي قمنا بوضعها كنقطة انطلاق في مقدمة البحث :

لقد توصلنا في هذه الدراسة الى انه ليس باستطاعة القطاع العام لوحده ادارة و تسيير الموارد المائية بل يجب اشراك كلا من القطاع الخاص المتمثل في الشركات العالمية التي يمكن الاستفادة من خباراتها و تكوينها و تدريبها للعاملين في مجال تسيير و إدارة المياه، و كذا المجتمع الدني و من هنا يمكننا إثبات

صحة الفرضية بأن غياب المجتمع المدني في الجزائر و نقص فعاليته و مشاركته و نقص الوعي المائي لدى الأفراد و غياب مشاركة المرأة، هذه الاخيرة التي تلعب الدور الفعال نتيجة المنظومة القيمية للمجتمع الجزائري، فهذا الغياب و النقص ادى الى محدودية تطوير قطاع الموارد المائية في الجزائر .

نتائج الدراسة :

1- تشكل الموارد المائية بالجزائر حلقة اساسية ضمن سلسلة النظام البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي، لذا فانه من الضروري الاهتمام اكثر بموضوع المياه و ذلك على جميع المستويات و الاصعدة خاصة مع تفاقم التحديات و المخاطر المحدقة بها.

2- حوكمة المياه في الجزائر ستفتح المجال لمختلف الفواعل لمأسسة نظم ادراة المياه تراعي الواقع الاجتماعي و الاقتصادي لكل منطقة .

3- تعد الحوكمة المائية السبيل الأنجع للنهوض بالقطاع المائي ذلك لضمان استدامة مائية تضمن تلبية احتياجات الاجيال القادمة من هذا المورد.

4- ليس هناك نموذج واحد لحوكمة المياه بل لكل دولة الخيار في تكييف نظم حوكمة المياه مع خصوصياتها الوطنية .

5- تشكل المياه الجوفية في الجزائر ثروة و مصدرا هاما للموارد المائية اذا ما احسن استغلالها و استخدامها بطريقة رشيدة و ضمن سياسة مائية وطنية .

6- بذلت الجزائر مجهودات كبيرة في تطوير البنى القاعدية للموارد المائية .

7- تعتبر طريقة التسيير المفوض التي انتهجتها الدولة الجزائرية في اطار حوكمتها المائية من بين السياسات الحديثة التي تساعد على تحسين الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية و كذا تحسين

نوعية تقديم خدمات المياه و الصرف الصحي من خلال نقل الخبرات و التكنولوجيات الحديثة و تكوين الموارد البشرية المحلية في مجال المياه.

8- نقص الشفافية في إدارة الموارد المائية خصوصا في عقد الشراكة مع الشركات الاجنبية اذ يتم عقد هذه الشراكة في سرية تامة دون اطلاع جميع المعنين بذلك.

9- غياب مؤسسات المجتمع المدني في تسيير و اتخاذ القرارات الخاصة بالشأن المائي .

10-غياب مشاركة المرأة و مساهمتها في مجال تطوير و تنمية الموارد المائية باعتبارها فاعل أساسي معول عليه نظرا لمنظومة القيم البيوتيقية الذي يتمتع بها المجتمع الجزائري.

الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء ما خلصت اليه الدراسة من نتائج يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات هي كالتالي :

1- ضرورة الاعتماد على حوكمة المياه نظرا لما تحتويه من ادارة متكاملة للموارد المائية و التركيز على الاستعانة بالتقنيات المتطورة لادارة الطلب على المياه في الجزائر .

2- يجب تنمية قدرات الموارد البشرية لتحقيق الحوكمة المائية بتطوير برامج تدريبية مكثفة و مستمرة على كل المستويات لمواكبة التطورات العلمية .

3- من الضروري تبني التقنيات المتطورة لتخزين المياه و اقامة نظم حديثة لنقل المياه .

4- يجب تفعيل مشاركة المرأة في مجال تسيير و ادارة الموارد المائية باعتبارها عنصرا فعالا في معادلة حوكمة المياه في الجزائر.

5- يجب تبني الشفافية في عقد الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص و تجنب المركزية باشراك جميع الفاعلين .

6- من الضروري فتح المجال اكثر لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تسيير و ادارة المياه باعتباره المعني الاول بعوائد الحوكمة المائية و شريك ثالث لا يمكن الحديث عن الحوكمة المائية من دونه.

7- يجب مشاركة الاعلام بمختلف انواعه بفعالية في نشر الوعي المائي من خلال مختلف قنواته لما له من دور في تهذيب سلوكيات المواطنين.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أ/المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- حديث نبوي شريف رواه الحاكم في الكنى، وابن عساكر، عن الزهري مرسلاً، كنز العمال، ج9.

ب/المراجع:

كتب

1. الاشرم، محمود ،المياه الحقيقية المفاهيم طرق الحساب المنافع التجارة العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
2. بلعربي، عبد الكريم و سعداوي، محمد ، الحماية التشريعية لاستراتيجية الدولة في إدارة ثروتها المائية قراءة قانونية المنطقة العربية للتنمية الادارية، عمان: الاردن،2008.
3. بلغالي، محمد و مصباح، عامر ، التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية الابعاد القانونية والتنظيمية والامنية سياسة تسيير الموارد المائية ، الجزائر : دار الكتاب الحديث، ،2013.
4. جابر، وليد حيدر ، التفويض في ادارة و استثمار المرافق العامة دراسة مقارنة ، لبنان:منشورات الحلبي الحقيقية ، 2008.
5. زياني، صالح وبن سعيد ، مراد ، الحوكمة البيئية العالمية قضايا وإشكالات، الجزائر: دار قانة،2010.
6. الشيخ، حسين طه ،المياه والزراعة والسكان،سوريا:دار علاء الدين،2003.
7. فتح، حسن البنا سعد ، تكنولوجيا تحلية المياه، الجزء الأول، مصر: الدار الجامعية، 2001 .
8. الكايد، بيان محمد ،النظام المائي،الأردن:دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.
9. الكايد، زهير عبد الكريم ، الحكمانية قضايا وتطبيقات، مصر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

10. كريلان، صلاح الدين ، الميثاق الجماعي الجديد–النظرية و التطبيق– أجهزة الجماعة السلطة المحلية– الجماعة و التنمية، المغرب: مطابع فيدرايت، ،2003.

11. محمود، صلاح الدين فهمي ، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية، مصر: دار تجارب عالمية ، (د،ت،ن).

12. هيجان، عبد الرحمان أحمد ، المجتمع: المفهوم و الأبعاد، (ب..ب.ن)، 2003.

13. واسينار، نيكوليان ، ادراج النوع الاجتماعي في منظمتك غير الحكومة، لبنان: النسخة العربية للمعهد الديمقراطي،2007.

الدوريات و المجلات العلمية:

1. حاروش، نور الدين ،"**استراتيجية ادارة المياه في الجزائر**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: السابع، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر ،2012.
2. رومية، معين ، "**الايكولوجيا العميقة نظرة فلسفية الى الازمة البيئية**"، مجلة الرافد، العدد 170، أكتوبر 2011.
3. ممدوح، فتحي عبد الصبور ، "**تقنيات مياه الصرف الصحي واعادة استخدامها للأغراض الزراعية**"، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع عشر، مصر، سبتمبر 2000.
4. هاشم، نوار جليل ، "**حوكمة المياه ودواعي استخدامها في الأقطار العربية**" ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 388، حزيران/يونيو 2011.

التقارير والقوانين:

1. السماوي، أسامة علي وآخرون، "**تقرير زيارة محطة معالجة مياه الصرف الصحي**"،2009.
2. الأمر رقم :96-13 المؤرخ في 15جويلية 1996 المعدل والمتمم لقانون المياه لسنة 1983،الجزائر ،1996.
3. الأمر رقم :96-13 المؤرخ في 15جويلية 1996 المعدل والمتمم لقانون المياه لسنة 1983،الجزائر ،1996.
4. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "**تقرير تحديات حوكمة المياه في المنطقة العربية**" ،ادارة الندرة وتامين المستقبل،2014.

5. برنامج الامم المتحدة الانمائي، "**مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر و تحقيق الاهداف الانمائية للالفية و تعزيز التنمية المستدامة**"، تقرير عن الفساد و التنمية، نيويورك،2008.
6. برنامج الامم المتحدة للبيئة ،"**الاصحاح والمستوطنات البشرية**"، ورقة معلومات اساسية للمشاورات ذات المستوى الوزاري عن المياه، المنتدى البيئي الوزاري العالمي ،الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الادارة، ، كوريا،29-31مارس2004.
7. تقرير الفساد العالمي ،"**الفساد في قطاع المياه**" ،جامعة كامبريدج للصحافة، المملكة المتحدة،2008.
8. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:36، الصادرة بتاريخ: 22ماي2005.
9. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:36، الصادرة بتاريخ: 22ماي2005.
10. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 217/58 ،واشنطن، ديسمبر2003.
11. الجمعية العربية لمرافق المياه و الوكالة السويدية للإنشاء الدولي، اصلاح مرافق المياه حالات دراسية من المنطقة العربية ، الأردن، د س ن.
12. رسالة السيد وزير الموارد المائية حسين نسيب، مناسبة احياء الذكرى الخمسين للاستقلال 2012
13. صندوق النقد الدولي،" **المرشد لعلاقات خبراء الصندوق بمنظمات المجتمع المدني**"، إدارة العلاقات الخارجية، واشنطن، 2003.
14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، "**الادارة المتكاملة للموارد المائية**" ،مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الامم المتحدة،2002.
15. المادة 08من قانون المياه، رقم:05-183، المؤرخ في 18 ماي2005.
16. المادة 29 من المرسوم التنفيذي 101/01 المتضمن انشاء الشراكة الجزائرية للمياه.
17. المادتين 101و104 من قانون المياه رقم183/05،ماي2005.
18. المجلس الاجتماعي للأمم المتحدة، "**تقرير عن سير العمل في مراعاة قضايا الجنسين**"،الدورة الثانية والثمانون من 13الى 1999/09/14.
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الماء في الجزائر: من اكبر رهانات المستقبل**"، الدورة العامة رقم: 15 ، الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000.
20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" **تقرير حول الماء في الجزائر: من اكبر رهانات المستقبل**"، الدورة العامة الخامسة عشر ماي 2000.
21. المرسوم التنفيذي رقم 96-280 ،المؤرخ في 11 ربيع الثاني1417الموافق ل26اوت1996.

22. المرسوم التنفيذي رقم: 102-01 المؤرخ في 27 محرم1422 الموافق ل21ابريل2001 .
23. منظمة الأمم المتحدة ،"**تقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 2009/03/12.
24. مؤتمر الأمم المتحدة ، "**قمة ريودي جانيرو البيئة والتنمية**"، ريو دي جانيرو من 30 حتى 14 جوان1992.
25. وزارة الموارد المائية، "**قطاع المياه بالجزائر**"، مجلة الوزارة،2003.
26. وزارة الموارد المائية، المرسوم التنفيذي رقم :2000-324 المؤرخ في:25 اكتوبر2000،المادة 03و 05.
27. وزارة الموارد المائية،"**50سنة من الانجازات** "،مجلة من انجاز وزارة الموارد المائية في اطار احياء الذكرى 50للاستقلال،2012.
28. الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى، السدود المستغلة في الفترة (2000-2010)، 2016.
29. حنان مسيح وآخرون،" **استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة بالتركيز على المياه وادارة النفايات الصلبة**"، فلسطين، 2014.

المذكرات والأطروحات

1. داعر، إسلام البدوي محمود ، "**مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، في بلديات الضفة الغربية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل ،2008.
2. بن عبيدتي، مريم و حمادة، مروى ، "**دور الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات العامة دراسة حالة جامعة 08 ماي 1945- قالمة-**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة قالمة، 2014.
3. معاوي، وفاء ، "**الحكم الراشد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، سياسة عامة و حوكمة مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.
4. عبد اللاوي، عبد السلام ، "**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات

الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.

5. فراح، رشيد ،"**سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الحصحصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية**"، اطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3– 2010/2009.
6. تي، احمد ، "**ادارة الطلب على المياه لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة وكالة الحوض الهيدروغرافي "الصحراء"** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007.
7. عطار، نادية ،"**التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العام –التجربة الجزائرية في مجال تفويض تسيير المياه**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
8. اكلي، نعيمة ، "**النظام القانوني لعقد الامتياز الاداري في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون الدولي فرع قانون العقود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قانون العقود، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،2013.
9. صدراتي، عدلان ،"**حوكمة المياه كخيار استراتيجي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين الجزائر و كندا** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/2012 .
10. لكحل، أمين، "**الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لواهران "seor**"" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية فرع العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة الجزائر ،2014.

أوراق غير منشورة

1. العجلوي، محمد محمود ،" **أثر الحكم الراشد على التنمية الإقتصادية المستدامة في الدول العربية**"،ورقة مقدمة في فعاليات المؤتمر العالمي التاسع الإقتصاد و التمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو و العدالة و الإستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013.
2. بودخدخ،كريم و بودخدخ، مسعود ، "**رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لما بعد البترول يومي 20 و21 نوفمبر 2011، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل،2011.
3. العيد، فهيمة خليل احمد ، "**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**"، ورقة عمل مقدمة في إطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث المنعقد بالكويت ما بين 11/10 أفريل 2006 .
4. محسن، زوبيدة و شاوش، يلس فاطمة ، "**الاحواض الهيدروغرافية المقاربة الحديثة للتسيير المستدام للموارد المائية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات بجامعة ورقلة يومي22-23 نوفمبر 2011.
5. رزاقي، امنة ،"**الديوان الوطني للتطهير**" ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في اطار مدرسة الدكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2014.

المواقع الإلكترونية

1. احمد مصطفى الطيف،" **تحلية المياه المالحة**"، تاريخ الولوج: 07 سبتمبر 2014، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.linkedin.com/pluse/201407081906/ المياه المالحة تحلية
2. باتريك موريارتي واخرون، "**منهجية امباورز لحوكمة المياه: مقدمة مفاهيم أساسية**"، تاريخ الولوج: 2016/01/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.ar.empowers.info/page/2875
3. شركة المياه و التطهير بقسنطينة ، "**فعلية و عصرنة** "،تاريخ الولوج: 2015/08/07، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.seaco.dz/Organisation.aspx
4. شركة المياه و التطهير بوهران، " **معطيات و ارقام**"، تاريخ الولوج: 2015/15/10 ، نقلا عن الموقع الالكتروني:



http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=61&Itemid=105

5. فارس النفيعي، "**مفهوم ونشأة القطاع العام**"، تاريخ الولوج: 2016/03/01، من الموقع الإلكتروني:
https://hrdiscussion.com/hr15804.html

6. محمد بلغالي، "**الاستهلاك المائي في الجزائر واليات ترشيده وفق المنظور الاسلامي**"، تاريخ الولوج: 2016/10/15، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
www.univ-chlef.dz/uhbc.dz/seminaires-2010/com52med-belghali.pdf

7. منصور هجرس،" **الموارد المائية في الجزائر الامكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام**"، تاريخ الولوج: 12/12/ 2015، نقلا عن الموقع الإلكتروني :
http://mansour-hadjeres.over-blog.com/2015/55d312ac-803f.html.

8. وزارة الموارد المائية و البيئية،" **الوكالة الوطنية للسدود و التحويلات**"، تاريخ الولوج: 2016/07/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http://www.mree.gov.dz/anbt-2/?lang=ar

9. وزارة الموارد المائية و البيئية،"**تاريخ الوزارة**"، تاريخ الولوج: 2016/07/11، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.mree.gov.dz/le-ministere/historique-du-ministre/?lang=ar

Books

1. Rosenau, James , World politics : an introduction , New York : the free press , 1976.
2. Dewey, John,freedoom and culture, NEW YORK : G.P.putnams sons, 1989.
3. Remini, Boalem, La Politique De l'eau En algerie , Blida :Algérie Imprimerie Madani, 2005.

Periodicals and Scientific Magazines

1. Coase, Ronald, **"The Nature of the Firm"**,Economica, Volume 4, Issue 16, November 1937.
2. Kickbusch, Ilona, "**Global health diplomacy: how foreign policy can influence health**", BMJ Clinical research, Volume 342, Issue jun10, 2011.
3. Diamond, Larry, **"rethinking civil society"**, journal of democracy, Volume 5, Number 3, July 1994 .
4. P. Huntington, Samuel, " **Political Development and Political Decay**", World Politics, UK : Cambridge University Press, Vol. 17, No 3 ,Apr 1965 .
5. Carole, chenuaud-fraizier**, "la notion de la délégation de service public"**,revue de droit public, Nº 1, 1995.

6. Weiner, Robert , "**Water World Water, A Crisis of Global Governance?**", Journal of Public Policy ,Vol. 21 , Iss2 ,2007.
7. Naess, Arne, "**The Deep Ecological Movement: Some Philosophical Aspects**", Philosophical Inquiry,Volume 8, Issue 1/2, Winter 1986.

Reports and codes

1. AFRICAN DEVLOPMENT BANK, "**WATER SECTOR GOVERNANCE IN AFRICA**", VOLUME: 01, Ghana, 2005 .
2. OECD, "**Accelerating Pro-Poor Growth through Support for Private Sector Development",** 2004.
3. Mark.W.Rosegrant, "**water resources the twenty –first century :challenges and implication for action**" , international food policy research institute,food,agriculture,and the envirenement discussion,1997.
4. UNDP**, "Resource guide mainstreaminggenfer in water management,gender and water alliance"** , nouvember 2006 .
5. SNAT ,"**portant approbation du shema national d'amanagement du territoire"** ,journal officiel de republique algerienne ,n :61,dhou elkaada 1431,21 octobre2010 .
6. Ministre de l'équipement et de l'aménagement du territoire " **conférence nationale sur la nouvelle politique de l'eau"**, actes la conférence nationale, AGEP, janvier 1995.
7. Ministere des ressources en eau,"**bilan des realisation (1999-2041) et perspectives du secteur des ressources en eau**",algerie,septembre,2014.
8. De laubadere andre, traite de droit administratif, paris : T.I.G.D.J, 08eme ed, 1980.
9. Loi n° :93-122, du29janvier 1993 relative à la prévention de la corruption et à la transparence de la vie économique et des procédures publiques.
10. Georges gangazo , gestion intégrée par bassin versant et application, bureau de la gestion par bassin versant , ministère de l'environnement, canada, aout2004.
11. Agence national des barrages et transfert,bilan," **annul etudes2006** ",fevrier ,2007.
12. Commission mondiale des barrages , "**guide du citoyen**", usa,publie par international rivers network, 2002.
13. Ministre des ressources en eau, bilan de la réalisation 1999-2014 et perspective du secteur des ressources en eau, septembre, 2014.
14. Ministère de l'équipement ,rencontre nationale sur l'eau, Alger le 18et19/decembre1993.
15. Agence du bassin hydrographique Cheliff zahrez" ,**cadastre hydraulique du bassin hydrographique du Cheliff-aval du barrage bonghzou**l " ,première partie haut et moyen Cheliff, 2004.
16. Agence du bassin hydrographique Cheliff zahrez, "**cadastre hydraulique du bassin hydrographique du côtier Dahra**", quatrième partie , côtier Dahra, 2007.

17. Ministère de l'aménagement du territoire t de l'environnement, **"rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement"**, 2005, Alger, 05juin2006.

18. Barrages et développement, un nouveau cadre pour la prise de décisions, royaume uni et aux États-Unis, 2000.

Non-published and Working Papers

1. Alder, Bruce currie and Thompson, lorrd, "**Insights on Water Governance: Research in the Middle East/North Africa and Latin America** ", Draft, 13 Apr 2006 .
2. Roger , Peter and w.hall, alan,"**Effective water gouvernance**" , global water partnerchip technical committe(T.E.C) , bakground papers, n07, 2003 .
3. Rogers, Peter, "**Water Gouvernance In Latin America And The Caribbean**",Inter American Developement Bank,Sustainable Developement Depatement Envirenement Division,Brazil,2002.
4. Benouret, Naima, "**Annaba et tarf, le partenaire allemand dans la collimateur**", elwatan économie, le 15au21 mars2010..

Theses

1. Mandrik Yousef, « **étude paramétrique du procès de dessalement de l'eau du mer par congélation sur paroi froide** », diplôme de doctorant, université Claude Bernard, Lyon, 2001 .

Web Links

1. Gender and waer alliance(GWA), **"governance and water resources managment"**, accessed : 11/12/2006, available at : http://www.gendr and water.org/page/63887
2. Inter American Development Bank, "**Private Sector Devlopment Strategy**" ,accessed : 14/05/2015, available at: . https://www.devex.com/news/how-the-inter-american-development-bank-is-restructuring-its-private-sector-financing-88105
3. Joseph Erbentraut ," **Water Could Soon Be Unaffordable For Millions Of Americans**",accessed : 13/04/2016 , available at: http://www.huffingtonpost.com/entry/water-affordability-study_us_588b6bf7e4b0303c075332e4?utm_medium=email&utm_campaign=The+Morning+Email+020117&utm_content=The+Morning+Email+020117+CID_72f18b6c930782639e284371fa4fbe5b&utm_source=Email+marketing+software&utm_term=HuffPost&
4. Khelladi Mohamed amine Mehdi, "**vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en l'Algérie par le recours au partenariat public –privé (p.p.p) : cas**

la SEAAL", Accessible: 17/02/2016 , disponibles sur le site internet : http://www.med_eu_org/documents/MED3/khlladi.pdf

5. l'OCDE , "**Amelioration la gestion de l'eau :l'experience recente de l'OCDE**", Accessible: 01/05/2016 , disponibles sur le site internet de l'OCDE : https://www.oecd.org/fr/environnement/ressources/2715086.pdf
6. La Gestion Déléguée **, "Contrat Ade/Ona- Suez Environnement",** Accessible: 17/02/2016 , disponibles sur le site internet : http://ona-dz.org/article/la-gestion-deleguee.html
7. Ministère des ressources en eau, direction des études et des aménagements hydrauliques, les ressources en eau en Algérie, Accessible: 02/04/2016, disponibles sur le site internet : http://www.algerie-monde.com/administration/ministeres/ministere-ressources-eau-alger.html
8. Tom frank ,"**water gouvernance :a solution to all problems** ", accessed : 01/06/2016 , available at : https://bradscholars.brad.ac.uk/handle/10454/3189

فهرس الجداول و الأشكال والخرائط والرسوم البيانية

1/فهرس الجداول:

/فهرس الأشكال

فهرس الخرائط:

4/فهرس الرسوم البيانية:

فهرس المحتويات

الملخص

ملخص الدراسة

يعد موضوع حوكمة المياه في الجزائر من أهم مواضيع التنمية المستدامة التي ولجت حقل العلوم السياسية، فحوكمة المياه ليست نموذج جاهز يطبق في أي بلد، بل هي نموذج يتصف بالمرونة يمكن لأي بلد ان يكيفه حسب خصوصياته، كما نجد أن حوكمة المياه تتوقف على مجموعة من المبادئ التي لا يمكن التخلي عن أحد من هذه المبادئ في تجسيدها، و لقد وظفنا في دراستنا هذه مقاربتين مفسرتين لحوكمة المياه هما المقاربة الايكولوجية لإدارة المياه، و مقاربة النوع الاجتماعي في إدارة المياه .

نجد أن الجزائر تتمتع بقدرات مائية هائلة سواء من مصادر تقليدية او مصادر غير تقليدية، لكن صعوبة التحكم و تسيير هذه المصادر كان أحد الأسباب التي جعلت الجزائر تعاني تخوف من هاجس الجفاف في بداية الألفية الثالثة، مما تطلب منه كبلد يحتل موقع استراتيجي على ضفاف البحر الابيض المتوسط الى وضع سياسات و استراتيجيات هامة تخدم القطاع، على غرار مؤسسات و هيئات تسهر على تقديم خدمة المياه للمستهلكين و الحفاظ على هذا المورد في اطار التنمية المستدامة ، ومن بين اهم السياسات التي استحدثتها الجزائر نجد سياسة التسيير المفوض في خدمة المياه .

في إطار تجسيدها لحوكمة المياه نجد أن الجزائر مع بداية القرن الواحد و العشرين متمثلة في القطاع العام إعادة بعث الروح في مؤسسات قديمة ، وكذا استحداث مؤسسات جديدة، مما أدى الى تقدم في قطاع الموار المائية في الجزائر.

أما فيما يخص الشراكة مع القطاع الخاص نجد ان الجزائر خطت خطوة هامة في هذا الشأن من خلال عقود الشراكة مع شركات اجنبية تتمتع بخبرة كبيرة في تسيير هذ المورد و هذا ما تجسد على أرض الواقع، أما فيما يخص دور القطاع الثالث المتمثل في المجتمع المدني فيبقى دوره ناقصا جدا في الجزائر نظرا لعدة أسباب، منها ما هو متعلق بمؤسسات المجتمع المدني في حد ذاته و منها ما يرجع الى نقص فعالية التواصل و ضعف قنوات الحوار بين المجتمع المدني و القطاع العام.

Abstract

Abstract

Water governance in Algeria is one of the crucial topics of sustainable development which is reached to the political science. Water governance isn't a ready template applied in every country. However, water governance was found on such principals that we can't abandoned to apply it, so we focalize our study on two illustrate approaches for the water governance which is ecology of water administration, and social kind of water administration.

Algeria has a great water potential alike traditional or not traditional resources. Difficulties of control and management of this resource was one of the reasons which made Algeria in a crisis of drought by the beginning of the third millennium, this conjuncture brings Algeria to put some politics and important strategies for the benefit of the public as a companies and bodies who ensures the service of consummators and preserve resources in sustainable development state, as result Algeria has introduce a management politic for water service.

By the beginning of 21st century, Algeria has re-spirited ancient companies, and introduce a new one, which let Algeria to make progress in this sector.

Algeria has signed a partnership contract with private sector and foreign companies who had a good experience in water management. Concerning the third element who's the civil society, the role of this last remains incomplete for several reasons; institutions of civil society itself, the lack of effective communication between civil society and public sector.